



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

الافتتاحية

الموجة الشعبية الجديدة تبدأ الآن!

أثمرت نضالات الشعب السوري بعد ما يقرب من 14 سنة من العذاب المستمر، الطور الأول من الانتصار؛ انتهت الموجة الأولى التي بدأت في آذار 2011، وتبدأ الآن موجة جديدة مسلحة بخبرات الأولى ودروسها... وما يزال أمامنا شوط غير قصير علينا قطعه لاستكمال الانتصار، وما تزال أمام الشعب السوري نضالات لا بد من خوضها.

علمتنا تجارب دول أخرى، وفي مقدمتها تونس ومصر، أن رحيل الطغاة وهروبهم لا يعني رحيل النظام، وأن تغيير الوجوه والطرابيش لا يعني انتصار الثورة؛ علمتنا أن العملية الثورية لتغيير النظام تغييراً جذرياً شاملاً، هي عملية معقدة وشاقة، وتحتاج نضالاً عنيداً واعياً منظماً مستمراً، وإلا فإن الطغيان والقهر قادر دائماً على التنكر بوجوه جديدة، وبطرابيش جديدة...

العملية الثورية ليست مجرد لحظة عابرة يتم فيها إبدال سلطة بسلطة، بل هي عملية مستمرة، سلاحها الأساسي: هو الشعب المنظم الواعي لمصالحه وحقوقه، والمستعد للذود عنها في الساحات كلها، وفي الأوقات كلها، وغايتها هي استلام الشعب للسلطة قولاً وفعلاً، وسيادته على أرضه الكريمة العزيرة، وسيادته الكاملة على ثرواته وتعبه.

بهذا المعنى، فالثورة، وكما قلنا مراراً، ما تزال أمامنا وليست وراءنا، يحقق لنا أن نفرح بانفتاح أفق الأمل، ويتسرب أشعة الشمس الدافئة لعظامنا المنعبة بعد عقود من الظلام والبرد القاتل، ولكن يحقق لنا أيضاً، ويجب علينا، أن يكون فرحنا فرحاً مسلحاً باليقظة والحكمة، والاستعداد العالي للنضال لاستكمال الانتصار... فأولئك الذين يذهبون بالأفراح حد القول: «يعطيكم العافية، تمت المهمة، عودوا إلى بيوتكم»، هم إما وهمون، أو أنهم لا يريدون للشعب السوري أن يحتل موقعه على مسرح التاريخ... المسألة لا تتعلق بمدى الثقة بهذه أو تلك من سلطات الأمر الواقع، بل بالعقلية الجديدة التي ينبغي أن تسود بين السوريين؛ ينبغي ألا نلدغ من جحر مرتين!

العقلية الجديدة التي ينبغي أن تسود، هي عقلية بعيدة كل البعد عن التسليم لـ «الحزب القائد»، و«القائد التاريخي الغد»، و«القيادة الحكيمة»... العقلية التي يجب أن تسود هي أن السلطة والقادة هم موظفون لدى الشعب، يراقبهم ويحاسبهم ويبدلهم، ولا يمكنه القيام بذلك إن لم يكن شعباً منظماً يمتلك أدواته في الدفاع عن حقوقه وسيادته وكرامته.

الفصل الأول من العملية الثورية انتهى، والآن بدأ فصل جديد عنوانه الأساسي، هو الدفع نحو التعددية السياسية الحقيقية، ونحو الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، والمدخل نحو ذلك كله هو تنفيذ خارطة الطريق الموجودة في القرار 2254 كاملة، والمستند إلى حق الشعب السوري في تقرير مصيره بنفسه، وعبر الحوار بين السوريين، كل السوريين، مروراً بتشكيل جسم حكم انتقالي، وصياغة دستور جديد، ومن ثم انتخابات يختار فيها السوريون من يمثلهم في إدارة الدولة الجديدة وقيادتها.

خط الفصل الحقيقي بين السوريين ما يزال هو نفسه: خط الفصل الاقتصادي الاجتماعي، حيث أكثر من 90% من السوريين هم من المنتجين الفقيرين المنهوبين، وهؤلاء من القوميات والطوائف والأديان كلها، بل ومن الولاءات السياسية كلها، بما فيها تلك التي عفا عليها الزمن بين «موال» و«معارض»... وأقل من 10% هم الناهبون المتسلطون الفاسدون الذين ينتمون أيضاً إلى القوميات والطوائف والأديان والولاءات السياسية كلها، السابقة والحالية...

خط الفصل الاجتماعي هو أحد أهم الأسس التي ينبغي توجيه الأنظار نحوه في عملية النضال نحو ثورة متكاملة تغير النظام تغييراً جذرياً شاملاً لمصلحة الشعب السوري، أي لمصلحة حزب ال 90 %.

وإذا... فإلى الأمام!

تنظموا... تنظموا... تنظموا!

فالعامل الثوري الواسع قد بدأ للتو.



سورية التي نحب ونريد:

حول الرؤية الاقتصادية لحزب الإرادة الشعبية

[14]

شؤون عربية ودولية



الظروف تنضج تدريجياً لبدء
مفاوضات جديدة في أوكرانيا

19

شؤون محلية



أهمية وضرورة إعادة انخراط المجتمع
السوري في الحياة السياسية

10

ملف «سورية 2024»



د. جميل: المطلوب الآن هو الحوار بين
كل السوريين لبناء سورية الجديدة

06

شؤون عمالية



أمل جديد
وعزيمة من حديد

02

أمل جديد وعزيمة من حديد



قلنا في العدد السابق من قاسيون «1204» إن الطبقة العاملة منهكة لكن لا تموت «ولكنهم رغم كل ذلك استمروا ونجحوا في البقاء على قيد الحياة ليوم موعود يستعيدون فيه صونهم ورتبهم وكرامتهم ومستقبل أطفالهم ووطناً يعيدون بناءه كما بنوه على مر العصور والتاريخ البعيد منه والقريب».

■ فرح عمال

إن اقتباسنا لهذا المقطع ليس إلا للتأكيد على أنه بخلاف المزاج الذي كان يظن أن «الأفق مغلق» وبخلاف الإحساس بالعجز، الذي نتج موضوعياً عن تراكم الأوجاع والفقر المدقع الذي لم ينته بعد، لكن الأيام الأخيرة شهدت انتهاء حقبة عصيبة على السوريين أوقدت الأمل وعززت الإيمان بالخلاص والنجاة، وانتعشت آمال العمال والكادحين بحياة أفضل، وبأن تلك القوة الكامنة التي عمل الناهبون والفاسدون بنفوذهم السياسي والأمني والاقتصادي على قتلها لم تمت بالتقدم، بل بقيت مع بقاء وجودهم واستمرارهم بالحياة، وهي التي ستجعلهم يمضون للتغيير، فالمهمة عظيمة والطريق شائك وخطير. فالذي حدث كبير، لكن ما زال عليهم أن يستعيدوا صوتهم وقواهم وحقوقهم السياسية والطبقية -بما فيها تأمينهم الصحي والاجتماعي- وأجوراً عادلة تؤمن الحياة الكريمة والمستقبل المثمر لأطفالهم الذين عاشوا ما عاشوه من حرمان وعوز وخوف.

عاشه عمالنا خلال العقود الماضية بشكل عام، والعقد الأخير بشكل خاص، فإنها لم تكن إلا انهياراً مؤقتاً، فلطالما وجد العمال ملاذهم ومسارهم واستطاعوا النهوض من تحت ركام أوضاعهم، وها هم اليوم أعلى وعياً وأكثر تجربة وأشد عزيمة على المضي في نضالهم اليومي، وخبروا «ما بك جلدك إلا صفرك». لذلك سيرحسون ألا يهشمهم التاريخ وتستضعفهم الخصوم وينهشهم الفساد والاستبداد، وسيكونون كما كانوا بناء الأوطان وحماة الثروات وصناع الحياة، وها هم يلتقطون الأمل الجديد بعزيمة من حديد، وللحديث بقية.

من أجر العمال واستحقاقاتهم البديهية، فاليد العاملة الرخيصة مطمع أصحاب الأموال لتخفيض تكاليفهم ومضاعفة أرباحهم، لذلك على القوى العاملة والكادحين أن يستعدوا منذ اليوم للمرحلة القادمة، من خلال وعيهم لحقوقهم وآلية الحصول عليها وعلى رأسها حقوق النضال السياسي والطبقي والإضراب، لذلك لا بد من تفعيل العوامل الذاتية للطبقة العاملة كي لا تبقى في غياهب العيش البائس.

حان وقت النهوض

رغم كل المصاعب والخيبات والذل المعيشي والحرمان واليأس، الذي

من تم ساكت» كيلا يتعرضوا للخسارة أعمالهم وبالتالي لتلك الليرات التي تبقيهم على قيد الحياة... وأي حياة؟! إن الأفق الذي انفتح أمام العمال اليوم يجب السعي للاستفادة منه من أجل الصعود المتسارع من الهوة العميقة التي ألقى بهم فيها، وعليهم أن يناضلوا بشكل مستمر وجدي كي لا يؤخذوا على حين غرة، فإذا سارت الأمور باتجاه الحل، عندها ستقلع الأعمال ويدخل الاستثمار الداخلي والخارجي ويعود العمل في البنى التحتية والإعمار، ولكن ستحاول رؤوس الأموال، بحكم طبيعتها موضوعياً، أن تبخس

الخوف من الاعتراض والبطالة

عاشت الطبقة العاملة السورية، وما زالت، أسوأ الظروف، فلقمة عيشهم مغمسة بالدم بكل ما تعنيه الكلمة، سواء كانوا في القطاع العام أو الخاص، فسنوات من العمل الطويل والشاق لا تغطي أدنى احتياجاتهم الإنسانية. وذاقوا جميع أنواع العنف وعلى رأسها العنف الاقتصادي المرگب والعنف السلطوي الأمني الذي منعه من الاعتراض أو حتى التعبير عن الألم، فتراهم يعترضون بصمت ويتهامسون بحذر، فالكلام محسوب والاعتراض ممنوع والإضراب جريمة يتأمر كثيرون على عقابهم عليها، وعليهم أن «يشتغلوا

الطبقة العاملة



أستراليا: إضراب عمال كوانتس

أضرب المئات من مهندسي كوانتس وهي من أكبر شركات الطيران في البلاد عن العمل خلال أكثر أوقات الازدحام بعد وصول مفاوضات الأجور بين النقابات وشركة الطيران إلى طريق مسدود. حيث بدأ أكثر من 500 مهندس من العاملين في المطارات الأسترالية الرئيسية إضراباً بدأ من صباح يوم الجمعة 12/13، ومن المقرر أن يستمر الإضراب حتى يوم السبت. ويطالب العاملون بزيادة الأجور بشكل عادل، وتحسين المهارات وظروف العمل والتقدم الوظيفي. هذا ويأتي الإضراب بعد توقف المفاوضات حول اتفاقية جديدة منذ ستة أسابيع. وقال الاتحاد النقابي إن كوانتس تسببت بحدوث الإضراب برفضها التفاوض، ومن المقرر القيام بمزيد من الإضرابات يوم الجمعة المقبل وخلال فترة عيد الميلاد.



المملكة المتحدة: صوت عمال باكافور لصالح الإضراب

صوتت مئات العمال في مصانع الأغذية في لينكولنشاير الخميس 12 كانون الأول مرة أخرى لصالح المزيد من الإضرابات، بسبب استمرار فشل صاحب عملهم، باكافور، بعد رفض الشركة لمطالب الأجور ودفع أجور عادلة لهم. صوتوا بأغلبية ساحقة لمواصلة إضرابهم عن العمل إلى أجل غير مسمى. هذا وقد أضرب العمال في سبولدينغ، لينكولنشاير. منذ أيلول الماضي قالت الأمينة العامة ل يوناييت: «إذا اعتقدت باكافور أنها تستطيع الصمود لفترة أطول قليلاً، وأن أعضاءنا سيعودون إلى العمل وهم يائسون، فإنهم سيواجهون شيئاً آخر. صوتت مئات من أعضاءنا بأغلبية ساحقة لصالح المزيد من الإضرابات وسوف يحظون بدعم كامل من نقابة Unite وهم يواصلون نضالهم من أجل الحصول على أجر عادل».



نيويورك: عمال متجر ستراند بوكس يضربون

قرر عمال متجر ستراند بوكس الشهير في نيويورك الإضراب عن العمل يوم السبت 12/14 للمطالبة بزيادة أجورهم عن الحد الأدنى للأجور. وتريد النقابة زيادة أجرهم الأساسي من 16 دولاراً في الساعة، وهو الحد الأدنى للأجور في مدينة نيويورك، إلى 18 دولاراً في الساعة في السنة الأولى من العقد. وصوت العمال لصالح الإضراب في أواخر الشهر الماضي. وقال رئيس النقابة التي تمثل العمال: «إن الأجر الأساسي الحالي لمتجر ستراند لا يكفي للبقاء في المدينة. سوف يستمر عمالنا في ستراند في الإضراب حتى يعود المالكون إلى الطاولة بعرض حقيقي». ويمتلك المتجر زوجة عضو كبير في مجلس الشيوخ الأمريكي في ولاية أوريغون.



بريطانيا: إضراب عمال شركة أفانتي ويست كوست

صوتت عمال قطارات «أفانتي ويست كوست» على الإضراب لمدة ثلاثة أيام خلال فترة أعياد الميلاد ورأس السنة. وقال اتحاد RMT إن الإضرابات مقررة في أيام 22 و23 و29 كانون الأول وذلك بعد رفض مقترحات شركة القطارات بشأن «ترتيبات العمل في أيام الراحة». وقال الاتحاد إن الترتيبات الحالية «غير مقبولة»، وكان الاتحاد قد قبل بعد إضرابات سابقة في عدد من شركات السكك الحديدية زيادة في الأجور بنسبة 4.75% للسنة المالية الماضية، وبنسبة 4.5% لعام 2024-2025. وقال الأمين العام للاتحاد: «يتم التعامل مع عمال القطارات بشكل غير عادل مقارنة بالمديرين الكبار، الذين يتلقون مدفوعات كبيرة... لقد سئم أعضاءنا، وهذا الإضراب يوضح تصميمهم على الفوز بصفقة عادلة».

أما أن الأوان ليطالب السوريون بصوتٍ واحد برفع العقوبات؟



شهد الملف السوري تطورات كبيرة خلال الأيام الماضية، والتي رافقها، وبشكل متصاعد، تصريحات واستعراضات وخطابات من قبل كل من تم تصنيفهم تحت عنوان «المعارضة» خلال السنوات الماضية. وانطلق عملياً طوفان من الكلام والخطابات حول جوانب الوضع السوري كافة، إلا موضوع العقوبات التي ما زالت مفروضة على الدولة السورية والشعب السوري. وبشكل عام، وباستثناءات قليلة، يكاد لا يتحدث أحد عن الجانب الاقتصادي للأمر، وبعض من يتطرق إلى الأمر، ما زال يتطرق له في سياق الكلام العام حول ضرورة تحسين الوضع الاقتصادي، دون طرح أي خطوات عملية وسريعة. في الوقت ذاته، ما زالت الظروف المعيشية القاسية التي يعيشها الشعب السوري قائمة، وتحتاج عملاً كبيراً ليس على مستوى التفاصيل الخدمية فحسب، بل وعلى مستوى الرؤية الاقتصادية ككل.

ريم عيسى

العقوبات، وبالأخص «قانون قيصر»، تعطي المجال للاستمرار في فرضها حتى بعد زوال النظام، وأوضحها ما ورد في مقدمته، «سياسة الولايات المتحدة هي أنه يجب استخدام الوسائل الاقتصادية الدبلوماسية والقسرية لإجبار حكومة بشار الأسد على وقف هجماتها القاتلة على الشعب السوري، ودعم الانتقال إلى حكومة في سورية تحترم سيادة القانون وحقوق الإنسان، والتعايش السلمي مع جيرانها»، ويمكن لأي شخص أن يفهم بالضبط من المقصود بـ «الجيران» والذين من المطلوب «التعايش السلمي معهم»، الأمر الذي تحدثت عنه قاسيون سابقاً في عدة مواد، منها: مادة بعنوان «عليكم بالتطبيع... وإلا!».

يمكن العودة هنا إلى مادة سابقة نشرتها قاسيون بعنوان «متى سترفع الولايات المتحدة عقوباتها عن سورية؟» للتذكير بما قلناه سابقاً حول سياسة أمريكا في فرض عقوباتها، وتكلمنا فيها عن عدد من الأمثلة لعقوبات فرضتها، وما زالت تفرضها أمريكا على عدد من الدول، رغم زوال الأسباب الشكلية لفرض تلك العقوبات... على سبيل المثال: المقال، ما تزال العقوبات الأمريكية على العراق مستمرة رغم مرور 21 عاماً على احتلاله، وإنهاء حكم صدام حسين، الذي من

وسط هذا المشهد، يستمر الغرب وبالأخص الولايات المتحدة بفرض عقوباتهم ذات الأثر الكارثي على الشعب السوري، دون أي إشارة تُذكر إلى التفكير في رفع أو تخفيف هذه العقوبات، بل إنه هناك من لا يزال يتكلم فرحاً، بالأخص ضمن أوساط الجالية السورية في أمريكا، وكذلك ضمن أوساط محددة في المعارضة، حول تجديد «قانون قيصر»، والذي وفق ما ورد فيه، فإن العمل به من المقترض أن ينتهي بعد أيام، ولكن العمل من قبل الجهات المذكورة ما زال جارياً للدفع باتجاه تجديده عند مناقشة واعتماد قانون إقرار الدفاع الوطني الأمريكي للعام المقبل... وبما يسمح للأمريكي عملياً بأن يبقى متسلطاً وضاعطاً على الشعب السوري كله، في محاولة للحكم بخياراته المستقبلية بما يتناسب مع المصالح والرغبات والمشاريع الأمريكية.

وللتذكير، فإنه وفق الترويج الذي يقوم به الغرب، ولكن بالأخص الأمريكان ومن يدور في فلكهم من «السوريين»، فإن العقوبات تم فرضها بسبب وجود النظام السابق في الحكم في سورية، وأن العقوبات سوف تنتهي مع زواله. طبعاً للتذكير، نصوص القوانين التي تم بموجبها فرض هذه

المفترض أن العقوبات تم فرضها على نظامه! إضافة إلى ذلك، هناك ما يكفي من الأدلة ليعرف أي متابع بأن الأهداف الحقيقية لهذه العقوبات تكمن في إضعاف الدول ومؤسساتها إلى حد الانهيار وإفقار الشعوب، ضمن محاولاتها لتحقيق مصالح سياسية معينة، وفي الحالة السورية أبرز هدف هو الدفع باتجاه التطبيع مع الكيان، إضافة إلى إضعاف البلاد ككل، وصولاً إلى تقسيمها إن استطاعوا إلى ذلك سبيلاً، وهو هدف ما يزالون يعملون عليه بشكل حثيث.

قاسيون، وعلى مدى سنوات وضعت مقترحات عملية وواقعية حول كيفية التعامل مع العقوبات الاقتصادية، والتي ما زالت صالحة، ويمكن تنفيذها من قبل أي حكومة،

بغض النظر عن تسميتها أو توصيفها، إذا كانت تريد حقاً الأفضل للشعب السوري وتحسين الوضع الاقتصادي. لكن ما يجب القيام به من قبل أي جهة تصف نفسها بالوطنية والمعنية بتحسين الأوضاع المعيشية للشعب السوري، هو وبشكل عاجل - والذي إذا حصل اليوم، فهو متأخر- المطالبة وبشكل فوري وغير مشروط برفع العقوبات الغربية، وبالأخص الأمريكية، وعلى رأسها «قانون قيصر»، وعلى الرغم من توقعنا بأن ذلك لن يحصل بالأخص من قبل أمريكا، وبمساعدة موالبيها ضمن المعارضة... ولكن المعنى الأول برفع الصوت اليوم ضد العقوبات، هو الشعب السوري، قبل أي جهات سياسية سورية...

بيان تهنئة من أحفاد سلطان الأطرش



كما رفض سلطان باشا الأطرش ورفاقه سايكس-بيكو الأولى، ونعلن أن جبل العرب الأشم لن يقبل، وأن بني معروف الكرام، أينما وجدوا على الأرض السورية، لن يقبلوا هم أيضاً أن ينسلخوا عن سورية الحبيبة، بل إن هدفنا هو تحرير الجولان السوري المحتل، وخروج كافة القوات الأجنبية من البلاد، والمساهمة في تحرير كل شبر من الأرض السورية الطاهرة.

ضرورة اتخاذ الحوار الوطني الشامل بين السوريين، على قاعدة القرار الأممي 2254، سبيلاً لبناء الدولة السورية الحديثة، دولة المواطنة، حيث الحقوق والواجبات متساوية لجميع السوريين، من دون أي تمييز ديني أو طائفي أو مذهبي أو اثني أو عقائدي أو أيديولوجي، على أساس دستور عصري تقررته جمعية تأسيسية منتخبة من كافة السوريين وإلى تحقيق الوحدة الوطنية الفعلية «برد كيد الأعداء وطردهم الغاصبين وتحرير الأرض». عشتم وعاشت سورية، دولة حرة مستقلة لكل مواطنيها، كي تعود وتحمل من جديد شعلة النهضة وتحرير الأرض في بلاد الشام قاطبة. والله ولي التوفيق.

أحفاد سلطان باشا الأطرش
القرية، 15 كانون الأول 2024

من القرية، من مضافة سلطان باشا الأطرش، القائد العام للثورة السورية الكبرى 1925 - 1937، واسترشاداً بمبادئ تلك الثورة التي أتت بالاستقلال الناجز لسورية الحبيبة، إذ كان هدفها الأول، كما أعلنه قائدها العام في بيانه الشهير «إلى السلاح»، في 23 آب 1925، بعد كسر جيش فرنسا العظمى في معركة المزرعة هو:

«توحيد سوريا ساحلاً وداخلاً»، أما هدفها الثاني فهو: «نيل الاستقلال»، الذي أوصانا سلطان الأطرش بالحفاظ عليه، كما أنه أوصانا بالوحدة الوطنية، فهي سبيلنا «لرد كيد الأعداء وطردهم الغاصبين وتحرير الأرض» وإيماناً منا بشعار الثورة السورية الكبرى «الدين لله والوطن للجميع»، نعلن، نحن أحفاد سلطان باشا الأطرش، في هذه الظروف العصيبة في سورية، ما يلي:

إدانتنا الشديدة للعنوان الصهيوني على أرضنا السورية وتغلغله في أراضي جمهوريتنا الحبيبة واحتلاله لبعض المناطق في الجنوب السوري، وتدمير مقدرات شعبنا وجيشنا وبنيتنا التحتية، ونيته الواضحة في الاستيطان فيها من خلال إدخال حاخاماته ومدنييه إليها.

تأكيدنا المطلق على وحدة سورية، أرضاً وشعباً، ورفض كل محاولات التفتيت والتمزيق، في سايكس-بيكو جديدة، نرفضها جملة وتفصيلاً،

ألمانيا تتحسس «خطر» عودة الكفاءات السورية لبلادها

غداة سقوط السلطة السياسية في سورية، تصدّر ملف اللاجئين السوريين عناوين الصحف والمجلات الغربية، وبدأ تداول الاحتمالات المختلفة المترتبة على عودتهم إلى ديارهم، التي افتقدتهم بعد طول غياب.

■ احمد علي

وسرعان ما تحوّل هذا الملف ليكون محوراً لجدال سياسي حاد لم ينته بعد؛ حول ما يجب فعله بالضبط، ومخاطر العودة وتأثيراتها على الدول المضيفة. ولكون الجالية السورية في ألمانيا تعدّ الأكبر من بين الجاليات السورية في الاتحاد الأوروبي، فقد تصدرت المشهد العام... فماذا يجري في ألمانيا الآن؟ وما حال ودور اللاجئين السوريين هناك؟ وحال ألمانيا من دونهم؟

أرقام وحقائق

بحسب بيانات صادرة عن المكتب الاتحادي للإحصاء في ألمانيا، بلغ عدد السوريين المقيمين في البلاد حوالي 973 ألف شخص مع نهاية عام 2023، من هذا العدد، يُصنّف نحو 712 ألفاً ضمن الباحثين عن الحماية، وتشمل هذه الفئة المتقدمين بطلبات لجوء قيد الدراسة، وطالبي اللجوء المرفوضين، وأولئك الذين يتمتعون بحماية مؤقتة لأسباب إنسانية. أغلب هؤلاء السوريين وصلوا إلى ألمانيا خلال موجة اللاجئين الكبرى في عام 2015، حيث تقدّم حينها أكثر من 320 ألف شخص بطلبات حماية، ورغم أن عدداً كبيراً منهم حصل على تصاريح إقامة دائمة، إلا أن البعض لا يزال يواجه قيوداً قانونية بسبب إقامات مؤقتة، وهو ما يحدّ من فرصهم في العمل والتدريب المهني.

وتصدرت سورية هذا العام قائمة الدول من حيث عدد طلبات اللجوء في ألمانيا. وبحلول نوفمبر 2023، سجل السوريون نحو 75 ألف

طلب، ولكن بعد سقوط سلطة الأسد في 8 ديسمبر/كانون الأول 2024، أعلن المكتب الاتحادي للهجرة واللاجئين في اليوم التالي تعليق النظر في طلبات اللجوء المقدّمة من السوريين. وهذا القرار يشمل حوالي 47270 طلباً قيد الدراسة، من بينها نحو 46 ألف طلب أولي، مشيراً أن هذا التغيير لا يؤثر على الطلبات التي بُتّ بها سابقاً. ومن بين الفئات المؤهلة، يُعتبر اللاجئون السوريون الأهم مقارنة بغيرهم من اللاجئين، وعلى صعيد العمل، أسهم السوريون بشكل كبير في سد احتياجات سوق العمل الألماني في عدة قطاعات، خصوصاً في قطاع الطب والرعاية الصحية، إذ يعمل عدد كبير منهم في وظائف التمريض، التي تشهد نقصاً حاداً في اليد العاملة. ومع دعوات بعض السياسيين الألمان لعودة السوريين إلى وطنهم مؤخراً، سيتفاقم النقص في العمالة الماهرة في هذا القطاع إلى حدّ كبير، حيث تشير بيانات وزارة الصحة إلى وجود نقص يقدر بحوالي 200 ألف شاغر حالياً في هذا المجال «بوجود السوريين».

«حاجة ماسة لهم»!

استناداً إلى هذه المعطيات، والتي تظهر حجم وأهمية دور اللاجئين السوريين في ألمانيا، وتحديداً في القطاع الطبي، يدور جدال واسع داخل أروقة السياسة في ألمانيا، فبينما ترى قوى سياسية ضرورة العودة السريعة لكامل اللاجئين لغياب سبب منحهم اللجوء «المحافظون واليمين المتطرف»، هناك من يرفض ذلك، ويفرّز ما بينهم على أساس من



السوريين بسدّ الثغرة الكبيرة في سوق العمل الألماني، وبحاجة البلاد إليهم، لكن الملفت في الأمر، أنها المرة الأولى التي نرى فيها هذا النوع من التعامل مع اللاجئين السوريين في أوروبا، فبعدهم صدرت وجودهم بوصفه مسبب لكل مشاكل البلاد، تنقلب الآية الآن لتظهر الحقيقة التي حاولوا تغييبها طوال سنين، بأن اللاجئين عموماً، والسوريين منهم بصورة خاصة، ساهموا بشكل حقيقي وفعلي بحلّ مشاكل القارة العجوز، ودفعوا بعمليات التنمية فيها، ونهضوا بسوق العمل الجاف عبر طاقاتهم وجهدهم وروحهم...

منهم حاصل على الجنسية ومن لا، وفي فرز آخر، يجري الحديث أن على «المندمجين» أن يبقوا، بينما من لا يحققون هذا الشرط فعليهم الرحيل «شولتز مثلاً». ومن ناحية أخرى هناك من يقول بأن ألمانيا «بحاجة ماسة لهم» ويدعو إلى الإبطاء في العملية والحذر حيال التعاطي مع هذا الملف «رئيس جمعية المستشفيات غيرالد غاس».

على أيّة حال، فإن جميع الأطراف في ألمانيا، وبغض النظر عن موقفهم المباشر من المسألة، والخاضع لأولوياتهم في السياسة، يعترفون بشكل أو بآخر بالدور الهام للاجئين

للسوريين في الخارج: انضموا... انضموا!



الاستقرار بعد سنوات من العذاب، أم العودة لبلاد ما تزال ركاماً للبدء من جديد؟

الفرق بين المسألين كبير بلا شك، ولكن أحد التشبيّهات التي ربما تساعد في التفريق بينهما، وإن بدا تشبيهاً ساذجاً وبسيطاً، هو الفرق بين فرش بيت الإيجار، وفرش البيت الملك... حين تكون مستأجراً في أي بيت كان، ومهما كان كبيراً ومريحاً وموقعه جميلاً، فإنك لن تسخى بشراء أثاث ثمين، ولن تبذل جهوداً كبيرة في إصلاح كل تفاصيل البيت وتجميلها والاهتمام بها، ولن تزرع ذكرياتك فيه زرعاً... ببساطة لأنه بيت مستأجر، تعلم أنك ستخرج منه عاجلاً أم آجلاً...

حين يكون البيت ملكاً لك، حتى ولو كان صغيراً، وليس في أفضل المواقع، وليس في أحسن الأحوال، ولكنك لن تتردد في تحسينه بشكل مستمر؛ لن تتردد في غرس ذكرياتك فيه، لن تتوانى عن تأثيته بأفضل ما تستطيع... لأنه بيتك، ولأولادك من بعدك.

كذلك هو الأمر في التعامل مع الوطن ومع المغترب... ولكن حين يكون الوطن وطناً، وهو لم يكن كذلك في عهد السلطة الفارّة، كان

شباب وشابات سورية الذين في الخارج، ومع مرور السنة بعد السنة من الكارثة الطاحنة، ودون ضوء واضح في نهاية النفق، أرهقهم الألم - أمل العودة والحياة الكريمة في بلادهم التي يحبونها - واستنزفهم وأتعّبهم، وقرّر كثير منهم أن يمضي في حياته في الخارج واضعين أملهم في زاوية بعيدة محصنة ضمن قلوبهم كي لا يستهلكهم، وكي لا يستهلكوه فيفقدوه نهائياً... والآن بات من الممكن لهذا الأمل أن يحتل مساحة الحزن والسواد كلها، وأن ينطلق بهم ويحملهم مرة أخرى لبلادهم...

الكارثة التي مرت بها سورية، جعلت خيار السفر خياراً شبيه إجباري، للخروج من المأساة فقط، وللأسف فإن جزءاً كبيراً ممن سافر يحمل كفاءات علمية نوعية، مما زاد ليس في حجم الاستنزاف فقط، بل في نوعيته أيضاً.

أعاد فرار رأس النظام لأذهان المغتربين صوراً نقيّة عن سورية، ووطنهم الذي يحبونه، أعاد لهم الأمل في بناء ما عجزوا عنه خلال سنين حكم الطاغية ونظامه، ولكن مخاوف عدّة وأسئلة كثيرة حول مستقبل سورية الجديدة لا تزال تعتمل في أذهان كثر منهم، وتضعهم أمام خيارات صعبة: البقاء في الخارج حيث أمّنوا قدراً معقولاً من

تزال تتشكل، وهي جميلة وهي فرصة، وستكون أجمل وهي حقيقة، وحالتها الأكثر جمالاً هي في النضال نحوها مع الإيمان بأنها ستتحقق... ولذا، فإن ما أدعوكم إليه، هو نضال شاق وعنيدي، على الصعد كلها، ولكنه نضال خبز هو الفرح والحب والإمال العريضة، والشعور بقوتنا كجماعة إنسانية مترابطة متضامنة محبة، وحرصها على بعضها البعض... ولذا: انضموا.. انضموا!

سلبها ونهبها منها، عبر تفتيشها طوال نصف قرن... وكي لا يفهمني أحد من السوريين في الخارج أنني أناشدهم العودة، وأعلن مع غيري من السوريين في الداخل حاجتنا الماسة لهم، «ولا مانع لدي طبعاً من المناشدة»، ولكنني أيضاً أقول لهم: إن هناك فرصة للفرح ولغسل القلوب وللمس وعود المستقبل وأحلامه، والعيش بكرامة وعزة... هناك فرصة ما

مزرعة للموت والدمار والاعتقال والخوف والفقر... الآن انفتح الأفق أمام السوريين، وبات من الممكن أن يتحول هذا البلد إلى وطن حقيقي لكل أبنائه... ولكن هذا الأمر لن يحصل بشكل فوري، ولن يحصل بشكل مجاني، ودون نضالات سلمية منظمة يقوم بها بالدرجة الأولى شباب وشابات هذه البلاد، ودون إعمار وعلم يستند إلى كفاءات هذه البلاد الخيرة التي تم

نداء إلى الشعب السوري



تصريح من جبهة التغيير والتحري حول «الحكومة الانتقالية»

تصريح من جبهة التغيير والتحري «منصة موسكو للمعارضة السورية» حول «الحكومة الانتقالية» جرى الإعلان منذ ساعات قليلة عن تكليف السيد محمد البشير برئاسة «حكومة لإدارة المرحلة الانتقالية»، وذلك بعد اجتماع ضمّه إلى جانب رئيس الوزراء «السابق» محمد الجلاي، وقائد «إدارة العمليات العسكرية» أحمد الشرع/ أبو محمد الجولاني.

لا شك أنه من الضروري بأسرع وقت ممكن أن يتم تثبيت حالة حوكمة تضبط الأمور في البلاد وتحمي ممتلكات ومؤسسات الدولة وحيات وممتلكات الناس، وهذا أمر يمكن الوصول إليه بعدة طرق، من بينها استمرار تولي الحكومة الحالية مهامها بوصفها تكنوقراط، بالتوازي مع الانخراط في حوار وطني واسع لتأمين مرحلة انتقالية حقيقية وسلسلة تضمن مشاركة الشعب السوري بشكل حقيقي وتؤمن له الوصول في نهاية هذه المرحلة إلى دستور جديد وانتخابات حرة نزيهة يقرر فيها مصيره بنفسه.

إن الاستئثار بالقرار، والانطلاق من عقلية «مجلس قيادة الثورة»، ومن عقلية قوة الأمر الواقع، والقفز فوق الإطار القانوني لعملية الانتقال، بما في ذلك القرار 2254 والدستور السوري الحالي الذي يؤمن ضمن مواده شكلاً قانونياً يسهل عملية الانتقال... كل ذلك من شأنه الإضرار ضرراً كبيراً بكل الأهداف التي ناضل من أجلها الشعب السوري طوال سنوات طويلة مضت؛ فالشعب السوري لا يريد بحال من الأحوال الانتقال من حكم فردي إلى حكم فردي آخر...

إننا في جبهة التغيير والتحري، وإذ نؤكد على ضرورة ضبط الأمور على الأرض وحفظ مؤسسات الدولة وممتلكاتها، وحفظ حقوق الناس وكراماتهم، فإننا نشدد على أن «الأمن والأمان» هو جزء فقط من أحلام السوريين بسورية جديدة، تسودها إلى جانب الأمن والأمان، الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، والطريق نحو ذلك هو الوفاء لتضحيات الشعب السوري عبر الانطلاق منه بوصفه مصدر السلطات، وعبر حوار واسع خارطة طريقه هي القرار 2254.

جبهة التغيير والتحري
دمشق 2024/12/9

وعسكرياً، لمنع الأفعى الصهيونية من لدغنا في قلب فرحنا، علينا أن نبقي نصب أعيننا أن أحد معايير حكمنا على أي سلطة قادمة، مؤقتة ومن ثم منتخبة، ينبغي أن يكون الموقف الواضح اللفظي والعملي من الاحتلال «الإسرائيلي».

على المجتمع الدولي أيضاً أن يتخذ مواقف واضحة وعملية في الدفاع عن القانون الدولي، وعلى مؤسسة الأمم المتحدة أن تخرج من حالة السبات وانعدام الحيلة والتواطؤ الفعلي مع الكيان، وأن تلعب دورها، وإلا فإنها تراكم عوامل نهايتها القريبة.

وعلى الدول الضامنة للتحويلات الجارية في سورية، وضمناً تركيا وروسيا على الخصوص، وتلك التي لها نقاط مراقبة عند خط فك الاشتباك، ونقصد روسيا بالذات، أن تضطلع بدورها وأن تتحمل مسؤولياتها القانونية بأسرع وقت وبشكل عملي وحاسم.

إن التوازن الدولي الجديد، والتغيرات الكبرى التي تحصل، تعيد التأكيد على أن «الإسرائيلي» ومعه الأمريكي، ذاهبون باتجاه خسارة استراتيجية في منطقتنا، وعلينا كسوريين أن نسرع هذه العملية وألا نسمح للصهيوني بتتغيب فرحنا وتهديد المستقبل الجديد لبلادنا الذي ما يزال في طور الولادة...

حزب الإرادة الشعبية
دمشق 2024/12/9

على كافة الصعد أحد أفضل الهدايا التي تم تقديمها للعدو، ناهيك عما يمكن التكهن به، وسيكشفه التاريخ لاحقاً، من علاقات من تحت الطاولة وفي الغرف المغلقة.

ثالثاً: إذا كان أحد أهم دوافع نضال الشعب السوري ضد السلطة السابقة هو رفضه الضيم والذل والاعتداء على سيادته وكرامته ولقمة عيشه من جانب سلطة غاشمة، فإنه لم ولن يقبل أن يعيش صاغراً ذليلاً أمام احتلال إجرامي حاقد يكن للشعب السوري ولكل شعوب المنطقة أشد مشاعر البغض والكراهة والتعالي والتكبر والتجبر والحقد. وسلوك «الإسرائيلي» يعكس فهمه لارتباط الشعب السوري بأرضه وحرصه على كل ذرة من ترابها، وحرصه على كرامته وسيادته، وفهمه أن عداة الشعب السوري للاحتلال «الإسرائيلي»، كان دائماً أصدق وأنبى من كل ما تم إلقاؤه من شعارات مجانية من جانب السلطات المختلفة. وإن كان شعار المقاومة قد تمت الإساءة إليه عبر الإتجار الرخيص به لمصالح شخصية ضيقة، فهذا لا يعني بحال من الأحوال أن السوريين أضاعوا أو سيضيعون البوصلة التي تتجه دائماً صوب الجولان وصوب القدس.

أيها الشعب السوري الكريم

علينا أن نحافظ على النصر المنجز والذي ما يزال غير مكتمل، عبر التضامن والتكافل فيما بيننا، وتجهيز العديد والعدة، سياسياً واقتصادياً وثقافياً

أيها الشعب السوري المنتصر

لم تكد تمر ساعات قليلة على رحيل السلطة الغاشمة السابقة، حتى سارع «الإسرائيلي» إلى توسيع عدوانه الشامل على الأرض السورية والشعب السوري، من قصف وهجمات جوية هي الأعنف منذ حرب تشرين عام 1973، استهدفت مقرات ومعدات وأسلحة هي ملك الشعب السوري وجزء من عوامل قوته، إلى التغول على جبل الشيخ العزيم ومناطق متعددة ضمن محافظة القنيطرة، والقفز فوق القرار 338، وإنهاء اتفاق فض الاشتباك لعام 1974 من طرف واحد، ناهيك عن الاستمرار في احتلال جولاننا السوري. إن جوهر السلوك «الإسرائيلي» العدواني الراهن، يكمن في النقاط التالية:

أولاً: السعي إلى تنغيص فرح السوريين وتثبيطهم وإحباطهم والفت في عزائمهم، ومحاولة «ترويضهم» بشكل استباقي؛ لأن «الإسرائيلي» يعلم علم اليقين أن عدوه الحقيقي كان وما يزال هو شعوب المنطقة بأسرها، وبينها الشعب السوري الذي دفع الغالي والثمين طوال عقود في مواجهة هذا الاحتلال.

ثانياً: يعكس سلوك «الإسرائيلي» قناعته العميقة بأن ما جرى في سورية يوم أمس قد أفقده أحد «ضمانات» أمنه؛ حيث تاجرت السلطة السابقة بالقضية الوطنية بالكلام والشعارات طوال عقود، بينما كان سلوكها في إضعاف سورية وشعبها

منصة موسكو تقترح على بيدرسون تعديلات على القرار 2254

وفيما يلي نص الرسالة.

السيد غير بيدرسون

سعادة المبعوث الأممي الخاص

أحييكم باسم منصة موسكو للمعارضة السورية، وأشارك معكم في هذه الرسالة اقتراحاً أعتقد أن تبنيته بات ضرورة قصوى في المرحلة الحالية من الأزمة السورية، حفاظاً على وحدة سورية وحماية لها من الاحتمالات الخطرة المتعددة، بما فيها عودة الاقتتال وتعمق التدخلات الخارجية السلبية.

بما أن تكليفكم قائم استناداً إلى القرار 2254، وبما أن أحد الأطراف المنصوص عليها ضمن القرار هو النظام السوري/الحكومة السورية، والذي لم يعد موجوداً عملياً، فإن هناك حاجة لإدخال بعض التعديلات على نص القرار واعتمادها في مجلس الأمن الدولي، ونرفق بهذه الرسالة ملحقاً بالتعديلات المقترحة.

إن القرار 2254 ما يزال صالحاً تماماً من حيث جوهره خارطة طريق للحل السوري، لأنه يستند إلى حق الشعب السوري في تقرير مصيره بنفسه عبر حوار سوري سوري، بقيادة سورية وملكية سورية، بما يسمح بإشراك جميع السوريين وتأمين التوافق الاجتماعي والسياسي اللازم لاستقرار وللحفاظ على وحدة سورية والشعب السوري، ويتضمن ذلك استمرار الأمم المتحدة بدعم ومساعدة جميع القوى السورية في التوصل إلى دستور جديد وانتقال جميع نشاطات الأمم المتحدة إلى دمشق بدلاً عن جنيف. نعول على دوركم الإيجابي ومساعدكم الحميدة في هذه المرحلة الحساسة من تاريخ الشعب السوري وتاريخ منطقتنا كل.

د. قدري جميل
رئيس منصة موسكو للمعارضة السورية
10 كانون الأول 2024

وارسل الدكتور قدري جميل

رسالة باسم منصة موسكو

إلى المبعوث الأممي الخاص

إلى سورية، غير بيدرسون،

بشأن التعديلات التي

تقترحها منصة موسكو

على القرار، وترى أن هناك

حاجة لإدخال بعض

التعديلات على نص القرار

واعتمادها في مجلس الأمن

الدولي بوصف ذلك «ضرورة

قصوى في المرحلة الحالية

من الأزمة السورية، حفاظاً

على وحدة سورية وحماية

لها من الاحتمالات الخطرة

المتعددة، بما فيها عودة

الاقتتال وتعمق التدخلات

الخارجية السلبية».



د. جميل: المطلوب الآن هو الحوار بين



"منصة موسكو" .. حوار سوري دون تدخل

أجرت عدة جهات إعلامية خلال الأيام الماضية لقاءات مع د. قذافي جميل، أمين حزب الإرادة الشعبية، ورئيس جبهة التغيير والتحرير، لتفسير ما جرى من أحداث متسارعة مما قبل فرار بشار الأسد، ووصولاً إلى نقاش ما هي الخطوات التالية المطلوبة لبناء سورية جديدة. فيما يلي نص أحد هذه اللقاءات، وهو لقاء مع تلفزيون روسيا اليوم بتاريخ 2024/12/11.

هامية في الفترة الماضية، أنا انتهت للقاء الذي تم بين قيادة العمليات العسكرية وبين فصائل الجنوب، واتفاقهم على تشكيل جيش وطني موحد، واتفاقهم على إعادة الضباط الذين تركوا أماكنهم لأسباب سياسية معروفة، وعلى عودتهم إلى سورية، إلى مواقعهم. وأعتقد أنه مطلوب الآن أن يحدث هذا أيضاً مع قوات سورية الديمقراطية، لأننا إذا شكلنا جيشاً وطنياً من القوى الموجودة في دمشق عسكرياً، ومن الجنوب عسكرياً، ومن شمال شرق عسكرياً، نكون قد أبعدهنا شبح تقسيم سورية.

● ما هو مستقبل الجيش السوري؟
د. جميل: هذا ما أتحدث عنه، إذا تفككت القوى في شمال شرق ودمشق والجنوب على إنشاء نواة للجيش، تكون المهمة قد أُنجزت أساساً... مهمتنا اليوم إعادة بناء الجيش، لدينا ضباط كثيرون موجودون خارج البلاد تركوا مهامهم، ينبغي إعادتهم، ويجب البحث على طاولة التفاوض بين السوريين لكي نضع معايير معقولة وموضوعية وعادلة للتعامل معهم؛ ليس جميع الضباط سيئين وليس كل الضباط ارتكبوا جرائم، الجرائم التي ارتكبت ارتكبتها أجهزة الأمن بالدرجة الأولى، وبعض الضباط في بعض القطاعات، لذلك أقول: يجب أن نضع معايير موضوعية صحيحة، فضباط الجيش على ما أعتقد، هم بأكثرية هائلة تقنياً ضباط وطنيون لديهم خبرات هائلة تقنياً يجب الاستفادة منها وإعادتها إلى الجيش، من أجل إعادة تكوين جيشنا الذي دمره عملياً سلوك بشار الأسد.

● ما هو مصير المجموعات المسلحة والسلاح بيد الفصائل؟
د. جميل: عندما نجلس على طاولة الحوار،

تحتي الرئيس؟
د. جميل: وأكثر من أي وقت مضى، وأصبحت ضرورته أكبر. تعديل بسيط عليه يجب أن يتم إدخاله في مجلس الأمن الذي صاغه؛ بدلاً عن الحوار بين المعارضة والنظام، الآن الحوار بين كل السوريين. الأجندة والبرنامج الموجود في هذا القرار ما زالت صالحة تماماً، وهي التي يمكن أن توفر الأرضية المناسبة كي ننتقل إلى المرحلة الانتقالية. نحن الآن لسنا في المرحلة الانتقالية، وربما من الجيد أن سلطات الأمر الواقع حالياً سمت حكومتها بالمؤقتة وليست بالانتقالية، لأن هذا الاسم محجوز للحكومة التوافقية بين جميع السوريين. لذلك أعتقد أنه الآن يجب إعداد العدة لكي يتوافق جميع السوريين ليشكلوا إدارة المرحلة الانتقالية، لأن قرار مجلس الأمن ينص على مرحلة انتقالية من 18 شهراً، من أجل أن يكون هناك جسم انتقالي، تجاوزاً يمكن أن نقول: حكومة، من أجل صياغة وإقرار الدستور، هذا الدستور الذي مرت سنوات في محاولة كتابته ولم تكتب منه بعد ولا كلمة واحدة بسبب عرقلة النظام، ثم انتخابات ديمقراطية- نزيهة- شفافة، لا تلعب بها أجهزة الدولة أي دور بالضغط والتأثير، ولا تلعب بها من جهة أخرى- وهي الأهم اليوم، قوى المال- أي دور في التأثير على رأي السوريين في أحوالهم الصعبة والمعقدة التي يعيشونها. نريد حرية رأي حقيقية، ما رأيناه اليوم في ساحة الأمويين هو تعبير عن توق السوريين إلى الحرية، عن رغبتهم وتوقهم للتعبير عن رأيهم بالشكل الذي يريدونه.

إلى الآن، أعتقد أن الأمور مضبوطة، وهذه نقطة إيجابية تسجل للقادة القائمين على الأمر، ولكن عليهم لكي يكملوا حسناتهم، أن ينتقلوا فعلياً إلى تهيئة طاولة الحوار السوري- السوري. أريد أن أشير أنهم قاموا بخطوات

سورية إلى عدة دول.
ثانياً: تفريغ سورية من سكانها، كي يجري الانتهاء من تنفيذ هذين الهدفين، كان لا بد من شل السلطة المركزية. في [إحدى مقالاتنا الافتتاحية](#) في جريدتنا قاسيون، قلنا قبل شهر ونصف تقريباً، عندما حصل وقف إطلاق النار في جنوب لبنان، قلنا: إن سورية هي الخاصرة الضعيفة، سورية في خطر أن يتم شل السلطة المركزية، ولكن لم يكن باستطاعتنا أن نتنبأ كيف سيتم ذلك. رأينا كان أنه ربما يتم ذلك بالطريقة التي جرى فيها في لبنان وغزة، عبر قتل القيادات، وإثارة الاضطرابات في المناطق المختلفة، من شمال شرق وشمال غرب وجنوب...

لأن هناك فراغاً
دستورياً لأن الرئيس
السابق عملياً هرب
دون تسليم السلطة
هرب وحل الجيش
وخلف فراغاً وهذا
الموضوع يحتاج
إلى تفكير لماذا قام
بذلك؟

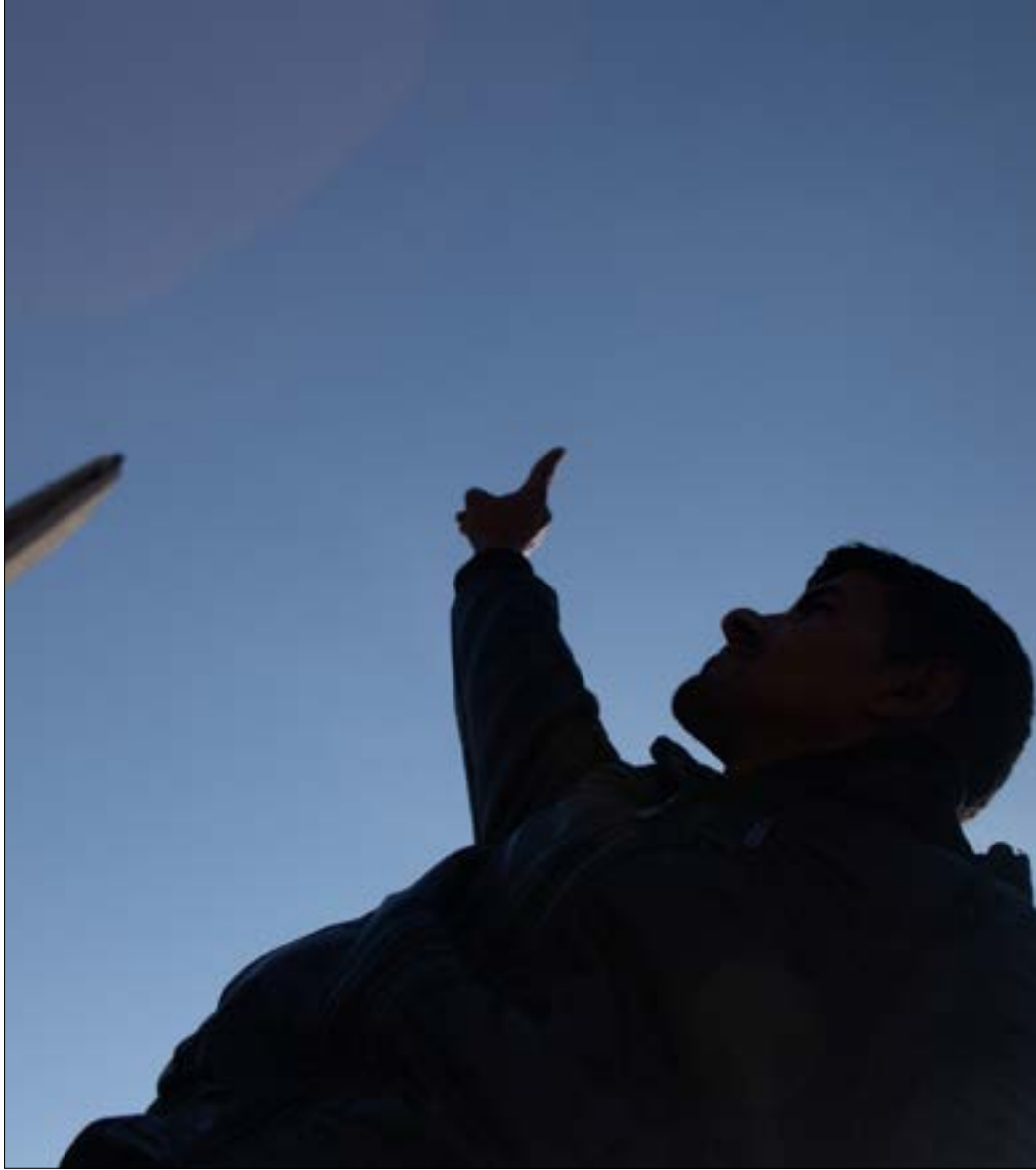
● ما المطلوب الآن؟
د. جميل: المطلوب من الإدارة الموجودة أن تعي أن هناك فراغاً دستورياً، وأنها تعمل في فراغ دستوري. من الممكن أن نتفهم هذه الحالة لمدة أسبوع، أسبوعين، شهر، شهرين، ريثما تستقر الأمور الأمنية، ولكن بعد ذلك يجب تطبيق القرار الدولي 2254 مع تعديله الذي اقترحنه، لأن هذا القرار عليه إجماع دولي، وهذا القرار فيه خريطة طريق لحل الأزمة السورية، لو أن بشار طبقه في حينه ولم يعرقل تنفيذه، لكننا في مكان آخر الآن، ولكنه قام بعرقلة تنفيذ القرار.

● هل ما يزال القرار 2254 صالحاً حتى بعد

● ما هي فراءتكم لما يسمى الآن الحكومة الانتقالية في دمشق، والتي سيكون عملها لفترة محددة، كما يقال لثلاثة أشهر؟
د. جميل: نفهم ونتفهم أن الحكومة بدأت عملها في ظروف معقدة، الظروف المعقدة. أولاً: لأن هناك فراغاً دستورياً، لأن الرئيس السابق عملياً هرب دون تسليم السلطة، هرب وحل الجيش وخلق فراغاً. وهذا الموضوع يحتاج إلى تفكير... لماذا قام بذلك؟ وأعتقد أن ما فعله كان مقصوداً، لأنه كان ينفذ تهديده السابق «الأسد أو نحرق البلد»، يعني أنا ومن بدعي الطوفان...

لو كانت لديه ذرة أخلاق، ذرة مسؤولية، كان على الأقل، لو أنه يريد أن يترك فليترك، ولكن كان عليه أن ينقل السلطة بشكل دستوري إلى نائبه، الدستور السوري واضح في هذه النقطة، لماذا لم تتم هذه العملية وهي لم تكن لتكلفه 30 ثانية؟ ترك الأمور بهذا الشكل لأنه عملياً في نهاية الأمر أصبحنا اليوم بلا جيش، هو قام بتسريح الجيش، وأنت «إسرائيل» في اليوم الثاني، وهذا ليس بالصدفة، وقصفت الجيش السوري، قصفت معداته التي بقينا نبنيها ونخزنها 50 عاماً، أصبح الجيش السوري بلا سلاح وبلا ناس. خلق حالة فراغ... وحالة الفراغ وظيقتها أن تؤدي إلى تقسيم سورية، وتقسيم سورية هو هدف «إسرائيلي- صهيوني- أمريكي»، ربما لدى بعض الأوساط الأمريكية وليس كلها، ولكن بالتأكيد هو هدف «إسرائيلي» أن يتم تقسيم

كل السوريين لبناء سورية الجديدة



بسبب تعنت النظام، وعدم ذهابه إلى الحل السياسي.

لقد أعطي النظام فرصاً كثيرة للحل ولم يستخدمها قاصداً، في الحقيقة روسيا كانت تضغط كثيراً، ونحن كنا نضغط على النظام من أجل الذهاب للحل السياسي، ولكنه كان يرفض تحت حجة أنه لم يشارك بصياغة 2254! طيب هل شارك في صياغة 242 «انسحاب إسرائيل» من الأراضي المحتلة؟ هل شارك بصياغة 338 بعد حرب الـ 1973؟ والتي توصلت لاتفاقية الهدنة ورسمت الحدود التي خرقها «إسرائيل» منذ أيام، وعادت لحدود الـ 1967.

هو لم يشارك فيها، ولكنها ما زالت شرعية وصالحة للعمل، وكذلك القرار 2254 هناك توافق دولي عليه. أكثر من ذلك فإن الأستاذ بشار الجعفري «ممثل سورية في الأمم المتحدة آنذاك» شارك في هذه الجلسة، والتي أقرت هذا القرار، وألقى كلمة في هذا الاجتماع. لذلك قولهم بأن ليس لنا علاقة في هذا القرار ما هو سوى مجانية للحقيقة وتبرير لسلوكهم العنيد بالابتعاد عن الحل السياسي، والذي أوصل سورية إلى ما وصلت إليه.

● بما أنك ذكرت روسيا، ما هو مستقبل البلاد في العلاقة معها بتقديرك؟

د. جميل: قامت الإدارة العسكرية بإصدار بيان حول العلاقات مع روسيا، وذكرت الجانب التاريخي من هذه العلاقات، وأنه ليس لديها رغبة بالإساءة إلى هذه العلاقات.

● هل يمكن أن تقول هذا د. قدرتي وأنت في موسكو؟ هنالك من يقول: إنكم مقربون من موسكو؟

د. جميل: نحن مستقلون وقرارنا من رأسنا، وهناك الكثير من النقاط لم نذكرها سابقاً، قد نذكرها لاحقاً، قد نختلف بوجهات النظر مع الروس حول تطور الأوضاع في سورية، وقد تكون الآن مختلفين في بعض الجوانب، لذلك حين يقال: مقرب يعني أصدقاء، والصديق لا يخفي صداقته، الذي يخفي علاقته مع الآخرين هو العميل، نحن أصدقاء ونعلن ذلك على رؤوس الأشهاد ودانماً، كنا أصدقاء الاتحاد السوفيتي سابقاً، وأصبحنا أصدقاء لروسيا عندما تمكنت من نفسها، وأخذت مواقف جيدة في القضايا العالمية.

● ما هو الدور الروسي بحسب رؤيتكم في سورية الجديدة؟ فلا شك أن سورية بحاجة لمساعدة دول العالم الكبرى بمن فيهم روسيا.

د. جميل: ككل دول العالم الأساسية الأخرى، مطلوب منهم الدور السياسي عبر صدور قرار مجلس الأمن المعقل، وتسهيل عملية الانتقال، وما تبقى نتكلم به في وقته. روسيا تاريخياً ساعدت سورية اقتصادياً بشكل كبير، ويمكنها الاستمرار بلب هذا الدور لاحقاً.

● ماذا عن العلاقات مع الولايات المتحدة؟ ونحن نتابع المساعي الأمريكية لرفع هيئة تحرير الشام من قوائم الإرهاب.

د. جميل: مستقبل العلاقة مع الولايات المتحدة يتعلق بموقفها من قضايانا الأساسية العادلة، موقفها بالدرجة الأولى من احتلال الجولان، دول العالم كلها تعترف أن الجولان سوري، وأن الاحتلال «إسرائيلي»، لذلك على الأميركيين أن يدققوا في هذا الموضوع، هذه القضية عقبة سياسية أمام زيادة مستوى ثقنتنا وتحسين علاقتنا مع الأميركيين.

● ماذا عن العقوبات الدولية؟

د. جميل: لم يعد هنالك مبرر لوجودها، يجب أن ترفع فوراً، لأن العقوبات في نهاية المطاف لم تُصب النظام، أصابت الشعب المعترض، النظام كان يستفيد من العقوبات، لأنها كانت طريقة للاغتناء عند ناهبي الشعب السوري، كانت

وتكون لدينا حكومة، السلاح سيكون فقط في يد الجيش. ممنوع أن يكون هناك سلاح منفلت. السلاح يجب أن يكون فقط في يد القوى الشرعية المحصور بها حق حمل السلاح، وهي الجيش السوري. لذلك هذه القضية من القضايا التي يجب حلها على طاولة الحوار بين السوريين.

● هل حان موعد العودة إلى سورية؟

د. جميل: أعتقد أنه قد حان، وربما تأخرنا، لذلك من الممكن في المرة القادمة أن نلتقي في دمشق.

● ما هو مصير الدور الأممي في الحل؟

د. جميل: طالما أن 2254 صالح ومطلوب تطبيقه، فالدور الأممي مطلوب لكي ترعى الأمم المتحدة هذا الحوار، وليس كي تتدخل به. هي والدول الضامنة لهذا القرار، المطلوب منهم أن يؤمنوا الأجواء المناسبة من أجل نجاح هذا الحوار، ويمكن أن يتدخلوا إذا طلب السوريون منهم المساعدة على حل بعض القضايا التي يمكن أن تنشأ فقط لا غير. الحل حسب منطوق 2254 هو سوري-سوري، بملكية سورية، والسوريون فهمون وأكباء، وقادرون دون تدخل خارجي على إيجاد الحلول لجميع الخلافات التي يمكن أن تنشأ بينهم. مشكلتنا، أننا تاريخياً لا نعرف كيف يتم التوافق، كيف يتم تدوير الزوايا، كيف يجري تقديم تنازلات متبادلة بين الأطراف المختلفة لكي تصل إلى الحد الأدنى المشترك. نحن انتهينا للتو من عقليّة الحزب القائد، والتي قامت عملياً بتدمير سورية، ولن نسمح بالانتقال من عقليّة الحزب القائد إلى عقليّة حزب قائد آخر... نريد مجتمع مواطنة، يكون الجميع فيه متساويين أمام الدستور وأمام القوانين، لكي يستطيعوا أن يلعبوا دورهم في بلادهم.

● ماذا عن التواصل مع ممثلي الطوائف الدينية هل هذا مهم أيضاً بالنسبة للعلمية السياسية؟

د. جميل: نعم هذا مهم لطمأننة الناس، ولكن الشيء الذي أريد أن أقوله لك هو أن فوالق الانقسام في سورية ليست دينية وليست طائفية، الحقيقة في نهاية المطاف، إذا نظرنا إلى جذر الأمور، فإنه لدينا في سورية حزبان؛ حزب المعتزتين والطفرانين والجوعانين والغفراء، وهم من جميع الطوائف، ولدينا حزب الحرامية حزب الناهبين وأيضاً هؤلاء من جميع الطوائف... لذلك خط الفصل الحقيقي هو اجتماعي في البلاد، وليس طائفي وليس ديني. نحن نعمل على جمع الناس على أساس برامج سياسية اجتماعية، وليس على أساس برامج طائفية دينية، هذا ممنوع ونحن في المستقبل حينما سنتك على صياغة قانون الأحزاب، رأينا هو أنه يجب عدم السماح للأحزاب أن تنشأ على أساس طائفي، يجب أن تنشأ الأحزاب على أساس سياسي يمثل جميع المواطنين السوريين، يجب ألا يكون هناك حزب يسمح لمواطنين معينين أن يكونوا أعضاء فيه ولا يسمح لمواطنين آخرين. الأحزاب السياسية في سورية يجب أن تكون وطنية شاملة للأديان والطوائف والقوميات.

● ماذا عن كيفية الحل مع قوات سورية الديمقراطية والمكون الكردي؟

د. جميل: قمنا بتوقيع مذكرة تفاهم مع مسد «مجلس سورية الديمقراطي - الممثل السياسي لقسد»، وما زالت هذه المذكرة صالحة، ويجب أخذها بعين الاعتبار. إجراؤهم لمحادثات في دمشق من أجل إنشاء جيش وطني مهم جداً، لطمأنتهم هم، ولطمأنة كل السوريين، وحتى الأتراك، فهم لديهم خوف معين، ولكن بوجود جيش وطني واحد يجمع الكل، ولا يستثنى أحداً ستسهل عملية حل المشاكل في الشمال الشرقي، والتي تعمقت

أننا إذا عقدنا العزم، فنحن قادرون على إنهاء الدستور في شهر واحد.

سؤال: هنالك تخوف لدى السوريين، كيف يمكنكم تجنب ظهور شخص جديد يركّز كل السلطات في يده؟

د. جميل: أعتقد أن السوريون تعلموا درساً قاسياً، ومن الصعب أن تمرّ أشياء كهذه عليهم، ونحن لدينا اقتراحات ملموسة حول هذا الموضوع، ضمن اقتراحاتنا بالتعديل، العمل على شكل توزيع الصلاحيات بين الرئاسة ومجلس الوزراء، ومجلس الشعب.

هل تعلم أن مجلس الشعب الحالي لم يكن لديه الحق بالنصويت على منح الثقة للحكومة، وقد اعترضنا على هذه النقطة في لجنة صياغة الدستور، إضافة لذلك فإن مجلس الشعب لا يمكنه الاجتماع لستة أشهر، وبغيايه للرئيس الحق في إصدار مراسيم تشريعية، الحكومة في الدستور الحالي ليس لها حتى حق صياغة السياسة، هذه المهمة محصورة عند الرئيس فقط والحكومة تنفذ...

تعني جلب البضائع بطرق ملتوية وزيادة الخوة عليها. لذلك لم يستفد منها سوى الحماية في سورية.

● ما هي رؤيتكم لدستور سورية المقبل، وهوية رئيسها؟ هل ستعود سورية إلى التقسيمات الطائفية؟

د. جميل: سيكون هنالك نقاش حاد حول الدستور، أعتقد أن أهم شيء حالياً في الدستور هو تأمين حق المواطنة المتساوية، ومستوى الحريات السياسية والديمقراطية لكل السوريين، تأمين حقوق جميع الأديان وجميع الشرائع، يمكن الحديث عن باقي التفاصيل لاحقاً. وبالمناخية الدستورية الحالي ليس شيئاً بالمطلق، يحتاج تعديلات جذية، وبعدها يمكن أن يكون صالحاً للعمل به حتى بالظروف الحالية، فإذا رحل النظام القديم فهذا لا يعني نسف الدستور كله، فهناك أشياء جيدة في الدستور. مسألة طبيعة النظام «رئاسي، برلماني، رئاسي برلماني» هي مسألة خاضعة للتفاوض بين السوريين، ولكن هنالك قضايا تحتاج لبحث جدي على الطاولة، وأعتقد

لقد أعطى النظام فرصاً كثيرة للحل ولم يستخدمها قاصداً في الحقيقة الروسية كانت تضغط كثيراً ونحن كنا نضغط على النظام من أجل الذهاب للحل السياسي ولكنه كان يرفض تحت حجة أنه لم يشارك بصياغة 2254!

لقد أعطى النظام فرصاً كثيرة للحل ولم يستخدمها قاصداً في الحقيقة الروسية كانت تضغط كثيراً ونحن كنا نضغط على النظام من أجل الذهاب للحل السياسي ولكنه كان يرفض تحت حجة أنه لم يشارك بصياغة 2254!



"هنصة موسكو.. حوار سوري دون تدخلات"

سورية على الطريق الجديدة

مع بدء الحركة الاحتجاجية في سورية في آذار 2011 اجتمعت هيئة تحرير جريدة قاسيون الناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية في دمشق، وهناك اتخذ القرار بفتح ملف بعنوان «سورية على مفترق طرق» كان الهم الأساسي في حينها أن يتحمل الحزب مسؤوليته السياسية ويقدم لجمهوره حصيلة خبرته السياسية، ورأيه في القضايا المختلفة استناداً إلى منصة علمية رصينة، وفي ذلك الوقت انكبت كوادر الحزب الشاب على كتابة عشرات المقالات لنقاش القضايا الأساسية المطروحة، لكن صوت السلاح دفع ملايين السوريين للانكفاء مجدداً، والابتعاد المؤقت عن العمل السياسي، ومع تعقد الأزمة ضاقت فسحة الأمل وجرفت البلاد من أهلها، وظل الباقون فيها جالسين ينخرهم اليأس... أما اليوم، وقد سطعت الشمس مجدداً ودفأت العظام الباردة، فإننا نواصل من منبر «قاسيون» وحزب الإرادة الشعبية من خلفها، وعبر الأقلام الشابة بشكل أساسي، طرح مجموعة من المسائل أمام السوريين، علماً تركّز الضوء على المخرج الوحيد من أزمة وطنية وسياسية عميقة جثمت فوق صدورنا لسنوات... سعيًا وراء انتصارات أكبر قادمة... لأن أجمل الانتصارات هي تلك التي لم تأت بعد...



أعداؤنا أم أعداء السلطة السابقة؟!

على أساس موقف هذا النظام من «إسرائيل» بالتحديد، وتحمل الملايين منهم مظالم النظام السوري على أساس ادعائه أنه يستعد لمعركة تحرير الجولان التي لم تأت أبداً رغم انتظاراتها لعقود، واليوم يجد السوريون أنفسهم مضطرين للإجابة عن سؤال أساسي: ما هو السبيل لتحرير أرضنا؟ ولن يكون من الصعب أن يعرفوا جميعاً أن ثمن التطبيع كان باهظاً جداً، ولم يحصل المطبوعون العرب على أي مكسب، بل فاقم التطبيع مشاكل شعوب المنطقة، وكشفهم أمام عدوهم «الإسرائيلي» الذي كان دائماً الوجه الآخر لناهيهم.

الاحتلال مئات الضربات التي أنهت مقدرات الجيش السوري، وتحديداً، تلك المخصصة للتصدي للعدوان الخارجي من رادارات ومنظومات دفاع جوي وصواريخ استراتيجية. واختار الكيان الصهيوني لحظة حساسة لتوجيه «الضربة الأكبر في تاريخه»، اللحظة التي شعر الشعب السوري فيها أنه مقبل على استعادة سلطته على مقدراته التي راكمها من ثرواته دون منة من السلطة السابقة. أثبتت «إسرائيل» منذ يوم الأحد 8 كانون الأول، أن عدوها كان وما صاغ موقفه من أي نظام سياسي

لا يختلف اثنان أن النظام السوري عمل بشكل ممنهج على قمع الحريات، ونهب البلاد والاستئثار بالسلطة، متستراً وراء شعارات جوفاء وشكلية، حتى اختلطت الصورة أمام السوريين وجرى دفعهم بشكل ممنهج، وعبر النظام نفسه، نحو تكريس مقولة: إن «إسرائيل» لم تكن عدواً، وربما تأثروا بالدعاية الصهيونية التي تقول: إن سلوك النظام وتحالفاته كان المشكك... لكن ضباب الدعاية المسمومة سرعان ما بدأ يتبدد بعد رحيل بشار الأسد ورموز السلطة السابقين، ولم يكذب السوريون ببدون فرحتهم، حتى شن جيش

حرامية وطرايش

لم يكن من الصعب إدراك أن العوائق أمام حل الأزمة السورية لن تظل قائمة؛ فالتاريخ لا يمكن إيقافه كما يشتهي اللصوص، بغض النظر عن اصطفاقاتهم السابقة. وما نحن اليوم نرى الأفق وقد فتح أمام حل أزمنا التي شردت وقتلت وأفقرت السوريين، لكن مسألة حساسة وخطرة تبدو غائبة عن الكثيرين، وهي أن رموز السلطة السابقة الذين راكموا ثروات طائلة من جيوب السوريين كانوا يدركون أن هذا اليوم لا بد قادم، وهم لذلك أعدوا العدة له، ونهبوا خلال السنوات الماضية جهاز الدولة في سورية، وأعادوا ضخ هذه الأموال المنهوبة على شكل استثمارات «شخصية»؛ فقصورهم التي دخلها السوريون لم يكن قد بقي فيها سوى الفتات، أما الباقي فجرى توزيعه على عدد كبير من الأرصدة في الخارج، بل وفي شركات ضخمة داخل البلاد. اليوم، يستعد اللصوص لتبديل الطرايش واقتسام كعكة السوريين التي لطالما سال لعابهم عليها، والأخطر من ذلك، أن من سرق الشعب السوري لم

يكن في صفوف السلطة السابقة فحسب، بل هناك من غادر السفينة بعد أن تيقن أنها غارقة لا محالة، وهؤلاء جميعهم يستعدون اليوم في الظلام لسرقة فرح السوريين وأمالهم في بناء سورية جديدة يحصلون فيها على ما يحتاجونه ويستحقونه من الثروة التي أنتجوها بسواعدهم لعقود مضت. إن السبيل الوحيد لضرب الناهيين لا يمكن أن يكون بالبيانات وإعلان المواقف فحسب، بل لا بد من تنظيم الأغلبية الكاسحة من السوريين للدفاع عن لقمة عيشهم، ولذلك هم بحاجة ماسة لتعميم المعرفة، وأن تكشف أمامهم أساليب النهب السابقة والقادمة كلها، فخلاص السوريين الوحيد لن يكون إلا عبر دراسة معمقة لبنية النظام السياسي القائم، دراسة تكون أساساً لنضال منظم واسع يؤدي للقطع التام مع السياسات الاقتصادية والاجتماعية السائدة كلها، تلك التي يظن البعض أنها لا تزال صالحة بعد أن ثبت فشلها لعقود، لا في سورية وحدها بل في دول كثيرة غيرها.



درس يوسف العظمة

البلاد وجنوبها... يوسف العظمة تعرض كغيره من رموزنا للتشويه، ولكن الوقت حان حقاً لإزالة الغبار عنه، وتقديمه لشعبه كما كان دائماً رمزاً وطنياً حارب دفاعاً عن سورية وغيبه اللصوص وعملاء الاستعمار بكل أشكاله لعقود تلت ميسلون... مع اختلاف الحالة التاريخية، حيث إن المطلوب وطنياً هو بالفعل ما جرى خلال الأيام الماضية، أي حقن الدم السوري ومنع الاقتتال بين السوريين، ولكن الدرس التاريخي يكمن في مكان آخر، وهو أن من المطلوب الحفاظ على مؤسسة الجيش، بغض النظر عن طبيعة السلطة الحاكمة ورأيها وقراراتها، ينبغي الحفاظ عليه عبر الحفاظ على عتاده وسلاحه والشرفاء ضمنه، وهذا أمر سيحتاجه السوريون في مرحلة إعادة بناء بلادهم، عبر محاسبة قضائية عادلة من قبل حكومة شرعية لكل من تلوث يده بالدم، وعبر الاستفادة من الكوادر والخبرات المترابطة على مر عقود، وإعادة لحمه السوريين بكل تنوعاتهم...

وترك سلاحهم الخفيف والمتوسط والثقيل نهياً للضربات «الإسرائيلية»، ودون أي اعتبار لكون هذا العتاد المتراكم هو ملك لسورية وللشعب السوري، وأن خسارته هي خسارة لسورية المستقبل أياً تكن السلطة والنظام اللاحق... سبق أن شهدت سورية حادثة مشابهة، يوم طلب الجنرال الفرنسي غورو من السلطة أن تحل الجيش، وخضع الملك فيصل في حينه لهذا الطلب، لكن خيار السوريين كان، كما هو اليوم، مخالف لمصالح حكامه، وخرج الضابط الوطني يوسف العظمة ونادى السوريين، وفتح باب التطوع أمامهم لقتال المستعمر، رغم إدراك ضابط رفيع المستوى مثل يوسف العظمة أنه سيخوض معركة خاسرة، لكنه أدرك أن معركة ميسلون المشرفة ستكون وثاقاً مئيداً يضمن وحدة البلاد مستقبلاً، وهكذا سقط العظمة شهيداً ليكون أول وزير دفاع عربي يسقط في ساحة المعركة بين جنوده الغيارى، وقدم دمائه لكل السوريين الذين هبوا للتطوع قادمين من أقصى شمال

وناهيها، ليجدوا أنفسهم إما محيدين أو مبعدين، أو مطحونين في معارك مباشرة كان هو جزءاً منها، مع قوى إرهاب غلية من طراز داعش. أما الفصل الثالث من جريمة النظام بحق الجيش، فقد كانت يوم أخذت السلطة قراراً غير معلن بحل الجيش؛ فبدلاً من تسليم السلطة فر أمراء الحرب هاربين وتركوا الجيش وحده دون تعليمات ودون أوامر، بما في ذلك أولئك المرابطون على الحدود، تم تركهم حيارى، حتى اضطروا لترك مواقعهم وتوجههم لتسليم السلطة، والتعاون مع قوات المعارضة التي دخلت إلى المدن السورية دون الاشتباك فعلياً ودون دماء... هكذا ببساطة رأى السوريون جيشاً كاملاً يتخلص من زيه العسكري في الشوارع ويرمي سلاحه على قارعة الطريق... وبدلاً من الاعتماد على خبرات الضباط والجنود الوطنيين الذين لم تتلوث أيديهم بدماء السوريين، تم أمرهم عملياً بترك مواقعهم والنهب إلى بيوتهم،

رأى السوريون بأم أعينهم كمأ مخيفاً من جرائم النظام السوري، وأروا خلال أيام قصيرة مئات الوثائق على ذلك، وهم يعلمون أن ما رأوه حتى الآن ليس إلا جزءاً يسيراً مما جرى، لكن أشد جرائم النظام السوري كانت ما فعله بجيش البلاد، والذي بدأت أولى فصوله عندما بدأ النهب والفساد يتغلغل إلى مقدراته ومخصصاته، وعانى لعقود من ضعف في التسليح والتدريب مع رمي الفتات لجنوده وضباطه المتوسطين بشكل خاص. الفصل الثاني بدأ مع انفجار الاحتجاجات السلمية في آذار 2011، حيث اختارت السلطة حينها أن تضع جيش البلاد في وجه شعبه، وفي تناقض مع قناعة غالبية قادته، وفرضت عليه توجيه سلاحه إلى صدور السوريين، وحولت أنظاره عن عدونا الأساسي، وجرته للدفاع عن النظام والناهيين. وعندها وجد آلاف الجنود والضباط الوطنيين الغيارى أنفسهم أمام أحجية صعبة الفهم، وبالرغم من كم المخاطر التي كانوا يدركونها لم يقبلوا الانخراط في معركة للدفاع عن السلطة



من نحن؟ وماذا نريد؟

تلاحم القضايا الثلاث وضمان المستقبل

«التربط العميق إلى حد الاندماج بين القضايا الثلاث: الوطنية، والاقتصادية-الاجتماعية، والديمقراطية»، هو المدخل العلمي الوحيد لتفسير الواقع السوري تفسيراً صحيحاً يسمح بتغييره... بهذه العبارة يبدأ الفصل المسمى «المرحلة ومهامنا»، ضمن مشروع برنامج حزب الإرادة الشعبية الذي تم نشره عام 2013. وقد تبدو هذه الجملة غامضة بالنسبة للبعض، ولذلك لا بد لنا من شرح ما قصدناه في تلاحم هذه القضايا.

ينتقد برنامج الحزب في حينه سلوك النظام حيال قضايانا الوطنية، وقد رأى منذ تأسيسه أن النظام السوري لم يملك أي نية حقيقية في حل جملة من المسائل الوطنية، والتي كان على رأسها استعادة الجولان المحتل، بل وفرطت السلطة السابقة تدريجياً بهذا المطلب الشعبي، واستخدمته لتهب الشعب وتكميم الأفواه، وتركت البلاد مكشوفة أمام شتى المخاطر؛ ففي حين رفعت شعار الممانعة لعقود لم تدرك أن الظرف الدولي والإقليمي بات يفسح المجال للانتقال نحو الهجوم بدلاً عن الموقف السلبي القابل للمساومة دائماً، والهجوم لا ينحصر بالقتال العسكري بغية استعادة الأرض، بل هو باقة متكاملة تبدأ من ضرب أعداء الداخل والناهيين الكبار، كونهم العامل الأساسي في إضعاف جبهتنا الداخلية. تشدق السلطة بالشعارات الوطنية، تترافق مع اعتماد سياسات اقتصادية اجتماعية أدت إلى ضرب الاقتصاد الوطني، وحرمان البلاد من أي مشروع تنموي حقيقي، بل اتبعت الحكومات السورية المتعاقبة نهجاً عمل على ضرب قطاعات الإنتاج الأساسية، وحاولت تضليل الشعب بشعارات مثل: «اقتصاد السوق الاجتماعي» كما لو أنه من الممكن حماية الخراف والحفاظ عليها، وإبقاء معدات الثأب ممتلئة في أن واحد، وحول النظام البنية القانونية بشكل ممنهج

لتخدم أصحاب الربح واللصوص على حساب عموم السوريين الذين لم يملكو إلا قوة عملهم، وهكذا جرى توزيع مجحف للثروة وتناقصت حصة السوريين منها تدريجياً، بل ومع بدء الأزمة السورية عام 2011 وجد الناهيون فرصة جديدة لزيادة حصتهم، ولم يبق للسوريين إلا الفتات الذي لم يكن كافياً لتأمين الغذاء الضروري، وتركوا الشعب في العراق جائعاً يبحث عن المأوى ولقمة العيش.

إن فرض سياسية كهذه لم يكن من الممكن دون مصادرة الحريات والتضييق على النشاط السياسي الجدي، وكانت عملية نهب السوريين الممنهجة تستوجب تحويل البنية السياسية القائمة كلها إلى خدمة الفاسدين، فجرى على هذا الأساس إبعاد السوريين عن ممارسة الرقابة الشعبية، وعن المشاركة في صناعة القرار، وحرموا من برلمانهم عبر قانون انتخابات محدد، قسم سورية إلى عدد كبير من الدوائر، ما فسخ المجال أمام السلطة وناهبيها لإيصال مندوبيهم إلى البرلمان الذي جرى إخضاعه وحرمانه من دوره الرقابي والتشريعي لصالح عموم السوريين.

ما سبق يوضح بشكل مبسط ما قصدناه حين تحدثنا عن تلاحم هذه القضايا الثلاث، واليوم يضع التاريخ أمامنا هذه المهمة لإعادة صياغة برنامج متكامل، لا تنفصل فيه قضايانا الوطنية عن لقمة عيشنا، ولا يسمح لأي طرف بجرماننا من سلاحنا في الدفاع عن حقوقنا عبر حركة سياسية حقيقية، ونظام سياسي جديد، يضمن فصل السلطات ويوزعها بشكل عادل ومتوازن، وينتهي دور المركز في النهب والقمع، ويحفظ له دوره في الدفاع عن البلاد والحفاظ على وحدتها وتخطيط اقتصادها، واليوم يعيد «الإرادة الشعبية» وضع طروحاته للنقاش العام بغية تطويرها لبناء سورية التي نطمح لها.



تشدد السلطة بالشعارات الوطنية ترافق مع اعتماد سياسات اقتصادية اجتماعية أدت إلى ضرب الاقتصاد الوطني وحرمان البلاد من أي مشروع تنموي حقيقي



تنظموا... تنظموا... تنظموا!

الانتصار الذي جرى أفرح قلوب السوريين وهدد تعهدهم المتراكم عبر عقود، وهم الآن ضمن ما يشبه استراحة المحارب، لأن هذا النصر ما زال غير كامل... وأجمل الانتصارات هي تلك التي لم تأت بعد! فليس أخطر على السوريين من الفرق في زهوة نصر غير مكتمل: ما جرى حتى اليوم هو إزاحة السلطة السياسية السابقة ورموزها، وهم الذين لعبوا دوراً أساسياً في تعطيل حل الأزمة السورية منذ انفجارها... ولكن رحيلهم لا يعني أن السوريين أنهوا النظام السابق؛ فالنظام السياسي هو مجموعة من

السياسات المتكاملة، ولا يمكن إنهاؤه إلا عبر القطع مع تلك السياسات كلياً، وصياغة سياسات بديلة جديدة تخدم عموم السوريين... تجارب مصر وتونس وغيرها، أثبتت أن رحيل رأس الهرم لم يكن كافياً لإنهاء النظام، بل وأثبتت أن النظام أعاد إنتاج نفسه بشكل كامل، وإن بوجوه وطرايش جديدة... ولذلك نحن الآن أمام فرصة ذهبية لا ينبغي تفويتها، وإذا ما أردنا حقاً بناء نظام سياسي جديد، فلا بد لنا من انخراط جدي في عمل سياسي منظم قادر على حشد ملايين السوريين لتوجيه الضربات إلى الذين

يطمحون لنهب ثروات سورية وتعب السوريين؛ فالتاريخ يعلمنا، أن العمل السياسي هو أرقى أشكال النشاط الاجتماعي، وأن خط التقسيم الوحيد الضروري هو ذلك الخط الفاصل بين الناهيين والمنهوبين، ولا يخفى على أحد أن الناهيين يملكون كما هائلاً من الموارد، يسيطرون عبرها على الإعلام وغيره من أدوات التلاعب والسيطرة، وهم منظمون أشد تنظيم، ولا يمكن إلحاق الهزيمة بهم إلا إذا ما تمت مواجهتهم بشعب منظم يملك برنامجاً متكامل، ويستعد للنضال السياسي لضمان مستقبله الكريم.



رموز السلطة السابقة الذين راكموا ثروات طائلة من جيوب السوريين كانوا يدركون أن هذا اليوم لا بد قادم وهم لذلك أعدوا العدة له

أهمية وضرورة إعادة انخراط المجتمع السوري في الحياة السياسية

لعب السوريون دوراً بارزاً في النضال السياسي خلال فترات الاحتلال والاستقلال، وكان لهم كذلك حضور قوي في المشهد السياسي العربي والإقليمي والدولي. ومع ذلك، ومع صعود الأنظمة القمعية، تحولت الحياة السياسية في البلاد إلى مجرد أدوات دعاية للسلطة.



فقد شهدت سورية عقود طويلة نظاماً سياسياً قمعياً أفرغ الحياة السياسية من مضمونها، وحوّلها إلى مشهد شكلي يخدم السلطة فقط، بما تمثله من مصالح طبقية في بنيتها، التي تغيرت نسبياً خلال هذه العقود.

فقد تم تضيق الهوامش أمام الأحزاب السياسية المستقلة، أو وضعت تحت السيطرة، وحُظرت التجمعات السياسية إلا بإذن من النظام، بالإضافة إلى الكثير من الممارسات القمعية المعقدة التي لم تشمل السياسيين فقط، بل والكثير من ممثلي الفعاليات والأنشطة الاجتماعية والاقتصادية و... ما أدى إلى شعور المواطنين بالعجز والإحباط، ودفع السوريين إلى الانسحاب من المجال العام والتركيز على تأمين متطلبات الحياة اليومية.

أدت هذه السياسات القمعية إلى تصحّر الحياة السياسية، حيث ضيّقت الهوامش السياسية حدّ التلاشي، وجرى قمع أية محاولات للخروج عن المسار المرسوم من السلطة. ونتيجة لذلك، ابتعد غالبية السوريين عن العمل السياسي وانشغلوا بتأمين احتياجاتهم المعيشية الأساسية، ما أضعف الوعي السياسي لدى السوريين وأبعدهم عن قضاياهم الوطنية والحقوقية.

وقد كان إرث الخوف من العمل السياسي من المفزعات السلبية الطبيعية لعقود القمع والاستبداد، وقد احتاج هذا الخوف إلى وقت وجهد لتجاوزه، ولم يستكمل بالشكل المطلوب واللازم بعد، ناهيك عن اهتزاز ثقة السوريين بالنخب السياسية خلال العقود الماضية، والتي تتطلب جهداً لإعادة بنائها كذلك الأمر.

فالعقود الماضية، وخاصة خلال سنوات الحرب، خلفت انقسامات حادة في المجتمع، جرى العمل الجدي على تظهيرها بشكل وهمي وكأنها انقسامات مناطقية وطائفية وقومية، لتغيب حقيقة الانقسام وجوهره المتمثل بالانقسام بين ناهبين ومنهوبين على طول الجغرافيا السورية، والتي تم تجييرها خلال سنوات الحرب لمصلحة قوى الأمر المسيطرة.

اليوم، وبعد كسر حاجز الخوف بشكل نسبي مع انفجار الأزمة في عام 2011، وبعد انهيار النظام والبدء باستكمال هدم هذا الحاجز، تبرز ضرورة ملحة لإعادة إحياء الحياة السياسية في المجتمع السوري، وإشراك فئاته المتنوعة كافة، من شباب وشيوخ، ورجال ونساء، في قضايا الشأن العام.

فالحياة السياسية ليست معزولة عن حياة الناس اليومية، بل هي صميمها، فالقضايا المعيشية، التي أغرق فيها السوريون لعقود، لم تكن سوى وسيلة لإبعادهم عن السياسة. فالقضايا المعيشية، مثل فرص العمل والأجور والأسعار والخدمات العامة وغيرها، ترتبط مباشرة بالسياسات العامة التي تتبعها الحكومات، لذا فإن وعي المواطنين بحقوقهم السياسية سيمكنهم من المطالبة بسياسات

على مكامن الخلل، بالإضافة إلى دوره على مستوى التوعية السياسية، باعتباره منبر نقاش سياسي اجتماعي اقتصادي...

إن إعادة انخراط المجتمع السوري في الحياة السياسية ليست ترفاً، بل ضرورةً مصيرية في اللحظة الراهنة، فلا يمكن ضمان مستقبل حر ومستقر لسورية ما لم يتحول العمل السياسي من نشاط نخبوي محصور في دوائر ضيقة إلى عملية جماعية ومجتمعية يشارك فيها جميع السوريين.

فمن دون مشاركة سياسية فاعلة، سيظل السوريون عرضة لأي نظام قمعي جديد، وسيفقدون القدرة على تقرير مصيرهم، فالمجتمعات التي تترك السياسة للنخب الحاكمة، سرعان ما تجد نفسها خاضعة للاستبداد من جديد، أما تلك التي تترك أهمية الانخراط بالعمل السياسي، فإنها تضمن لنفسها الحريات والحقوق، وتحمي مستقبلها من التلاعب والقمع.

لذلك، من الهام العمل على بناء ثقافة سياسية جديدة، تؤمن بالتعددية والمشاركة والتداول السلمي للسلطة، خاصة أن الفرصة أصبحت الآن متاحة أمام كل السوريين للانخراط بالعمل السياسي لدعم الحوار السياسي السوري السوري تنفيذاً للقرار 2254، لبدء الخروج من الأزمة عبر الاتفاق على دستور وقانون انتخابي، وصولاً إلى عملية انتخابية ديمقراطية وشفافة تمثل السوريين بشكل فعلي، مع ضرورة إدراك أهمية اللحظة وضييق عامل الزمن أمام المخاطر المحدقة بالمنصبية، وخاصة العدوان المستمر للكيان المحتل وتمدده على حساب السيادة الوطنية.

القرار، والشباب هم وقود التغيير وطاقتهم المتجددة، ما يعني أن إشراكهم وانخراطهم بالعمل السياسي سيعزز فرص بناء مجتمع سياسي حيوي قادر على مواجهة التحديات المستقبلية.

فلا يمكن حماية التعددية بدون إشراك السوريين كافة في الحياة السياسية، وذلك لضمان إنهاء التهميش ومنع إعادته مجدداً، وبما يخلق التوازن والاستقرار الاجتماعي والسياسي.

وكذلك لا يمكن الحديث عن المشاركة السياسية دون ضمان الحريات الأساسية، وأهمها حرية التعبير والتنظيم، وهذه الضمانات هي دستورية وقانونية تضمن حماية نشاط السوريين السياسي من ممارسات القمع والكت، وتمنع تدخل أجهزة السلطة في الشأن السياسي والحد من حرية التعبير والتنظيم. وتحقيق المشاركة السياسية الفاعلة تفرض وجود أحزاب سياسية حقيقية تمثل مصالح المواطنين وتدافع عنها، في بيئة دستورية وإغفال أهمية دور منظمات المجتمع المدني وفق ضمانات دستورية وضوابط قانونية. ولعل أحد أهم بوابات تكريس المشاركة السياسية الواعية في المجتمع هي بوابة التعليم، على ذلك فإنه من الضروري والهام إدخال تعديلات على المناهج التعليمية لتعريف الطلاب بحقوقهم الدستورية والسياسية مع شروحات عن مبادئ التعددية والديمقراطية وحقوق الإنسان.

وكذلك تبرز أهمية دور الإعلام، بوسائله المختلفة، كأحد الأدوات الهامة لتسليط الضوء

اقتصادية اجتماعية أكثر عدالة وكفاءة، وانتزاعها.

فإذا لم ينخرط السوريون في العمل السياسي بشكل فاعل فقد يعاد إنتاج نظام استبدادي بوجوه جديدة، فالمشاركة السياسية الواعية هي الضمانة الوحيدة لحماية الحريات الفردية، ومنع تكرار سيناريوهات إعادة إنتاج الحكم القمعي، وأيضاً هي الضمانة الأساسية لحماية الحريات العامة، لأنها تتيح للمجتمع مراقبة أداء الحكومات القادمة، ومحاسبة المسؤولين، ومنع أية جهة من احتكار السلطة مجدداً.

وتبرز بهذا الصدد أهمية المشاركة الشعبية وتعزيز الديمقراطية، فالديمقراطية ليست مجرد صناديق اقتراع، بل هي ثقافة يومية تقوم على الحوار والنقاش بكل ما يرتبط بالحياة اليومية، وصولاً إلى المشاركة في اتخاذ القرار وتداول السلطة، ولا يمكن تحقيق هذا النموذج في سورية المستقبل ما لم ينخرط السوريون في الحياة السياسية، عبر المشاركة في النقاش العام، والانضمام إلى الأحزاب السياسية، ودعم مؤسسات المجتمع المدني التي تعنى بهم وبقضاياهم.

المجتمع السوري غني وقوي بتنوعه، وأي نظام سياسي مستقبلي يجب أن يعكس هذا التنوع كي يستفيد المجتمع من قوته.

فلطالما عانت النساء والشباب من التهميش في الحياة السياسية، وإعادة إشراكهم في السياسة ضرورة لتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة، والمرأة السورية أثبتت قدرتها على لعب أدوار هامة ومحورية، وينبغي أن تستمر في ذلك عبر تعزيز حضورها أكثر في الحياة السياسية وفي مواقع صنع

المشاركة السياسية الواعية هي الضمانة الوحيدة لحماية الحريات الفردية ومنع تكرار سيناريوهات إعادة إنتاج الحكم القمعي.

الدولة المشوهة وغير المنضبطة تعزز وتعمق الفقر!



هرب رأس النظام الساقط بشار الأسد، تاركاً البلاد خلفه كومة ركام، تعاني ما تعانيه على الأصدمة والمستويات كافة، ومع هذا الهروب ظهرت على السطح مباشرة تشوهات السياسات كلها، التي كانت تدار البلاد من خلالها «الاقتصادية- المالية- النقدية- الأجرية.. الخ» والتي كانت مجبرة بمجملها لمصلحة النظام الساقط، وكبار الناهيين المحسوبين عليه، على حساب مقدرات البلاد والمزيد من الإفكار لغالبية العباد.

ولعل أحد أهم مظاهر التشوه التي ظهرت على السطح خلال الأيام القليلة الماضية، هو الانتقال الفوضوي والعشوائي إلى «الدولة»، أي تسعير السلع والخدمات بالدولار بشكل علني، بدلاً من تسعيرها باللييرة السورية، وذلك ليس فقط كنتيجة لفقدان الثقة المتوارثة باللييرة السورية، بعد أن أنهكتها النظام الساقط، وأفقدتها قيمتها تلبية لمصالحه ومصالح الطغمة التي كان يمثلها، بل بسبب أطماع وجشع المستثمرين بالتحكم بسوق السلع والخدمات، بما في ذلك الدولار، الذي أصبح سلعة تباع وتشترى في السوق، على أيدي متحكمين كبار به، بعيداً عن ضوابط المصرف المركزي كلها، السابقة التي لم تصدر توجيهات بإلغائها، أو وقف العمل بها، أو الجديدة التي ما زالت قاصرة وغير قادرة على لجم انغلات سوق الدولار في الأسواق حتى الآن، مع كل تداعياتها ونتائجها السلبية!

ماهي الدولة؟

يشير مصطلح الدولة بمعناه العام إلى حيازة واستخدام الوحدات الاقتصادية المحلية في دولة ما العملة الأجنبية «الدولار في أغلب الأحيان» وذلك بالتوازي أو بدلاً من العملة الوطنية للقيام بجزء أو جميع وظائف النقود الأساسية. وبمعنى عام أكثر تحديداً، هو الاحتفاظ بجزء أو مكونات الثروة كلها بشكل عملة أجنبية «الدولار».

مع العلم أنه توجد تصنيفات متعددة للدولة، ومنها: الدولة الرسمية الكاملة وتعني: الاستبدال الكامل والرسمي للعملة المحلية بالعملة الأجنبية، التي تصبح بمثابة العملة القانونية التي تقوم بوظائف النقود جميعها. أو الدولة شبه الرسمية، والتي تشير إلى استخدام العملة الأجنبية إلى جانب العملة المحلية، وذلك بشكل رسمي وبحكم القانون،

بشكل من الأشكال بدء حلحلة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، وإنما يعمقها ويزيدها سوءاً أكثر فأكثر مع كل يوم يمضي بلا ضوابط، ولا روادع، ولا رقابة جدية.

آثار الدولة العشوائية!

إن الانتقال المنظم إلى الدولة يرتبط عادة بمشاكل اقتصادية واجتماعية كبيرة، وذلك نتيجة لأسبابه التي تفرض على الحكومة في هذا البلد أو ذاك التخلي الكلي أو الجزئي عن العملة الوطنية، وهو يؤثر بالدرجة الأولى على أصحاب الدخل المحدود، وبالتالي تعميق الفجوة الطبقة بين أبناء المجتمع، ويتجلى ذلك بالكثير من النقاط نذكر منها:

فقدان السيطرة على السياسة النقدية، حيث تصبح الحكومة عاجزة عن التحكم في عرض النقود وأسعار الفائدة، مما يصعب عليها اتخاذ تدابير لمعالجة الأزمات الاقتصادية.

تفكيك الاقتصاد المحلي مع استخدام الشركات والأفراد للدولار بدلاً من العملة الوطنية، مما يؤدي إلى تراجع الطلب على المنتجات والخدمات المحلية، وبالتالي تآكل الاقتصاد المحلي.

زيادة الفقر والانعدام الاجتماعي يمكن أن يؤدي اعتماد الدولار إلى تفاقم الفجوات الاقتصادية، حيث يصبح الوصول إلى العملة الصعبة «الدولار» تحدياً أكبر للفئات الأقل دخلاً.

وغيرها الكثير من المظاهر التي تؤثر بشكل مباشر بأصحاب الدخل المحدود، وهذا بحال كان الانتقال منظماً وبقرار رسمي، ووفقاً للإجراءات القانونية التي من شأنها تقليل آثار هذا الانتقال ما أمكن.

على ذلك فإن الانتقال العشوائي والفوضوي للدولة الجاري حالياً في البلاد، سيؤدي إلى نتائج واثار أكثر بؤساً، والتي بدأت مظاهرها تتجلى بشكل فوري، خاصة مع تسعير المحروقات «البنزين- المازوت» بالدولار، وبالتالي ارتباط معظم أسعار المنتجات والسلع والخدمات، التي تشكل المحروقات جزءاً كبيراً من تكاليفها، بالدولار!

الجانب المنظم

في الوضع الحالي، ومن المستفيد؟

بدأت أسعار صرف الدولار بالانخفاض بشكل متسارع، حتى وصل سعر صرف الدولار إلى 9000 ل.س بعد أن وصل خلال الأيام الأخيرة من حياة النظام السابق إلى 27000 ل.س، والواضح أن سقوط النظام ليس هو السبب الأساسي في انخفاض الدولار إلى هذا الحد، فمعايير تحديد سعر الصرف معقدة، وليست بسيطة إلى هذه الدرجة، حتى تتم بشكل ميكانيكي كما تمت، والواضح أن الجهات التي كانت متحكمة بسعر الصرف بالخفاء والمرترقة منه لا زالت تمارس دورها بشكل كبير جداً.

فالواقع الاقتصادي الحالي يعاني كما أشرنا سابقاً من العديد من المشكلات التي لا يمكن أن تساعد في انخفاض سعر الصرف بنسبة 66% خلال مدة زمنية لا تتجاوز الأسبوع، ما يعني أن انخفاض سعر الدولار بهذه الطريقة وهمي وتم بقرار إرادي من البعض من كبار الحيتان، استمراراً للنهج السابق في إدارة سعر الصرف، في سبيل المزيد من النهب والتربح، على حساب حياة الناس المعيشية والاقتصادية، خاصة وأن الشبكات التي كانت تعمل بالخفاء أصبحت تعمل الآن بالعلن على سحب الدولار من السوق بشكل ممنهج ومنظم، ما أدى إلى زيادة العرض الدولار، وبالتالي انخفاض سعره كما رأينا، ولكن هذه الشبكات نفسها تقوم فقط بشراء الدولار، وتحتفظ به وتحتكره ولا تقوم ببيعها، حتى تتوقف عن سحب مقدرات السوريين ومخزائهم الدولارية وغيرها، وبالتالي ندرة الدولار بالأسواق لاحقاً، ما يؤدي إلى ارتفاع سعره وعدم قدرة السوريين على الحصول عليه، ولكن هذه المرة يأتي ذلك في ظل الدولة العشوائية، وتسعير السلع والخدمات بالدولار بشكل علني، الأمر الذي سيؤدي إلى تعميق الفجوة المعيشية وتردي أحوال الناس بسبب عدم قدرتهم على الحصول على الدولار أولاً، وارتفاع الأسعار ثانياً، وبالتالي مزيداً ومزيداً من تردي الأوضاع المعيشية.

انخفاض سعر الدولار بهذه الطريقة وهمي وتم بقرار إرادي من كبار الحيتان في سبيل المزيد من النهب والتربح على حساب حياة الناس المعيشية

للقيام بالوظائف الأساسية للنقود. وأخيراً، الدولة غير الرسمية أو الجزئية، وتعني استخدام العملة الأجنبية، وبشكل واسع في المعاملات والصفقات التي تمارسها الوحدات المحلية، وتحديداً القطاع الخاص، وذلك مع بقاء العملة الوطنية العملة الوحيدة القانونية.

الدولة العشوائية!

مع الفراغ وفقدان الضابط القانوني لإيقاع السياسات النقدية الذي جرى خلال الأيام القليلة الماضية، وبالتالي غياب معايير ضبط استخدام الدولار، ظهر شكل جديد من أشكال الدولة يتسم بالفوضوية والعشوائية، سواء ناحية تسعير المنتجات والسلع بالدولار «المتنذبذ وغير المستقر»، أو ناحية بيع وشراء الدولار بشكل عشوائي بين الناس، وهذا ربما يعكس مدى انعدام ثقة القطاعات الاقتصادية والتجارية باللييرة السورية، نتيجة لما عايشوه خلال السنوات الماضية من عدم استقرار في أسعار الصرف، لكنه من كل بد كان فرصة للبعض للإثراء على حساب الناس، فتأثيرات الدولة المباشرة بالنتيجة تتركز على حياتهم المعيشية والخدمية.

فالانتقال العشوائي إلى الدولة بهذا الشكل المشوه وغير المضبوط، وخاصة في بلد يعاني ما يعانيه من مشاكل اقتصادية عميقة، وخاصة ناحية انهيار الإنتاج المحلي «الزراعي والصناعي»، وناحية معدلات التضخم المفرطة والمستمرة بالارتفاع، بالتوازي مع معدلات البطالة الكبيرة، وندرة مصادر وحوامل الطاقة، وغيرها من المشاكل المزمنة وغير المحلولة بعد، التي توضح مدى تردي الواقع الاقتصادي، وانعكاسه المباشر على زيادة إفقار الناس وسوء أوضاعهم المعيشية. فهذا الانتقال العشوائي الذي بدأ يعكس

نحو سورية الجديدة المداوية لجراح أبنائها والضامنة لحقوقهم



بعد سقوط النظام الذي أزهق البلاد والعباد بالحرب والحرمان، يأتي اليوم الذي يستبشر فيه السوريون باستعادة حقوقهم المهذورة وكرامتهم المسلوقة، لتشرق شمس الأمل بعد سنوات طويلة من الألم، ولتبدأ سورية فصلاً جديداً من تاريخها، تلوح في أفقها ملامح حياة كريمة وعادلة للجميع.

مرة «لماذا؟»، وهناك أم تنظر إلى سرير طفلها الفارغ، تتحسس العابه الصغيرة وكأنها تنتظر أن يعود ليحملها. في هذه المواقف، لا تملك الكلمات القدرة على مواسة القلوب، لأن الألم في عمقه يتجاوز كل حدود اللغة وتعابيرها. مقابل ذلك يدرك السوريون أن العدالة ليست مجرد شعار، بل حق أصيل مكفول لكل فرد، فلم يعد الفقر والحرمان والمعاناة مجرد حكايات بلا نهاية، بل أصبحت دافعاً لبناء وطن يحتضن جميع أبنائه دون تمييز. فأولئك الذين فقدوا أحبائهم، والآباء الذين كابدوا الجوع من أجل أبنائهم، وكل الذين دفعوا ضريبة الحرب، يسعون إلى إعادة اعتبارهم، وتعويضهم عما فقدوه، فاستعادة الحقوق ليست أمراً قابلاً للتفاوض، بل هي حجر الأساس لبناء دولة تحترم مواطنيها وتضمن لهم حياة كريمة في ظل سيادة القانون والدستور المنتظر.

طرد الجوع وضمان العيش الكريم
كان مشهد الطفل الجائع رمزاً لمعاناة سنوات الحرب، فمن أكثر الجراح إيلاًماً أن ترى طفلاً يبكي من الجوع، بينما يقف أبوه أمامه حائراً وعاجزاً، تتصارع في داخله كرامته مع عجزه، فلم يكن هذا الأب يوماً متسولاً، لكنه اضطر أن يمد يده ليستجدي رغيماً لصغيره، والوجع الأكبر كان في عينيه وليس في كفه الممدودة والمغلولة. فجوع الأبناء لا يختصر في ألم معدتهم

مقابل ذلك هناك في زوايا الذاكرة الجمعية، سنتقى مشاهد الحرب راسخة بالوان الألم، حيث لا يمحي من الوجدان وجع من فقدوا أحبائهم، ولا أتين الآباء العاجزين عن سد جوع أبنائهم، فالجوع لم تكن معركة عسكرية فقط، بل كانت معركة وجدانية خاضها البسطاء كل يوم مع الفقر والخوف والحرمان. ففي سورية، خلفت الأزمة جراحاً عميقة في أرواح المعذبين والمفقرين، الذين وجدوا أنفسهم فجأة يدفعون أثمناً باهظة لا ذنب لهم فيها سوى أنهم ولدوا في قلب العاصفة. ومع ذلك فإن لسان المعجم للسوريين يقول اليوم لم يعد البكاء على الأطلال خياراً، فقد أن الأوان لبليسة الجراح، والانتقال من مرحلة المعاناة والألم إلى مرحلة العمل المشترك والجداد لبناء سورية الجديدة، السيدة على كامل ترابها والمستقلة عن التبعية، والتي تضمن لأبنائها الكرامة والعدالة السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

العدالة وبلسم الجراح

ليس هناك وجع يضاهي رحيل الأحبة دون وداع، أن تودع ابناً خرج ولم يعد، أو أباً لم يستطع النجاة من قديفة عمياء، أو أمّاً انطفأت روحها خوفاً على صغارها، ففي الحروب، يصبح الفقر روتيناً يومياً، وتتبدل ملامح البيوت حين تغيب ضحكات أفرادها، حيث يقف الأب المكلوم أمام صورة ابنه الشهيد، يتحسس ملامحه بذاكرته، ويسأل نفسه ألف

ولا يمكن تحقيق مستقبل مزدهر إلا بتكاتف جميع أبناء الوطن، بكل انتماءاتهم وتوجهاتهم. فالجوع والأزمة قد تكون فرقت القلوب، لكن الحوار الصادق والشفاف بين السوريين قادر على استعادة لحياتهم الوطنية. ففي ظل نظام سياسي جديد يقوم على الشفافية والديمقراطية، يصبح الاختلاف في الرأي وسيلة لبناء الأفضل، لا سبباً للفرقة والتمييز. فالسوريون، بجميع أطيافهم، أمام فرصة تاريخية للجلوس إلى طاولة الحوار، حيث تكون المصلحة الوطنية هي الغاية الوحيدة والأسمى. والتكاتف لا يعني التنازل عن الحقوق، بل يعني الانتصار للمشارك الذي يجمع الكل ويحميهم. فسنوات الحرب الطويلة التي فرضت على السوريين علمتهم أن الحلول العسكرية لا تجلب سوى الدمار، بينما الحل السياسي هو وحده القادر على فتح باب الاستقرار. فالخيار المفتوح في اللحظة الراهنة، والذي يجب الضغط من أجله، هو التوافق السوري السوري العاجل على دستور جديد يضمن الحقوق والحريات، ويضع حداً لأي استبداد، تنفيذاً للقرار 2254 الضامن لوحدة وسيادة البلاد وتقرير مصير العباد. فالدستور ليس ورقة مكتوبة فحسب، بل هو الضمانة التي تحمي المواطن، وتضمن حقه في التعبير، وتحميه من الظلم، ليكون القانون في سورية المنشودة فوق الجميع، لا سيادة وتمييزاً لفئة على أخرى، ولا مكاناً لمن يريد التفرد بالسلطة، والحوار الوطني الجاد هو السبيل الوحيد للوصول إلى هذا الهدف، وهو النهج الذي سيؤدي إلى نظام سياسي عادل، يتيح للجميع المساهمة في صنع مستقبل البلاد، ويضمن حقوق العباد.

الفارغة، بل في حرمان الأطفال من الأمان والسدف، في فقدانهم لحقهم في اللعب والتعلم، في اضطرابهم لأن يشيخوا قبل أوانهم، فالجوع سرقت من الأطفال طفولتهم، وجعلتهم يدركون قسوة العالم قبل أن يكتشفوا دفاء حزنه!

لكن هذه الصورة المؤلمة يجب ألا تتكرر في سورية الجديدة المنشودة، فمع البدء بانطلاق مسار الحل السياسي، يأتي الأمل بتحقيق العدالة الاجتماعية، حيث يعمل الجميع من أجل القضاء على الفقر وتأمين احتياجات الأسر السورية.

مع التأكيد على أن طموحات الناس لم تقتصر على لقمة العيش، بل حلمهم المشروع أكبر من ذلك ليشمل التعليم الجيد والرعاية الصحية الشاملة، والبيئة التي تتيح للأبناء النمو بكرامة، من خلال توزيع الموارد بشكل عادل، بالتوازي مع ضمان حقوق العمال والفلاحين وكل الغالبية الفقيرة في البلاد، بالإضافة إلى محاربة الفساد وأوجه الاستغلال، كي تكون سورية المنشودة قادرة فعلاً على كسر دائرة الجوع والحرمان.

الحل السياسي طريق مفتوح

قد تبدو الجراح عميقة، لكن الشعوب التي تعرف معنى الألم هي الأقدر على صناعة الأمل. فسورية اليوم تقف على عتبات مرحلة جديدة، حيث تتوحد الإرادة الشعبية، وتتلاقى الجهود نحو بناء سورية وطناً للجميع، لا وطناً لفئة دون أخرى، أو على حسابها. فبإرادة الشعب، وتحت مظلة الدستور والقانون، سيتحقق الوعد بسورية الأكثر عدلاً، والأكثر أماناً، والمنفتحة على الأزدهار، فلا يجب أن يكون هناك مكان للخوف والحرمان في الغد المنشود، فالمستقبل تصنعه العقول الوطنية الواعية، والقلوب المؤمنة بسورية الوطن الأجل والأعدل للجميع.

بإرادة الشعب وتحت مظلة الدستور والقانون سيتحقق الوعد بسورية الأكثر عدلاً والأكثر أماناً والمنفتحة على الأزدهار.

المشافي والمستوصفات... نداءات استغاثة ومرضى بلا علاج



تحولت المشافي والمستوصفات خلال الأسبوع الماضي من محطات لإنقاذ الأرواح كما يفترض، إلى نقاط لبث نداءات استغاثة، فيما ترزح تحت وطأة تزايد الجرحى والمصابين بالتوازي مع تفاقم أزمة نقص الكوادر الطبية والمستلزمات.

سد بعض العجز في نقص الكوادر الطبية، على إثر إطلاق المشافي في دمشق وريفها نداءات استغاثة متكررة عبر وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي، التي دعت إلى تقديم الدعم العاجل، وطالبت بعودة الكوادر الطبية إلى العمل.

لكن الكارثة لم تكن مقتصرة على غياب ونقص الكوادر الطبية فقط، بل بشح المواد وافتقار المشافي المركزية في دمشق، كالمعهد والمواساة، للمعدات الأساسية مثل أجهزة الأشعة وأدوات الجراحة، وحتى الأدوية الحيوية مثل المضادات الحيوية والمسكنات. إن انهيار المنظومة الصحية في دمشق دليل على مدى ما وصل إليه القطاع الصحي هشاشة بسبب السياسات التدميرية التي اتبعها النظام الساقط، فإذا كان الوضع بهذه المأساوية في أكبر المشافي في دمشق، فما هو الحال في مشافي باقي المحافظات؟

فتداعيات انهيار المنظومة الصحية خطيرة على المواطن، ليس بسبب ارتفاع أعداد الوفيات وانتشار الأمراض والكثير من المعاناة والألم، بل بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف

فالقضاء الصحي، المنهك حتى النخاع سلفاً، أصبح يعاني من انهيار شبه كامل على ضوء تزايد أعداد حالات الإسعاف التي توافدت على مشافيه ومستوصفاته خلال الأسبوع الماضي، كتحديات كارثية إضافية حولت معها المشهد الطبي إلى كابوس يوضح الانهيار العميق الذي أصاب البنية التحتية والموارد البشرية والمستلزمات الأساسية لهذا القطاع، خاصة مع الغياب شبه الكامل للكوادر الطبية في بعض الاختصاصات.

فخلال الأسبوع الماضي، ولا سيما يومي الأحد والإثنين، عانت المشافي من حالة عجز شبه كاملة بعد تزايد أعداد الإصابات بالرصاص الطائش والمنفلت، والمستمرة بسبب العدوان غير المنقطع من قبل الكيان الصهيوني، فالكثير من الجرحى ينتظرون مصيرهم المجهول، في حين أن الطواقم الطبية القليلة العاملة والباقية على رأس عملها كانت تعمل فوق طاقتها، وتعاني من الإجهاد ونقص الخبرات اللازمة للتعامل مع هذا الكم الهائل من الحالات الإسعافية والمرضية في الوقت نفسه، بالرغم من حالات التطوع التي حاولت

وأى تأخير في تحسين الواقع الصحي سيؤدي إلى مزيد من المآسي والكوارث، فإعادة النهوض بالقطاع الصحي ليس مطلباً ترفيلاً، بل واجباً أخلاقياً وإنسانياً ووطنياً لتخفيف الألم عن شعب عانى بما يكفي، ولعل من أولى الأولويات على عاتق الحكومة المؤقتة الآن هي الحد من تراجع القطاع الصحي وتقديم ما يلزم لاستمراره بعمله، فيما يقع على عاتق الحكومة الانتقالية أن تركز دعم القطاع الصحي وضمان العلاج المجاني الكامل في المشافي العامة للمواطنين كافة في نص الدستور القادم.

العلاج وتضاعف أسعار الأدوية، فكل ذلك جعل المواطن يعيش في كابوس حول الحصول على العلاج إلى حلم بعيد المنال! في ظل سوداوية المشهد نتساءل هل من مخرج؟ وهل هناك أمل بإحداث تغيير حقيقي في واقع القطاع الصحي المنهك؟ إن النهوض بالقطاع الصحي ليس مجرد ضرورة وحاجة إنسانية، بل هو حجر أساس في إعادة بناء الوطن وتحقيق الاستقرار، لأن المواطن هو الضحية الأولى لتراجع وترهل هذا القطاع الذي وصل إلى مرحلة الإنهاك. فما يعانيه المواطنون اليوم لا يحتمل التأجيل،

تلال القمامة كارثة صحية وبيئية بحاجة ماسة للحلول السريعة



والقوارض، وكذلك تستقطب الكلاب الشاردة، مما يؤدي إلى انتشار الأمراض المعدية، مثل التيفوئيد والكوليرا والشللانا والقائمة تطول، إضافة إلى انبعاث بعض الغازات السامة منها بسبب عملية التخمر، مما يزيد من مخاطر التسبب من جهة، ويؤثر على الجهاز التنفسي من جهة ثانية، خاصة للأطفال وكبار السن، هذا ولم نتحدث عن الروائح الكريهة والتلوث البيئي.

ليس ذلك فقط بل إن تراكم النفايات يشوه المنظر العام لأحياء المدينة وأسواقها، وخاصة الشعبية، ويؤثر سلباً على جودة الحياة فيها، حيث أصبحت نواصي بعض الأحياء وكأنها مكبات لتجميع القمامة بدلاً من أن تكون أماكن نظيفة وأمنة للعيش.

وهذا الواقع السلبى بحال استمراره مع بدء دوام الطلاب في المدارس سيصبح أكثر كارثية بتداعياتها! مقابل ذلك نشاهد العديد من المبادرات الفردية والجماعية في تنظيف الأحياء وكنس الشوارع وإزالة مخلفات التدمير وتجميع القمامة، لمساندة عمال النظافة في أداء مهمتهم النبيلة على أكمل

تراكمت القمامة في أحياء دمشق خلال الأسبوع الماضي، حتى غصت الحاويات بها وفاضت عنها، وقد بدأت عمليات ترحيل القمامة منذ عدة أيام بعد الإعلان عن استئناف عمل وحدات الإدارة المحلية ومديرات النظافة، إلا أن بعض أحياء دمشق، وخاصة أحياء الفقر والتهميش، ما زالت غارقة بأكوام القمامة حتى تاريخه، وكذلك الحال في الكثير من البلدات والقرى المحيطة بالعاصمة والتابعة لريف دمشق.

لن نقلل من أهمية استدراك أمر القمامة ومنع تراكمها والبدء بترحيلها، لكن في الوقت نفسه لا بد من الإشارة إلى ضرورة الاستعجال في استكمال عمليات ترحيل أكوام القمامة من كل الأحياء، ومن كل البلدات والقرى في ريف دمشق. فهذه القضية الخدمية شديدة الإلحاح والأهمية بسبب انعكاساتها السلبية الكبيرة على صحة وحيوة المواطن، مما يستدعي تدخلاً عاجلاً لمعالجتها.

فالنفايات المتكدسة في الشوارع وعلى نواصي الحارات تشكل بيئة مثالية لتكاثر وانتشار الحشرات

خلال استعادة برامج الترحيل الدورية التي كان يعمل بها سابقاً بالحد الأدنى، هو طلب ملح، فأزمة تراكم القمامة هي كارثة متعددة الأبعاد تطال صحة المواطن والصحة العامة، بالإضافة إلى الضرر البيئي والمظهر المشوه، والخشبة من تداعياتها السلبية تزداد مع عودة الانتظام المدرسي.

اللازمة لذلك، والأهم النقص باليات ترحيل القمامة التي تم تجميعها. ويبدو أن المشكلة ليست مقتصرة على بعض أحياء دمشق وريفها فقط، بل إن باقي المحافظات تواجه أوضاعاً أكثر سوءاً على هذا المستوى. وطلب الاستعجال في عملية ترحيل القمامة ومنع تراكمها مجدداً، من

وجه. فالمواطنون، بعد فرحتهم وسعادتهم باستعادة شعورهم بالانتماء، والواجبات التي يفرضها هذا الانتماء عليهم، كانوا سابقين لسد فجوة النقص الخدمي على مستوى تنظيف الشوارع وكنس الأحياء وتجميع القمامة، مع تسجيل النقص في الكثير من المعدات

سورية التي نحب ونريد: حول



لا يتجاوزون 10% من السكان، و20% لأصحاب الأجر الذين يشكلون حوالي 90% من السكان» وكسر هذا الشكل من التوزيع وتصحيحه ليصبح كخطوة أولى بحدود «50%، 50%» يحتاج زمناً بين 5 و7 سنوات ضمن دور قوي ذكي ومرن للدولة، مضبوط بأعلى درجات الرقابة الشعبية.

إن الملامح العامة للنموذج الاقتصادي الجديد والتي يجب استكمال تفاصيلها هي:

- التوجه شرقاً، بمعنى تعديل العلاقات الاقتصادية مع الغرب الاستعماري تعديلاً جذرياً، لمصلحة علاقات اقتصادية تصون الموقف السياسي السوري، وتسمح للاقتصاد السوري بتطوير الإنتاج الحقيقي.
- حل مشكلات الفقر والبطالة القديمة والمستجدة، إضافة إلى عملية إعادة الإعمار، يتطلب تحقيق أرقام نمو لا تقل عن 10% سنوياً، ولتحقيق رقم نمو بهذا الحجم يجب رفع مستوى التراكم السنوي في القطاعات الإنتاجية الحقيقية إلى حدود 30% من الدخل الوطني، ومستوى العائدية إلى 33% كحد أدنى.
- أمّا تمويل عملية إعادة الإعمار فيجب أن يتجه نحو مصدرين أساسيين هما: مطالبة الدول التي لعبت أدواراً في تعميق الأزمة السورية بالتعويضات من جهة، ووضع اليد على الثروات المنهوبة من الفساد الكبير من جهة ثانية، ويأتي بعد ذلك الاقتراض من الخارج في حال الضرورة القصوى، وضمن معايير السيادة الوطنية.
- وضع يد الدولة على شركات القطاع الخاص ذات الربحية العالية،

الإجمالي في الصناعات التحويلية من 27% في عام 2005 إلى 21% في عام 2009، مما دل على تراجع فعلي لدور الدولة في هذا القطاع الحيوي».

- الفساد البيئي: استغلت موارد الدولة لخدمة شبكة من نخب الفساد الكبير، وتم تفكيك القطاعات الإنتاجية لصالح مصالح فردية أو جماعية مرتبطة بالفساد الكبير.
- التوزيع غير العادل للثروة: سيطرت أقلية طبقية من السكان على النصيب الأكبر من الثروة، حيث حصل 10% فقط من السوريين على 80% من الدخل الوطني، بينما عاش 90% من السكان على الفتات. ومع تفاقم الوضع خلال سنوات انفجار الأزمة، ارتفعت الفجوة بشكل هائل يصعب تقديره.
- تزايد معدلات الفقر والبطالة: بسبب السياسات النيولبرالية للسلطة السابقة، شهدت البلاد انهياراً في فرص العمل، وارتفاعاً ضخماً في البطالة، خصوصاً بين الشباب، مما خلق حالة من الإحباط والغضب الاجتماعي.

حول النموذج الجديد المطلوب: الإم يدعو «الإرادة الشعبية»؟

فيما يلي، نقتبس من برنامج حزب الإرادة الشعبية دعوته إلى: نموذج جديد شعاره الأول هو: «أعمق عدالة اجتماعية لأعلى نمو اقتصادي»، أي أن أي نمو لاحق لم يعد ممكناً دون إعادة توزيع جذية للثروة الوطنية لصالح القوى المنتجة بالتحديد. حيث تتوزع الثروة «الدخل الوطني» حالياً على شكل «80% لأصحاب الأرباح الذين

مرّت سورية خلال العقود الماضية بمسارات اقتصادية متباينة، تراوحت بين رأسمالية الدولة والتوجه نحو ليبرالية اقتصادية متوحشة، وأسفر كلاهما عن أزمات عميقة وتراجعات اقتصادية كان الشعب السوري هو الضحية الأولى لها. ومع رحيل السلطة السابقة اليوم، لم تعد هناك فرصة للعودة إلى الوراء، بل أصبح لزاماً على السوريين صياغة نموذج اقتصادي جديد يتجاوز سياسات الماضي، ويتوجه نحو بناء عدالة اجتماعية حقيقية ونمو اقتصادي مستدام. وليس خافياً على أحد أن الإشارات الأولى حول «الشكل الاقتصادي» للحكومة الجديدة التي تشكلت على نحو متفرد قد أثار استياء لدى غالبية السوريين التي تدرك أن الحديث حول «تحول سورية نحو اقتصاد السوق الحر» لا يعني الاستمرار الفعلي للسياسات الاقتصادية للسلطة السابقة فحسب، بل وتسريعها كذلك.



حتى في ظل سلطة مؤقتة فإن إعادة تكرار اخطاء الماضي وتبني النهج السابق ذاته وإن بأشكال مختلفة لن يؤدي إلا إلى استمرار المأساة وتفاقمها

الإشراك الحقيقي.

وفي التسعينيات، مع تفكك الاتحاد السوفيتي وانتهاء الدعم الخارجي، تحولت سورية نحو ليبرالية اقتصادية، كانت الأكثر تدميراً، حيث اعتمدت على الوهم بجذب الاستثمارات الخارجية مع تحرير غير مدروس للأسواق والقطاعات الاقتصادية.

- وعليه، يمكن تلخيص بعض نتائج النموذجين الاقتصاديين السابقين، على النحو التالي:
- تراجع الإنتاج الحقيقي: انخفضت مساهمة القطاعات الإنتاجية الحقيقية كالزراعة والصناعة بشكل كبير. وأهملت التنمية في الريف والمناطق الزراعية والصناعية لصالح قطاعات ريعية تعتمد على النفط والخدمات التي تستفيد منها طبقات محدودة من السكان. «كانت الزراعة، التي مثلت حوالي 25% من الناتج المحلي الإجمالي في التسعينيات، تمثل أقل من 10% بحلول عام 2010. وانخفض معدل تكوين رأس المال الثابت

أحمد الرز

يقدم برنامج حزب الإرادة الشعبية «الذي تم إقراره عام 2013 وأدخلت بعض التعديلات عليه في عام 2023، وربما يتم إدخال تعديلات أخرى تمهيداً لإقرارها في المؤتمر القادم للحزب» خارطة طريق شاملة لتجاوز السياسات الاقتصادية الاجتماعية وتبعاتها الكارثية التي تعمقت في ظل السلطة السابقة. في هذه المادة، سنستعرض رؤية الحزب للجانب الاقتصادي الاجتماعي في سورية ونتأمله خلال العقود الماضية، وكيف يمكن للنموذج الجديد الذي يقترحه الحزب أن يقدم حلاً جذرياً وشاملاً.

إرث الأزمات الاقتصادية في سورية

في ظل السياسات الاقتصادية السابقة، كانت سورية ساحة لتجارب لم تحقق لا العدالة ولا التنمية الحقيقية. وبدأ هذا الإرث مع ما أطلق عليه عملية «التحويل الاشتراكي»، الذي لم يكن اشتراكياً فعلياً، بل رأسمالية دولة مركزية اعتمدت على تدخل قوي للدولة دون تحقيق جوهر

الرؤية الاقتصادية لحزب الإرادة الشعبية



أظهر عكس ذلك: لم تتمكن الصناعات المحلية، وخاصة الصغيرة والمتوسطة، من الصمود أمام هذه المنافسة. ولنا في قطاع النسيج مثلاً، الذي كان يعد من أبرز القطاعات الصناعية في سورية، والذي شهد تراجعاً كبيراً بسبب دخول المنتجات الآسيوية التي أغرقت الأسواق المحلية. نحن اليوم أمام مرحلة جديدة في تاريخ سورية، مرحلة تتيح للشعب السوري فرصة نادرة لبناء دولته على أسس تعكس إرادته الحقيقية وتطلعاته العادلة، وهي عملية شديدة الصعوبة والتعقيد وتتطلب من جميع الوطنيين السوريين جهوداً جماعية. لقد دفع السوريون ثمناً باهظاً في العقود الماضية بسبب سياسات دمرت البنية الاقتصادية الاجتماعية للبلاد، ولا يمكن تجاوز كوارث الماضي إلا من خلال قطيعة فعلية مع تلك السياسات. هذه القطيعة ليست خياراً بل شرط أساسي للانتقال نحو بناء نظام جديد يخدم مصالح الشعب ويضعه في مركز العملية السياسية والاقتصادية. وحتى في ظل سلطة مؤقتة، فإن إعادة تكرار أخطاء الماضي وتبني النهج السابق ذاته، وإن بأشكال مختلفة، لن يؤدي إلا إلى استمرار المأساة وتفاقمها.

تكنولوجيا معقدة، الأمر الذي تحقّقه العديد من تطبيقات الطاقات المتجددة ذات الحجوم الإنتاجية الصغيرة والمتوسطة.

لنتذكر تجربة الماضي مع «الانفتاح»!
من يدعو اليوم لاعتماد اقتصاد السوق الحر ينسى أن أحد أبرز جوانب التحول في الاقتصاد السوري في عهد السلطة السابقة كان تحرير التجارة الخارجية ورفع جوانب كبيرة من القيود عن حركة رؤوس الأموال. حيث فتحت الحكومات السابقة أسواق البلاد أمام السلع الأجنبية وقلصت الرسوم الجمركية، مما أدى إلى إغراق السوق المحلي بالمنتجات المستوردة. وكان هذا التحرير بمثابة ضربة قوية للقطاعات الإنتاجية المحلية، التي لم تكن قادرة على منافسة السلع الأجنبية الأرخص «سبب رخصها في كثير من الحالات كان يعود لوجود دعم لهذا الإنتاج في بلده الأصلي، بينما جرى تقليص الدعم للإنتاج المحلي السوري». ورغم أن السلطة السابقة برزت هذه السياسات بأنها ستجذب الاستثمار الأجنبي وتدعم الاقتصاد، إلا أن الواقع

القروض والتسهيلات في مجال الوقود والأسمدة والمبيدات والبذار ووسائل الإنتاج.

تفعيل معالجة مياه الصرف الصحي عبر عدد كبير من المعالجات الصغيرة، وتعميم سياسات ري متطورة مدعومة من الدولة، وصولاً إلى تحقيق الأمن المائي.

واستناداً لذلك كله، وضع خريطة استثمارية وتقديم التسهيلات للقطاع الخاص المنتج حصراً للمشاركة فيها.

إن نموذجاً اقتصادياً عميقاً في عدالته وعالياً في نموّه سيسمح بحل كل المهمات الاجتماعية المتفاقمة في البلاد:

نحو تأمين التعليم بكل مراحله لكل أفراد المجتمع بشكل مجاني.

نحو تأمين الضمان الصحي المجاني.

إعادة الإعمار السكني وتوسيعه باتجاه حل مشكلة السكن القديمة والمستجدة، من خلال تصفير سعر الأرض، وإخراج العقارات التي تئنسها الدولة من سوق البضائع عبر منع الاتجار بها أو تأجيرها نهائياً. الأمر الذي سيخفف من سعر العقارات بنسبة تصل إلى 70%، بالإضافة إلى احتكاك واسع للدولة لمواد البناء.

ونحو إعادة النظر بتكاليف الكهرباء والمياه لأصحاب الدخل المحدود بتصفير تكاليف الشرائح الدنيا للاستهلاك، وتحميل تكاليفها لأصحاب الاستهلاك الأعلى.

تفعيل استخدام الطاقات المتجددة المناسبة للمناخ الاستثماري السوري على قاعدة استيراد المعرفة التي لا تحتاج إلى

وبشكل خاص شركات الاتصال الخليوي، وطرد الاستثمارات الخاصة من القطاعات السيادية كالمرفأ، ووضع يد الدولة على شركات النفط والغاز وكل الثروات الباطنية، إنتاجاً ونقلًا وتسويقاً، لتشكّل مداخلها داعماً أساسياً في عملية إعادة الإعمار والاستثمار اللاحق.

● ربط الأجور بالأسعار باعتماد سلّة استهلاك حقيقية تجري مراقبتها وتعديل الأجور على أساسها بشكل دوري لا يزيد دورّه عن ثلاثة أشهر، بحيث يبدأ سلم الأجور عند الحد الأدنى لمستوى المعيشة، الذي يحدده سعر سلّة الاستهلاك، وتمويل الزيادات من مصادر حقيقية غير تضخّمية.

أما برنامج رفع عائدية الاقتصاد السوري، فإنه يتضمن:

● تصنيع المواد الخام إلى الحد الأقصى الممكن محلياً، ومنع تصديرها بشكلها الخام نهائياً.
● مشاريع عملاقة تتولى تمويلها وإدارتها الدولة.
● تفعيل الميزات المطلقة في الاقتصاد السوري، وتركيز البحث العلمي عن ميزات مطلقة جديدة لما لها من ربحية عالية جداً.

● حماية البيئة والتعامل معها بوصفها المصدر الأساسي لكل الميزات المطلقة.

● بؤر تحفيز للنمو الاقتصادي في البادية السورية.

● تنظيم مجمعات زراعية-صناعية في كل مناطق البلاد، بحيث تتشابه مداخلها ومخرجاتها.

● دعم القطاع الزراعي من حيث



من يدعو اليوم لاعتماد اقتصاد السوق الحر ينسى أنه كان أحد أبرز جوانب التحول في الاقتصاد السوري في عهد السلطة السابقة



التكامل والاكتفاء الذاتي: أسباب تطور صناعة السيارات الصينية

شهد العام الماضي جهوداً مكثفة من قبل السياسيين الغربيين والمفكرين المرتبطين بالأنظمة و«إعلاميي البلاط» لتهام الصين بما يسمى «فرط القدرة الإنتاجية». وقد رافق هذا السرد المنسق تصعيد منظم في الحرب الاقتصادية التي يشنها الغرب على الصين. فما الدافع إلى إطلاق هذه الاتهامات؟ يجيب باول فارغان، مؤسس حملة «التنسيق من أجل صفقة خضراء أوروبية جديدة».

■ باول فارغان
ترجمة: اوديت الحسين

في أيار 2024، أعلن البيت الأبيض سلسلة من التعريفات الجمركية الجديدة على المنتجات الصينية، شملت فرض ضريبة بنسبة 100% على واردات السيارات الكهربائية الصينية، والتي من المقرر أن تدخل حيز التنفيذ في وقت لاحق من هذا العام. وسرعان ما حذا «الاتحاد الأوروبي» حذوه، إذ أعلنت «المفوضية الأوروبية» في تموز عن رسوم جمركية تراوحت نسبتها بين 17,4% و37,6% على الشركات المصنعة للسيارات الكهربائية الصينية. وفي آب، أعلنت كندا عن فرض رسوم بنسبة 100% على السيارات الكهربائية الصينية، إلى جانب فرض رسوم بنسبة 25% على الصلب والألمنيوم الصيني.

تراجع الصناعة في الغرب

إذا ما تحدثنا من وجهة النظر الاقتصادية، يمكن قياس «فرط القدرة الإنتاجية» بثلاث طرق. أولاً، يمكننا النظر إلى «معدل استغلال القدرة الإنتاجية rate utilization capacity»، أي مدى استخدام الطاقة الصناعية المتاحة. ثانياً، يمكننا فحص مستويات المخزون، إذ قد يشير وجود كميات كبيرة من السلع غير المباعة والمكدسة في المستودعات إلى أن الإنتاج يفوق الطلب. ثالثاً، يمكننا النظر إلى هوامش الربح، التي قد تضطر إلى الانخفاض لتفريغ المستودعات المكدسة وإفساح المجال أمام المنتجات الجديدة.

وكما وجد المعلق الاقتصادي الفرنسي أرنو برتران، لا تظهر الصين أي مؤشرات على «فرط القدرة الإنتاجية» وفقاً لأي من هذه المعايير. على العكس من ذلك، فإن معدلات استغلال القدرة الإنتاجية ومستويات المخزون في الصين ماثلة لتلك الموجودة في الولايات المتحدة، بينما تحقق الشركات الصينية هوامش أرباح مرتفعة للغاية.

ولكن حتى لو كانت فرضية «فرط القدرة الإنتاجية» صحيحة، فإن تراجع الصناعة في الغرب يسبق صعود الصين بفترة طويلة. ففي الولايات المتحدة، يعاني الميزان التجاري من عجز مستمر منذ أواخر سبعينيات القرن الماضي. ومع تحول الهيكل الإنتاجي لاقتصادها، تراجع رأس المال الصناعي لصالح رأس المال المالي. وانخفض عدد الوظائف الصناعية من حوالي 20 مليون وظيفة في ذروتها عام 1979 إلى أقل من 13 مليون وظيفة اليوم، رغم أن عدد سكان الولايات المتحدة قد زاد بمقدار 100 مليون خلال تلك الفترة. وفي هذا العام، وصلت معدلات التوظيف في المصانع الأمريكية إلى مستويات قياسية متدنية.

أما في أوروبا، فهي تواجه ضغوطاً اقتصادية

تاريخية نتيجة ارتفاع أسعار الوقود بسبب الجشع السعري ومحاولات القارة فك الارتباط مع روسيا. وتواجه ألمانيا الآن عملية نزح التصنيع. إذ تستعد شركة فولكسفاغن وفروعها لخفض عشرات الآلاف من الوظائف الصناعية في أنحاء أوروبا، مما يدفع العمال إلى التعبئة للحراك من فولفسبورغ إلى بروكسل. ويقول برتران: «المسألة الحقيقية هنا ليست فرط القدرة الإنتاجية، بل التنافسية».

«معجزة السيارات الكهربائية»

في الصين

في عام 2023، زار جيم فارلي، الرئيس التنفيذي لشركة فورد، الصين برفقة المدير المالي جون لويلر لأول مرة منذ جائحة كوفيد-19. وخلال الزيارة، قاما بتجربة قيادة سيارة كهربائية صنعتها شركة «شانغان» للسيارات، التي تعد من شركاء فورد القدامى في الصين. ووفقاً لتقرير نشرته صحيفة وول ستريت جورنال، أصيب الاثنان بالدهشة. حيث قال لويلر لفارلي: «جيم، هذا لا يشبه ما رأيناه من قبل. هؤلاء يتفوقون علينا». ووفقاً للتقارير، قامت فورد بشحن عدد من السيارات الكهربائية الصينية إلى الولايات المتحدة لإجراء دراسات إضافية عليها، في محاولة لتطوير نموذج منخفض التكلفة خاص بها. لكن من الصعب تصوّر كيف يمكنها منافسة علامات تجارية مثل «بي واي دي» التي تبدأ أسعار سياراتها من 11 ألف دولار فقط.

في جميع أنحاء الصين، تلوح ثورة تكنولوجية في الأفق. ففي عام 2024، تعاونت وزارة الصناعة وتكنولوجيا المعلومات الصينية مع أربع وزارات أخرى لتطوير مخططات دمج «السحابة-السيارة-الطريق». وتهدف هذه المبادرة إلى بناء ذكاء اصطناعي يشمل جميع جوانب حركة المرور، بدءاً من إشارات المرور ومحطات الشحن إلى الطرق والقنوات اللوجستية، ومن تحركات المركبات والمشاة إلى خدمات المعلومات، بطريقة تستفيد من

إمكانيات السوق المزدهر للسيارات الكهربائية في الصين.

وفي حديث مع مدير التسويق في المركز الوطني للابتكار في المركبات الذكية والمتصلة، هايدونغ تشن، في بكين، قال: «في عام 2023، بلغت نسبة انتشار السيارات الكهربائية الجديدة 31,6% على مستوى الصين. وفي المدن الكبرى مثل شنغهاي وبكين وقوانغتشو، اقتربت النسبة من 50%، واستغرق الأمر 10 سنوات فقط للوصول إلى هذا المستوى». وأضاف: «في الربع الأول من عام 2024، بلغت حصة السيارات الكهربائية الجديدة المبيعة 31,3%، لكنها قفزت إلى 50,39% في نيسان».

التكامل في سلسلة القيمة

هذا المستوى من التكامل لا يمكن تحقيقه إلا من خلال التحكم في سلسلة القيمة الكاملة للسيارات الكهربائية. يبدأ ذلك من المعادن الخام، وأهمها الليثيوم، المكون الأساسي في تصنيع البطاريات. ورغم أن الصين تملك احتياطات محدودة من الليثيوم محلياً، فقد طورت تقنيات متقدمة تتيح لها إعادة تدوير ما يقارب 100% من الليثيوم من البطاريات المستخدمة. وبحلول عام 2021، كانت الصين تملك قدرة قائمة أو مخططة لإعادة تدوير بطاريات شوارد الليثيوم تفوق مجتمعة ما تملكه أوروبا وأمريكا الشمالية. ويتوقع الرئيس التنفيذي لشركة «كاتل/CATL»، إحدى أكبر شركات البطاريات في العالم، أن الصين لن تحتاج إلى أي معادن جديدة لإنتاج البطاريات بحلول عام 2042.

العصر الثاني بعد البطاريات هو البرمجيات. ففي حين كانت صناعة السيارات في الماضي تعتمد بشكل أساسي على الهندسة الميكانيكية، سرعان ما رأى المخططون الصينيون السيارات على أنها «هواتف محمولة على عجلات»، بحسب هايدونغ. ومع تسارع الحرب الاقتصادية التي يشنها الغرب على الصين، ازدادت الحاجة لتطوير تكنولوجيا

معلومات ذات سيادة لتشغيل هذه السيارات. يقول هايدونغ: «في عام 2008، اتهمت مايكروسوفت الصين بالقرصنة الرقمية وفرضت ما يعرف بـ«الشاشة السوداء» على جميع أجهزة الكمبيوتر الحكومية. كان ذلك إذلالاً كبيراً، وأدركت الحكومة أنها بحاجة لتطوير برمجياتها وأجهزتها الخاصة».

في عامي 2013 و2014، عندما تصاعدت الهجمات على شركات التكنولوجيا الصينية مثل «هواوي»، بدأت الصين بالتحرك بسرعة نحو السيادة التكنولوجية في جميع المجالات، من الرقائق والذكاء الاصطناعي إلى السيارات والبطاريات. يقول هايدونغ: «اليوم، توجّه الصناعة في الصين بمبدأ واحد: الاكتفاء الذاتي». وقد أتاح هذا المبدأ نوعاً من التكامل -بين البطاريات والبرمجيات، أو بين الطرق والسيارات والتكنولوجيا السحابية- الذي لا يزال خارج نطاق الخيال في الغرب.

ويضيف هايدونغ: «لهذا السبب ينظر إلى صناعة السيارات الكهربائية الصينية على أنها تهديد. فهي تنافس ليس قطاع السيارات فقط، الذي كان تاريخياً مجالاً غريباً، ولكن عملاقة التكنولوجيا في وادي السيليكون أيضاً». لكن إذا كانت الاتهامات بـ«فرط القدرة الإنتاجية» مبالغاً فيها، فإنها تشكل جزءاً من حرب هجينة خطيرة ومتزايدة لها تداعيات تتجاوز حدود الصين. لقد استغلت الصين اقتصادها الاشتراكي السوقي لتطوير تقنيات جديدة مطلوبة بشدة لمواجهة أزمة المناخ. وخلال العقد الماضي، أدت هذه الاستراتيجية إلى انخفاض تكاليف الطاقة الشمسية وطاقة الرياح بنسبة 90%، والبطاريات بأكثر من 90%. ومع بناء الصين لثلاثي مشاريع الطاقة الشمسية والرياح في العالم، من المتوقع أن تشكل هذه المصادر 39% من إجمالي مزيج الطاقة في الصين بحلول نهاية عام 2024. وبذلك، تسير الصين على الطريق الصحيح لتحقيق أهدافها المناخية قبل ست سنوات من الموعد المحدد.

■ اتهام الصين بـ«فرط القدرة الإنتاجية» هجينة يشنها الغرب المستمر بالتراجع صناعياً

المواد الغذائية وهم انخفاض الأسعار والخشية من الدولار القادمة!



على الرغم من الحديث عن الانخفاض النسبي على أسعار معظم السلع الغذائية في الأسواق، فإن من المفيد التوضيح أنه ليس انخفاضاً بنسبة 50% كما يصر البعض على تناوله وتسيويقه، سواء في أحاديثهم العامة أو على منصات التواصل الاجتماعي.

إلى 3 آلاف ليرة، والخيار الذي قارب 6 آلاف ليرة، حتى الورقيات بعد أن ارتفعت إلى 3 آلاف للحزمة عادت لتعادل 1000 ليرة للحزمة الواحدة.

ونكرر أن هذه العودة هي عودة الأسعار إلى ما كانت عليه وليس انخفاضاً، وعلى الرغم من ذلك هو أمر طبيعي، خاصة بعد عودة الاستقرار إلى الأسواق نسبياً، وفتح سوق الهال لأبوابه وعودة حركة البيع والشراء.

لكن اللافت هو ظهور نوعيات ممتازة من الخضار والفواكه لم تكن نشهدتها من قبل في أسواقنا الشعبية، كالموز الممتاز، الأناناس، الأفوكادو والتفاح التصديري الفاخر، حتى البندورة والبطاطا هناك فرق واضح في النوعيات وبأسعارها الاعتيادية، أو ربما أعلى بقليل.

عند البحث عن أسباب هذه الظاهرة اللطيفة فعلياً، والتي جعلت العديد من الأسر الفقيرة تتعرف على بعض أصناف فواكه الطبقات المخملية، بعد سنوات طويلة من الحرمان والإذلال حتى في الطعام، يتبين أنه بسبب وقف عمليات التصدير.

وبهذا الصدد يصح القول ربّ ضارة نافعة، فوقف عمليات التصدير ربما وضعت التجار أمام معضلة الخيار بين فساد بضائعهم أو تسويقها محلياً وبهوامش ربح ليست كبيرة كي تباع قبل أن تتلف!

نحو الدولار سر!

ما حدث يدفعنا للتأكد بأن الأسعار الحالية ماهي إلا طفرة وليدة الظروف الحالية، وهي غير ثابتة وستتغير لاحقاً مع أسعار الخضار

فما حدث من الناحية العملية هو عودة الأسعار إلى ما كانت عليه قبل حال الانفلات والاستغلال، بسبب إصابة الأسواق بحال مؤقت من عدم الاستقرار بنتيجة سقوط النظام البائد.

المزاودة على قدرة المواطن الشرائية

على سبيل المثال كيلو السكر الذي تجاوز 30 ألف ليرة نتيجة زيادة الطلب واحتكار التجار، ما لبث أن عاد اليوم إلى سعره السابق، ألا وهو 12 ألف ليرة، فهل يسعنا تسمية هذا انخفاضاً بالأسعار أم مزاودة على المواطنين من قبل التجار المتحكمين بالأسواق؟

وما حدث لمادة السكر حدث للزيت النباتي، الذي تجاوز 45 ألف ليرة لليتر، ليعود اليوم إلى سعره السابق ألا وهو 23 ألف ليرة، وكذلك السمينة والبرغل والأرز والمناديل الورقية والقهوة، وجميع السلع الاستهلاكية. فهل يسعنا تسمية ما يحدث انخفاضاً، وإلى أي حد نستطيع التفاوض؟

فإذا اتفقنا أن ما يحدث هو أمر طبيعي كنتيجة لعودة دور قوى العرض والطلب لحالتها السابقة من جهة، ونتيجة لكبح أطماع التجار والحيتان من جهة ثانية، فإن الأسعار لم تنخفض عملياً، وهي ما زالت بالتالي أعلى من قدرة المواطن الفقير الشرائية!

أسعار الخضار والفواكه إلى أين؟

كلنا سعدنا بعودة أسعار الخضار والفواكه إلى رشدها، فبعد أن تجاوز سعر البطاطا 10 آلاف ليرة، تعود اليوم لتقارب 4 آلاف ليرة، كذلك الحال بالنسبة للبندورة التي سجلت 2

لمتغيرات سعر الصرف الدولارياً! بمطلق الأحوال يبدو أن مستقبل الأسعار سيبقى رهناً بسرعة استقرار الوضع السياسي والاقتصادي في البلاد، ليبقى السؤال الأهم: هل يستطيع المواطن الفقير الصمود في مواجهة الضغوط السعرية التي أصبحت دولارية، فيما دخله المحدود أصيب بعجز إضافي أمام تغول الدولار على حياته ومعاشه وخدماته؟

والفواكه والغذائيات الأخرى لتعود إلى الارتفاع غالباً، طالما أن من يحكم الأسواق ويتحكم بها هم كبار الحيتان الذين اعتادوا على الأرباح الكبيرة والاستغلالية. فرغم صدور بيانات وتعاميم من حكومة تصريف الأعمال بمنع الاحتكار إلا أننا نتساءل إلى أي حد ستطبق هذه التعاميم على سوق اعتاد الانفلات وحيتان اعتادوا الاستغلال، خاصة وقد فسح المجال أمامهم للتسيير وفقاً

أزمة المواصلات لم تعد مشكلة خدمية فقط!



أصبحت أزمة المواصلات واحدة من أبرز مظاهر الاستغلال والفوضى في دمشق، فمع غياب الرقابة تحولت مراكز الانطلاق والشوارع إلى ساحات للمعاناة اليومية، تعكس مأساة المواطن في سعيه للتنقل من الريف إلى المدينة وداخل المدينة.

بل باتت أحد أشكال التعبير عن أزمة الفوضى الاقتصادية العامة التي تفرض نفسها في هذه المرحلة، في ظل زيادة التضخم بسعر الصرف وتذبذبه وعدم ضبطه كوسيلة إضافية لزيادة معدلات الاستغلال وانفلاتها.

وما ينطبق على وسائل المواصلات داخل المدن أصبح معممًا على وسائل النقل بين المحافظات، وعلى شاحنات نقل البضائع بين المحافظات وداخلها.

فالمعاناة من أزمة المواصلات والنقل والشحن تتزايد، وانعكاساتها السلبية تتفاقم استغلالاً ونهباً، وكل ذلك على حساب ومن جيوب المواطنين الفقيرين والمنهكين.

المبلغ الشهري سيتضاعف، أي بما يتجاوز 1,5 مليون ليرة شهرياً، ومع البدء بانتظام دوام طلاب المدارس والجامعات ستصبح تكاليف المواصلات الشهرية على الأسرة مبالغ مليونية شهرياً لا يمكن بحال من الأحوال التمكن من تحملها، خاصة أن معدلات الأجور ما زالت على حالها، في ظل واقع التفلت السعري المعمم والمستند إلى الدولار الفوضوية والاستغلالية السائدة.

على ذلك فإن أزمة المواصلات لم تعد مجرد مشكلة خدمية فقط، وانعكاساتها لم تعد محصورة بالمعاناة اليومية التي يعيشها المواطن للحصول على وسيلة نقل،

والإرهاق والسير لمسافات طويلة في هذا الطقس البارد، وزاد من إنهاكه التكاليف التي أصبحت باهظة جداً بالمقارنة مع دخله المحدود الذي أصبح مستنزفاً أكثر مما سبق بأنشواط على وسائل المواصلات فقط.

المشكلة كبيرة جداً وخاصة بحال الحديث عن فردين من كل أسرة فقط بحاجة للتنقل يومياً ذهاباً وإياباً، للعمل والتسوق والعلاج وقضاء الاحتياجات والحاجات اليومية، فهذه الأسرة ستضطر لتكبد مبالغ يومية تقارب 32000 ليرة للتنقل داخل العاصمة، أي بحدود 700 ألف ليرة شهرياً، وبحال كانت الأسرة تقطن في الريف فإن هذا

التعرفة، فكل يغني على ليلاه ناحية التعرف، حيث تغطي المزاوية فيها، بعيداً عن حسابات التكلفة وطول الخط وهوامش الربح المنطقية. فقد استغل أصحاب السرافيس والسائقين والباصات أزمة استمرار النقص بوسائل المواصلات لفرض تعرفه مبالغ فيها، فقد دخلت تعرفه لعبة العرض والطلب المضاف إليها عامل الدولار المستجد والمتذبذب، وصولاً إلى تعرفه عشوائية متذبذبة تتغير حسب المزاج ومستوى الازدحام، خاصة خلال ساعات الذروة والمساء.

فالتعرفة التي كانت 1000 ليرة داخل العاصمة أصبحت 3000 ليرة، وأحياناً 4000 ليرة، وقس على ذلك بحسب طول الخط وذرائع السائقين، أما التعرف الخاصة بوسائل المواصلات بين الريف والمدينة فقد أصبحت أكثر هولاً ورعباً، فعلى سبيل المثال أصبحت تعرفه المواصلات من المدينة العمالية بعدراً إلى دمشق غير ثابتة وبدأت بمبلغ 5000 ليرة ووصلت إلى 8000 ليرة، وفي ساعات الذروة وصلت إلى 10000 ليرة!

فالمواطن المنهك، وجد نفسه اليوم أمام معركة يومية للحصول على وسيلة نقل، ناهيك عن ساعات الانتظار الطويلة المترافقة بالتوتر

ما زالت مشكلة نقص وسائل المواصلات مستمرة بنتائجها المتمثلة بالازدحام والتدافع، وقد زاد من المعاناة ما طرأ من ارتفاع على تعرفه الركوب، بشكل جنوني وغير منطقي، خاصة مع ذريعة تسعير المحروقات بالدولار وبما يعادله بالليرة، وفي قلب هذه الأزمة يقف المواطن الفقير الأكثر تضرراً منفرداً بمواجهة واقع تتشابك فيه المصالح الفردية وعوامل الفوضى والاستغلال، مع غياب الحلول في الأفق المنظور حتى الآن.

ما نشهده اليوم من حشود وازدحام المواطنين المنتظرين على المواقف وفي الشوارع ربما ليس ظاهرة جديدة، لكن الجديد المضاف هو نموذج للاستغلال الفوضوي للمواطن في ظل غياب الرقابة على

الاستراتيجية والتكتيك في العلم الماركسي-اللينيني «1»

كتب كبار منظري الماركسية في عدة مناسبات حول مسألة الاستراتيجية والتكتيك، وخاصة فيما يرتبط بالسياسة ونشاط الحزب الشيوعي في مراحل مختلفة قبل واثناء وبعد الثورة. فيما يلي نقدم تعريفاً لمقتطفات من مقالة هامة لسائين حول الموضوع، كان قد كتبها في صحيفة البرافدا «أذار 1923»، وذلك قبل نشر كتابه «أسس اللينينية» الذي احتوى بدوره على فصل حول الاستراتيجية والتكتيك، ولكن في مقالة البرافدا هذه نجد عرضاً مفهوماً محكماً وشديد التعميم، قد لا نجد مثله في مؤلفاته الأخرى حول الموضوع.

تعريب وإعداد: د. أسامة دليقان

يجدر بالذكر بدايةً بأن مقال ستالين الذي حمل عنوان «بشأن مسألة استراتيجية وتكتيك الشيوعيين الروس» احتوى على نتائج وخلصات وتعريفات نظرية عامة حول الاستراتيجية والتكتيك، وكان يتبع كلاً منها بأمثلة تاريخية خاصة من أحداث عسكرية وسياسية جرت في روسيا. أما في المقتطفات أدناه، فقد تخلينا عن كل تلك الأمثلة الخاصة التي تحتاج لإطالة الشرح والتفصيل، وأثرنا التركيز فقط على النتائج النظرية العامة التي ما تزال صالحة لزمنا الراهن. وقد افتتح ستالين مقالته بالتنويه إلى أنها استندت إلى محاضرات سابقة ألقاها، وبأنها: «لا تدعي تقديم أي شيء جديد في الجوهر مقارنة بما قيل بالفعل مرات عدة في صحافة الحزب الروسي من قبل رفاقنا القياديين. يجب اعتبار المقالة الحالية عرضاً مكثفاً ومخططاً لوجهات النظر الأساسية للرفيق لينين».

1- جانبان لحركة الطبقة العاملة

إن الاستراتيجية السياسية، وكذلك التكتيك، معنيان بحركة الطبقة العاملة. ولكن حركة الطبقة العاملة نفسها تتألف من عنصرين: العنصر الموضوعي أو العفوي، والعنصر الذاتي أو الواعي. العنصر الموضوعي العفوي هو مجموعة العمليات التي تجري بشكل مستقل عن الإرادة الواعية والمنظمة للبروليتاريا. إن التطور الاقتصادي للبلاد، وتطور الرأسمالية، وتفكك النظام القديم، والحركات العفوية للبروليتاريا والطبقات المحيطة بها، والصراع بين الطبقات، إلخ - كل هذه ظواهر لا يعتمد تطورها على إرادة البروليتاريا. هذا هو الجانب الموضوعي للحركة. الاستراتيجية لا علاقة لها بهذه العمليات، لأنها لا تستطيع إيقافها أو تغييرها؛ بل تستطيع فقط أخذها في الاعتبار والانطلاق منها. هذا هو المجال الذي يجب أن تدرسه النظرية الماركسية وبرنامجه الماركسية.

ولكن الحركة لها جانب ذاتي واع أيضاً. والجانب الذاتي للحركة هو انعكاس العمليات العفوية للحركة في أذهان العمال؛ إنه الحركة الواعية والمنهجية للبروليتاريا نحو هدف محدد. وهذا الجانب من الحركة هو الذي يهمننا لأنه، على عكس الجانب الموضوعي، يخضع بالكامل للتأثير التوجيهي للاستراتيجية والتكتيك. وبينما لا تستطيع الاستراتيجية أن تسبب أي تغيير في مسار العمليات الموضوعية للحركة، فإن مجال تطبيق الاستراتيجية هنا، على العكس من ذلك، في الجانب الذاتي الواعي للحركة، واسع ومتنوع، لأن الاستراتيجية يمكن أن تسرع أو تؤخر



وتتوسع الاستراتيجية إلى كسب الحرب، أو مواصلة النضال... حتى النهاية. أما التكتيك، فعلى العكس من ذلك، يسعى إلى كسب اشتباكات ومعارك معينة، أو إجراء حملات معينة بنجاح، أو عمليات معينة، تتناسب إلى حد ما مع الوضع الملموس للنضال في كل لحظة معينة.

إن الوظيفة الأكثر أهمية للتكتيك هي تحديد الطرق والوسائل، وأشكال وأساليب القتال الأكثر ملاءمة للوضع الملموس في اللحظة معينة، والأكثر تأكيداً لتمهيد الطريق للنجاح الاستراتيجي. وبالتالي، يجب النظر إلى عملية التكتيك ونتائجها ليس بمعزل عن بعضها، وليس من وجهة نظر تأثيرها المباشر، ولكن من وجهة نظر أهداف وإمكانات الاستراتيجية.

هناك أوقات تسهل فيها النجاحات التكتيكية تحقيق الأهداف الاستراتيجية. وهناك أوقات أخرى تؤدي فيها النجاحات التكتيكية - الرائعة من وجهة نظر تأثيرها الفوري ولكن غير المتوافقة مع الإمكانيات الاستراتيجية - إلى خلق وضع «غير متوقع» قاتل للحملة بأكملها. وأخيراً، هناك أيضاً أوقات يجب فيها تجاهل النجاح التكتيكي، بل وحتى تكبد الخسائر والانتكاسات التكتيكية عمداً من أجل ضمان المكاسب الاستراتيجية المستقبلية...

بعبارة أخرى، لا ينبغي أن يخضع التكتيك للمصالح العابرة اللحظية، ولا ينبغي أن يسترشد باعتبارات التأثير السياسي الفوري، ناهيك عن التخلي عن الأرض الصلبة وبناء قلاع في الهواء. يجب تصميم التكتيك وفقاً لأهداف وإمكانات الاستراتيجية.

إن وظيفة التكتيك هي في المقام الأول تحديد أشكال وأساليب النضال الأكثر ملاءمة للوضع الملموس للنضال في كل لحظة معينة، وذلك وفقاً لمتطلبات الاستراتيجية، ومع الأخذ بعين الاعتبار تجربة النضال الثوري للعمال في جميع البلدان.

الظروف اللازمة للتطور الحر للرأسمالية. وعلى هذا فإن البرنامج قد يتألف من جزأين: الحد الأقصى والحد الأدنى. وغني عن القول إن الاستراتيجية المصممة للجزء الأدنى من البرنامج لا بد وأن تختلف عن الاستراتيجية المصممة للجزء الأقصى؛ ولا يمكن أن نسمي الاستراتيجية ماركسية حقاً إلا عندما تسترشد في عملياتها بأهداف الحركة كما صيغت في برنامج الماركسية.

3- الاستراتيجية

إن الوظيفة الأكثر أهمية للاستراتيجية هي تحديد الاتجاه الرئيسي الذي ينبغي للحركة العمالية أن تسلكه، والذي تستطيع البروليتاريا أن تسلكه بأفضل طريقة ممكنة لتوجيه الضربة الرئيسية إلى عدوها من أجل تحقيق الأهداف التي صاغها البرنامج. والخطة الاستراتيجية هي خطة لتنظيم الضربة الحاسمة في الاتجاه الذي من المرجح أن تحقق فيه الضربة أقصى النتائج.

بعبارة أخرى، فإن تحديد اتجاه الضربة الرئيسية يعني تحديد طبيعة العمليات مسبقاً خلال فترة الحرب بأكملها، أي تحديد مصير الحرب بأكملها مسبقاً، إلى حد تسعة أعشارها. هذه هي وظيفة الاستراتيجية.

ويجب أن يقال الشيء نفسه عن الاستراتيجية السياسية... إن وظيفة الاستراتيجية السياسية هي في المقام الأول تحديد الاتجاه الرئيسي للحركة البروليتارية في بلد معين في فترة تاريخية معينة بشكل صحيح، وذلك بالاستناد إلى البيانات التي توفرها النظرية والبرنامج الماركسي، مع الأخذ بالاعتبار تجربة النضال الثوري لعمال جميع البلدان.

4- التكتيك

التكتيك جزء من الاستراتيجية، تابع لها ويخدمها. والتكتيك لا يهتم بالحرب ككل، بل بحلقاتها الفردية، بالمعارك والاشتباكات.

الحركة، وتوجهها على أقصر طريق أو تحويلها إلى مسار أكثر صعوبة وألم، اعتماداً على مدى الكمال في الاستراتيجية نفسها أو أوجه القصور فيها.

إن تسريع الحركة أو تأخيرها، وتسهيلها أو إعاقتها - هذا هو المجال والحدود التي يمكن تطبيق الاستراتيجية والتكتيك السياسيين ضمنها.

2- نظرية الماركسية وبرنامجهما

إن الاستراتيجية نفسها لا تدرس العمليات الموضوعية للحركة. ومع ذلك، يتعين عليها أن تعرفها وتأخذها في الاعتبار بشكل صحيح إذا كان لها أن تتجنب الأخطاء الفادحة والفاقة في قيادة الحركة. إن العمليات الموضوعية للحركة تدرسها في المقام الأول النظرية الماركسية وكذلك برنامج الماركسية. وبالتالي، يتعين على الاستراتيجية أن تستند بالكامل إلى البيانات التي توفرها النظرية الماركسية وبرنامجهما.

من خلال دراسة العمليات الموضوعية للرأسمالية في تطورها وانحدارها، تصل النظرية الماركسية إلى الاستنتاج بأن سقوط البرجوازية واستيلاء البروليتاريا على السلطة أمر لا مفر منه، وأن الرأسمالية لا بد أن تفقد المجال للاشتراكية حتماً. لا يمكن وصف الاستراتيجية البروليتارية بأنها ماركسية حقاً إلا عندما تستند عملياتها إلى هذا الاستنتاج الأساسي للنظرية الماركسية.

إن برنامج الماركسية، انطلاقاً من معطيات النظرية، يحدد أهداف الحركة البروليتارية، والتي تتم صياغتها علمياً في نقاط البرنامج. وقد يكون البرنامج مصمماً لتغطية كامل فترة التطور الرأسمالي بحيث يضع نصب عينيه الإطاحة بالرأسمالية وتنظيم الإنتاج الاشتراكي، أو لتغطية مرحلة واحدة محددة من مراحل تطور الرأسمالية، مثلاً: الإطاحة ببقايا النظام الإقطاعي المطلق وخلق

التكتيك جزء

من الاستراتيجية

يخدمها لكسب

اشتباكات ومعارك

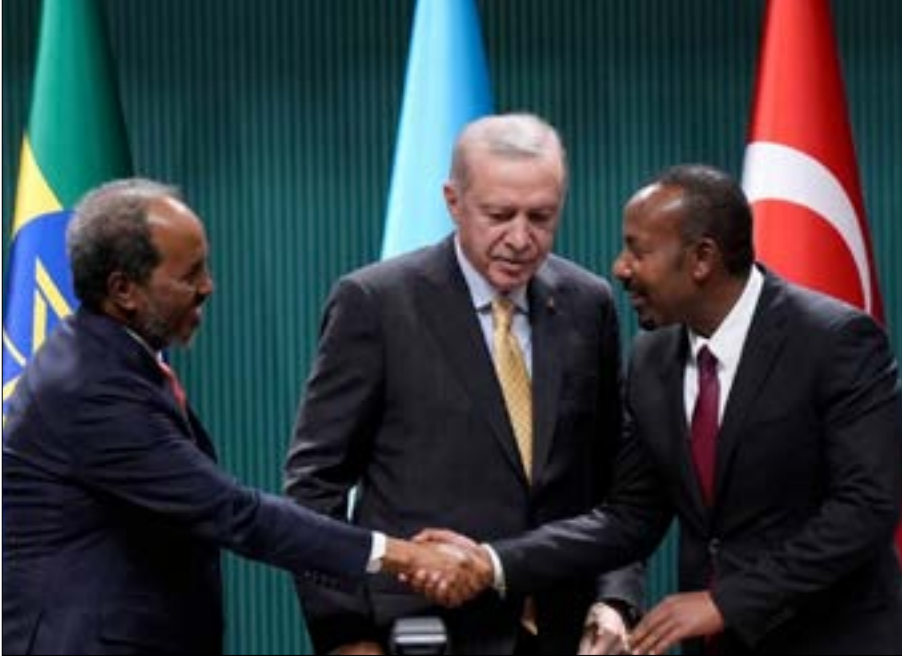
معينة تتناسب مع

الوضع الملموس

للنضال في كل

لحظة معينة

الاتفاق بين الصومال وإثيوبيا: خطوة نحو الاستقرار الإقليمي



في خطوة هامة نحو تعزيز الاستقرار الإقليمي في القرن الأفريقي، توصلت كل من الصومال وإثيوبيا إلى اتفاق يهدف إلى إنهاء الصراع المستمر بينهما، وذلك بوساطة تركية. فقد تم التوصل إلى هذا الاتفاق في 11 كانون الأول 2024 بعد عدة جولات من المفاوضات غير المباشرة التي استضافتها تركيا، والتي تمخضت عن إعلان أنقرة عن اتفاق بين الطرفين حول قضايا شائكة تتعلق بالسيادة والمياه الدولية.

جذور الخلاف وتطورات

بدأ التوتر بين الصومال وإثيوبيا في أوائل عام 2024 بعد أن أبرمت إثيوبيا اتفاقاً مع إقليم «صوماليلاند» الذي يتمتع بحكم ذاتي يسمح لها بالحصول على منافذ بحرية على الساحل الصومالي، وهو ما أثار غضب الحكومة الصومالية. وكان هذا الاتفاق قد نص على منح إثيوبيا منفذاً بحرياً على ساحل صومالي استراتيجي، مقابل الاعتراف بإقليم صوماليلاند كولاية مستقلة، وهو أمر ترفضه مقديشو بشدة، إذ تعتبره انتهاكاً لسيادتها على أراضيها.

الدور التركي في الوساطة

من جانبها، لعبت تركيا دوراً مهماً في هذه الأزمة الإقليمية بفضل علاقاتها الجيدة مع كل من الصومال وإثيوبيا. تركيا التي تتمتع بشراكات اقتصادية قوية مع إثيوبيا، وعلاقات استراتيجية مع الصومال، حرصت على تسهيل المفاوضات بين الطرفين بهدف الوصول إلى حل شامل يضمن مصالح جميع الأطراف.

وقد نجحت تركيا في استضافة عدة جولات من المفاوضات غير المباشرة بين الصومال وإثيوبيا منذ مايو 2024. وكانت هذه المفاوضات قد شهدت جواً من التوتر، إلا أن الجولة الأخيرة التي استمرت لثمان ساعات بين الزعماء كانت مفصلية في الوصول إلى الاتفاق النهائي. في تصريحات له بعد الإعلان عن التوصل إلى الاتفاق، أشاد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بالنتيجة التي وصفها بالتاريخية، مؤكداً أن هذا الاتفاق سيشكل خطوة هامة نحو تعزيز السلام والاستقرار في القرن الأفريقي. كما شكر أردوغان الرئيسين الصومالي والإثيوبي على التزامهما بالسلام، وابداء الاستعداد للعمل معاً من أجل تعزيز التعاون بين بلديهما.

مواقف الأطراف المعنية

في هذا السياق، أكد الرئيس الصومالي حسن شيخ محمود في تصريحاته عقب توقيع الاتفاق على أن بلاده ستعمل على

أن المجتمع الدولي لم يعترف به بعد، مما جعل هذه الخطوة الإثيوبية تثير مزيداً من القلق في مقديشو. وبعد الاتفاق الإثيوبي مع «صوماليلاند»، تصاعدت حدة التوترات بين البلدين، وتفاقم الوضع في المنطقة، خاصة في ظل علاقات الصومال المتقدمة مع إثيوبيا، والتي تم تعزيزها منذ تولي رئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد السلطة في 2018.

التحركات الدبلوماسية الصومالية

في مواجهة هذا التحول، كثفت الحكومة الصومالية من تحركاتها الدبلوماسية لاحتواء الموقف وحماية سيادتها على أراضيها. وقد شملت هذه التحركات تعزيز العلاقات مع دول المنطقة، خاصة مع مصر وإريتريا، حيث تم عقد تحالف ثلاثي هدف إلى ضمان عدم المساس بسيادة الصومال على سواحه البحرية.

كما طالب المسؤولون الصوماليون في وقت لاحق بتغيير تشكيل قوات حفظ السلام الأفريقية في الصومال

الامن إلى المياه الدولية. ويتوقع أن تشهد الأشهر القادمة مزيداً من التحركات من أجل تنفيذ هذا الاتفاق على الأرض، وخاصة فيما يتعلق بالترتيبات اللوجستية والإدارية لضمان تنفيذ التفاهات التي تم التوصل إليها.

إن الاتفاق بين الصومال وإثيوبيا يعد خطوة هامة نحو تعزيز الاستقرار في منطقة القرن الأفريقي، التي تشهد العديد من الصراعات والتوترات. ويعكس هذا التفاهم قدرة القوى الإقليمية على حل النزاعات بشكل سلمي، ويؤكد أن المنطقة قادرة على إيجاد تفاهات مرضية لجميع الأطراف بعيداً عن الدور الغربي التخريبي.

ختاماً، فإن نجاح هذه المبادرة يمكن أن يشكل نموذجاً يحتذى به في العديد من مناطق النزاع الأخرى في أفريقيا والعالم، ويؤكد على أهمية التعاون الإقليمي والوساطة الفاعلة في حل الأزمات الدولية.

تنفيذ المبادرة التركية بنجاح، مشدداً على ضرورة تعزيز التعاون مع إثيوبيا، ونبذ الخلافات بين الشعبين والدولتين. وأشار إلى أن هذا الاتفاق يعد بداية جديدة لعلاقات قوية بين الصومال وإثيوبيا، وستسهم في تعزيز الاستقرار في المنطقة.

من جهته، أبدى رئيس الوزراء الإثيوبي أبي أحمد ترحيبه بالاتفاق، مشيراً إلى أن بلاده تسعى دائماً للحصول على منافذ بحرية آمنة لضمان مصالحها الاقتصادية. وأضاف، أن الوصول الآمن إلى البحر يمثل مسألة استراتيجية لإثيوبيا ومنطقة القرن الأفريقي بأسرها.

خطوات نحو التنفيذ والأفاق المستقبلية

تنص الاتفاقية على تشكيل لجان مشتركة بين الصومال وإثيوبيا تعمل خلال أربعة أشهر للوصول إلى صيغة نهائية تحمي حقوق الطرفين، وتضمن وصول إثيوبيا

الظروف تنضج تدريجياً لبدء مفاوضات جديدة في أوكرانيا



ربما أن العد التنزالي قد بدأ لانتهاء الصراع في أوكرانيا موضوعياً، وباتت الظروف جاهزة لوقف إطلاق النار، وبدء مفاوضات روسية أمريكية-أوكرانية، إلا أن الأطراف المتشددة ضمن الولايات المتحدة، وأوروبا، والنظام الأوكراني، تحاول قدر الإمكان الاستفادة من الوقت المستقطع المتبقي، متاملة إفشال هذه التطورات، وتفجير العالم بأسرها!

يزن بوظه

يصرح الرئيس الأمريكي المنتخب دونالد ترامب، منذ عام، أنه مستعد ومتأكد بقدرته على إنهاء الصراع الأوكراني «خلال يوم واحد»، وفق «عرض» جيد لكل من روسيا وأوكرانيا.

بعيداً عن المبالغات بالمدد الزمنية القصيرة، وأراء ترامب المسبقة الضامنة قبول روسيا لعرضه، إلا أن توجه إدارة ترامب واضح عموماً، وهو يهدف إلى وقف التمويل والمساعدات والصرف الأمريكي لأوكرانيا، وترك الساحة للدول الأوروبية في الحد الأدنى، وإنهاء الصراع في الحد الأعلى.

على غرار توجه إدارة ترامب، نشهد تيارات سياسية أوروبية صعدت

أمام هذه التطورات والمتغيرات والضغوط في الولايات المتحدة، والدول الأوروبية، بالمضي تجاه إنهاء الصراع الأوكراني وبدء المفاوضات، تكون المشكلة الأكبر لدى النظام الأوكراني بقيادة زيلينسكي، والذي إن لم يقبل أو غير قادر على القبول بالهزيمة، فلن يكون أمام الأوكرانيين والأوروبيين والولايات المتحدة بقيادة ترامب سوى تحييده بطريقة أو بأخرى.

لمسافة مئات الأميال داخل روسيا. لماذا نفعل ذلك؟ [...] نحن فقط نصعد هذه الحرب ونجعلها أسوأ» إلا أنه وفي الوقت نفسه أكد استمرار دعم الولايات المتحدة لأوكرانيا، بغاية الضغط على موسكو في إطار «حل» و«المفاوضات». وقد أشاد الكرملين بتصريحات ترامب إيجاباً، وهو ما يعطي إشارة لوجود توافق ما، ما بين موسكو وواشنطن-ترامب.

التصعيد، وكان من آخرها الهجوم الأوكراني بصواريخ «اتاكس» على مطار تاغانرغ العسكري في روسيا، ليأتي الرد الروسي حاسماً وقاسياً، باستهداف كبير للبنية التحتية للطاقة في أوكرانيا، مما أدى لانقطاع التيار الكهربائي عن نصف البلاد تقريباً، وهو ما يسبب شللاً حقيقياً لجهاز الدولة ككل، بما فيه المؤسسة العسكرية كجزء منها. وقد علّق ترامب على ذلك بالقول: «أختلف بشدة مع إطلاق صواريخ

وتسلمت الحكم في بلدان عدة، أو تصعد، وتدفع بالاتجاهات نفسها، وإذا ما جمع ضغط هذه التيارات، مع ضغط تيار ترامب، وقبلهما الضغط الشعبي لإنهاء الصراع في أوكرانيا، فلا يبقى أمام الحكومات الأوروبية سوى طريق واحد، وهو الرضوخ وتقديم التنازلات، أو ستستمر هذه التيارات بالصعود والإطاحة بالتيارات المتشددة، بما يؤدي للنتيجة نفسها.

في أوكرانيا المشهد مختلف، والموقف أكثر تشدداً، فلا يمكن للنظام الأوكراني بقيادة زيلينسكي تقديم أي تنازلات دون ارتدادات كبرى عليه، تفضي إلى خسارته وانهيائه، وهذا الأمر بالضبط ما يدفع للمزيد من التشدد والتطرف والتصعيد في المواجهة، ضمن حلقة تدور حول نفسها، وكان المخرج الوحيد الذي طرحه زيلينسكي، هو التخلي عن الأراضي الأوكرانية، مقابل دخول بقية البلاد لحلف شمال الأطلسي «الناتو» وهو طرح غير ممكن، أو مقبول بطبيعة الحال بالنسبة لموسكو ولا «ناتو».

بالجانب العملي، تحاول هذه الأطراف المتشددة الدفع نحو

الرأسمالية الأمريكية دون بوصلية: هل



في أعقاب «هجوم الكابيتول» في 6 كانون الثاني 2021، اتخذت كبرى المؤسسات المالية والشركات الأمريكية موقفاً غير مسبوق، حيث أوقفت البنوك الكبرى و«غرفة التجارة الأمريكية» دعمها للحزب الجمهوري، وانضمت إليها أكثر من 123 شركة كبرى. إن هذا، إذا ما نظرنا إليه من زاوية أوسع، قد ينبئنا بانقسام عميق داخل النخب الرأسمالية الأمريكية، لتكشف لاحقاً عن حالة من التشظى تزداد عمقاً يوماً بعد يوم، مهددة بمواجهات كبرى قد تصل إلى انهيار وحدة البلاد أو حتى حرب أهلية. وعلى الصعيد الدولي، يبدو أن هذا التراجع الداخلي سيمنح منافسي الولايات المتحدة فرصة لتعزيز نفوذهم على حسابها.

إعداد: عروة درويش

لكن، ورغم قيام هذه الشركات أيضاً في 2022 بفرض غرامة تمويلية بمتوسط 100 ألف دولار على أعضاء مجلس الشيوخ الذين رفضوا التصديق على انتخابات 2020، فقد تراجعت العقوبات في انتخابات 2022، وتلاشت في 2024. ما الذي عناه ذلك؟ هل النخب التي تمول مجموعات الضغط التي كانت ترى في ترامب تهديداً في 2021 لم تعد تراه كذلك؟ أم أن هناك تغييراً في المشهد جعل اقتراحات ترامب - أمثال التعريفات الجمركية الشاملة، والترحيل الجماعي للمهاجرين - أكثر قبولاً للنخب الرأسمالية الأمريكية؟ أم أن هناك انقساماً حاداً بين النخب الرأسمالية الأمريكية يجعلها عاجزة عن الاتفاق والضغط باتجاه واحد؟

تاريخ التنسيق بين النخب الرأسمالية

لطالما كان تنظيم الأعمال في الولايات المتحدة يحدث تاريخياً فقط استجابة لتحديات تفرضها حركات العمال المنظمين أو الحركات الفلاحية. لم تملك الولايات المتحدة في بدايتها، دوناً عن بقية الدول الرأسمالية، منظمة أعمال وطنية موحدة ومهيمنة. ولهذا عندما كانت تظهر مثل هذه المنظمات، فإنها لا تكون ظواهر طبيعية تتبع من داخل مجتمع الأعمال ذاته. فعلى سبيل المثال، تم تنظيم أولى المنظمات الرئيسية التي تمثل أصحاب العمل الأمريكيين - «الرابطة الوطنية للمصنعين» و«غرفة التجارة» - من قبل حملة ويليام ماكيني الرئاسية عام 1896 وإدارة تافت على التوالي. وكما تجادل عالمة السياسة كاثي جيه. مارتن، «يصعب على أرباب العمل في الولايات

المتحدة التفكير في مصالحهم الجماعية طويلة الأجل مقارنةً بنظرائهم في أماكن أخرى. نظراً للطبيعة الانقسامية لرأس المال الأمريكي، فإنهم بارعون للغاية في قول «لا» للوائح التي تسيء إلى مصالحهم الضيقة، وسيكون للغاية في قول «نعم» للسياسات التي تعزز مخاوفهم الجماعية طويلة الأجل» - مثل التجارة الحرة مقابل الحماية، ومستوى الطلب في السوق المحلية، أو درجة عدم المساواة في الدخل. شهدت السبعينيات استثناءً لهذه القاعدة، كما حدث في تسعينيات القرن التاسع عشر. فمع تراجع أرباح الشركات وسط التوظيف الكامل المستمر الناتج عن حرب فيتنام، قامت الشركات الأمريكية برفع الأسعار لتعزيز هوامش الأرباح ونقل الإنتاج إلى أسواق عالمية تزداد تكاملاً. أدى ذلك إلى ارتفاع في نشاط النقابات، بينما أثارت خطوات الرئيس نيكسون - مثل إنشاء وكالة حماية البيئة «EPA» وإدارة السلامة والصحة المهنية «OSHA» في عام 1970، وتجميده للأسعار في عام 1971 - استياء المديرين التنفيذيين الأمريكيين. وبذلك، بدأت الطبقة المالكة الأمريكية بالتنسيق بتنسيق غير مسبوق. في عام 1972، تشكلت «الطائفة المستديرة للأعمال» من اندماج بين «لجنة دراسة قوانين العمل» و«الطائفة المستديرة لمستخدمي البناء لمكافحة التضخم»، وهذه الأخيرة كانت منظمة ضغط مكرسة لترسيخ استراتيجيات مكافحة النقابات في القانون، ومجموعة من المديرين التنفيذيين الساعين إلى تنسيق مقاومة أرباب العمل لمطالب النقابات. وكما يشرح بول هايدمان، كانت هذه الطائفة «نوعاً جديداً من التنظيم للأعمال الأمريكية». اقتصررت العضوية فيها على الرؤساء

التنفيذيين لكبرى الشركات الأمريكية فقط. وبدلاً من تأييد المرشحين مباشرة أو توظيف جماعات ضغط، ركزت الطائفة على بناء توافق داخل الطبقة الرأسمالية، يتم تنفيذه من خلال تدخلات أعضائها المتصلين سياسياً بشكل شخصي. بهذا المعنى، كانت الطائفة المستديرة مشروعاً مخصصاً للتغلب على مشاكل العمل الجماعي داخل الطبقة الرأسمالية - واختيار التجارة الحرة بدلاً من الحماية، والنظام المفتوح بدلاً من المساومة الجماعية، والدولار القوي.

في عام 1975، استجابت غرفة التجارة للتحديات المتزايدة. فقد استعانت بروبرت ليشر، المستشار الإداري لجماعات الضغط، كأول رئيس بدوام كامل للغرفة. ومع ارتفاع التضخم إلى مستويات تفوق المعدلات المعتادة بعد الحرب، حققت حملة ليشر الناجحة بشكل مذهل إحياء ملحوظاً لغرفة التجارة. ففي عام 1976، كان للغرفة بالكاد 50,000 عضو من الشركات، لكن بحلول عام 1980 ارتفع العدد إلى ما يقارب 250,000. وأصبحت المنظمة، التي كانت راكدة سابقاً، بمثابة «حاضنة لحركة اجتماعية من أجل الرأسمالية»، وفقاً لوصف كيم فيليبس فاين.

من عام 1980 وصاعداً حشد الرأسماليون الأمريكيون قوةً جماعية ليس فقط لخوض معارك سياسة قصيرة الأجل، بل لوضع رؤية طويلة الأجل لإدارة الرأسمالية الأمريكية: رؤية تستلزم التراجع عن نظام «الصفقة الجديدة / New Deal». وكانت «الصفقة الجديدة» (1933-1939)، حزمة إصلاحات ومشروعات مثلت تدخل الدولة الأمريكية لتخفيف عواقب الكساد الكبير على المجتمع، نفذها الرئيس روزفلت.

لكن الباحث السياسي بول هايدمان يقول إن نجاح تعبئة الأعمال هو الأمر ذاته الذي أدى إلى انهيارها. فقد هزمت الطبقة الرأسمالية العدو الذي كان يوحدها، والمتمثل في النقابات العمالية المنظمة، والتنظيم الحكومي، والضرائب. بدت الأرباح وكأنيهاً عادت إلى مسارها التصاعدي، وبدأت كثافة النقابات في الانخفاض الحاد، واعتنق الحزبان الرئيسيان

أشكالاً مختلفة من النيوليبرالية التي تبنيتها غرفة التجارة والطائفة المستديرة: تخفيض الضرائب الفردية، وإلغاء القيود التنظيمية، والدولار القوي. وهكذا تلاشت القدرة على العمل الجماعي التي تم تطويرها خلال سنوات الأزمات.

بحلول تسعينيات القرن الماضي، كانت «الطائفة المستديرة للأعمال» تعاني من تراجع تنظيمي شديد. ومع تضائل دخلها، دعا رئيسها الأعضاء إلى زيادة رسوم العضوية ثلاثة أضعاف للحفاظ على قدرتها على التأثير السياسي. ونتيجة لذلك، فقدت الطائفة المستديرة ثلث أعضائها. وفي عام 1993، أعرب فيرنون لويس الابن، الرئيس التنفيذي لشركة «باكستر» العملاقة في مجال الأدوية، عن أسفه لحالة تنظيم الأعمال قائلاً: «على الرغم من أن الأعمال قد تتمتع بنسبة من القوة الاقتصادية، فإن معظم رجال الأعمال لا يمتلكون قوة سياسية حقيقية ولا يدعون فهمها أو استخدامها. لن يحدث أي تغيير في مدارسنا إلا إذا حظي بموافقة العمليات السياسية بشكل ما. ومع ذلك، عندما نواجه سؤالاً في مجال السياسة العامة مثل التعليم، نجد أنفسنا في قطاع الأعمال غالباً في حالة من الجهل التام».

استطاعت غرفة التجارة البقاء خلال تلك الفترة، ولكن فقط عبر التخلي عن مهمتها الأصلية في توحيد جماعات الضغط التجارية عبر القطاعات المختلفة. وبدلاً من ذلك، دخلت الغرفة في مجال «بيع الإنكار selling deniability» لأعضائها، وهو نموذج عمل جرت تجربته لأول مرة من قبل صناعة التبغ. فمع خشية شركات التبغ من أن يؤدي الدفاع العلني ضد اللوائح الصحية إلى الإضرار بعلاقتها التجارية، قامت بالتبرع سرّاً للغرفة، التي بدورها ستتولى الدفاع ضد اللوائح التي تعارضها الصناعة. وانتشر هذا النموذج ليشمل قطاعات السيارات والأدوية والتأمين، حيث ضُخَّ كلٌّ منها مبالغ ضخمة من الأموال في الغرفة على أمل التستر على تدخلاتها السياسية غير الشعبية.

ليس مستبعداً
انهيار وحدة
الولايات المتحدة
نفسها سواء عبر
انقسامات سلمية أو
حرب أهلية

يكتب الانقسام شهادة وفاة أمريكا نفسها؟



القطاعات الاقتصادية ضمن عملية الأمولة التي خضع لها الاقتصاد الأمريكي في العقود الثلاثة الأخيرة.

لا يمكن للقطاعات الرأسمالية التي تملك فائضاً مالياً هائلاً ناجماً عن استثمارات مالية في مجالات متعددة أن تتمكن من اتخاذ قرارات منسقة، فهي من ناحية تحصل على الربح من أمثلة متناقضة. لهذا ودون تصوّر تهديد حقيقي للطبقة المالكة، لا يوجد دافع لتوسيع التنظيم الوطني إلى ما يتجاوز هوسه القطاعي قصير الأجل. ونتيجة لذلك، فقد الرأسماليون الأمريكيون ليس فقط القدرة على فرض الانضباط على السياسيين، بل القدرة على تنظيم أنفسهم أيضاً. يمكن اعتبار هذا انعكاساً للنجاح طويل الأمد لرأس المال - حيث افتقدت الشركات منذ السبعينيات سبباً كافياً للتنظيم كما فعلت خلال تلك الفترة - ولكنه قد يتحول قريباً إلى مشكلة.

ما يجري اليوم يعكس بوضوح حالة الانقسام والتشظى العميقة داخل النخب الرأسمالية الأمريكية، وهي حالة لا يمكن أن تستمر دون دفع ثمن باهظ في المستقبل. إن غياب التنسيق والتنظيم على مستوى الطبقة المالكة، إلى جانب الصراعات الداخلية المتصاعدة، يضع الولايات المتحدة على مسار مليء بالتحديات التي قد تصل إلى مواجهات وصراعات كبيرة. لا يمكن التنبؤ بنتائج هذه الصراعات، ولكن ليس من المستبعد أن نشهد أحداثاً بحجم انهيار وحدة الولايات المتحدة نفسها، حيث قد تتجه البلاد، في أدنى الأحوال، نحو انقسامات سلمية، أو قد تنجرّ في أقصى السيناريوهات، إلى حرب أهلية جديدة. أما على الصعيد الدولي، فإن هذا التفكك الداخلي سيكون دون شك فرصة ذهبية لمنافسي الولايات المتحدة، الذين يراقبون مرحلة التراجع الأمريكي بعين حذرة ولكن مترقبة، ما قد يغير معادلة القوى العالمية لصالحهم.

في خضمّ هذه التحولات، يبدو أن النخب الرأسمالية الأمريكية، بدلاً من قيادة البلاد نحو الاستقرار، تتحول إلى عبء ثقيل يسرع من وتيرة الانحدار. السؤال لم يعد ما إذا كانت أمريكا ستواجه هذا المصير، بل متى وكيف ستحدث هذه الانقسامات.

عن التغلب على مشاكل العمل الجماعي. تميزت انتخابات 2024 في الولايات المتحدة بالدعم العلني من قبل مديري صناديق التحوط، ورأس المال الاستثماري venture capital، والأسهم الخاصة private equity لترامب. بخلاف نظرائهم في القطاعات التقليدية، لا تعتبر صناديق التحوط جهات توظيف بمعنى الكلمة. على سبيل المثال، «أكرمان»، الذي تبلغ ثروته الصافية أكثر من ثلاثة أضعاف ثروة «جيمي دايمون»، يوظف أقل من 100 شخص. يمنح هذا الحرية الكبيرة لمديريها، الذين هم أغنى بكثير من نظرائهم في الصناعات التقليدية، للتدخل سياسياً.

لكن هؤلاء الممولين ليسوا موحّدين في دعمهم للحزب الجمهوري. قدم رأس المال الاستثماري ثلثي مساهماته للحزب الديمقراطي، بينما قدمت صناديق التحوط النسبة نفسها للديمقراطيين، وقسمت الأسهم الخاصة تبرعاتها بالتساوي. ومع ذلك، فإن تدخلاتهم السياسية تتسم بطابعها الفوضوي وغير المنظم. على سبيل المثال، ترشح مدير صندوق التحوط «توم ستاير» في الانتخابات التمهيدية للرئاسة الديمقراطية عام 2020، بتمويل ذاتي بلغ 70 مليون دولار من ثروته الخاصة.

القطاع المالي وترامب

ظهرت الفوضى في الطبقة الرأسمالية بشكلها الأكثر تجلياً في الدعم الذي حصل عليه ترامب من القطاع المالي. فهذا الدعم لا يمثل تحولاً شاملاً نحو الحزب الجمهوري، بل يعكس الفوضى العميقة في الطبقة الرأسمالية الأمريكية.

إن تشتت مصالح هذه الطبقة، وعدم قدرتها على إيجاد انضباطها وضبط إيقاع الدفاع عنها، عنى بأن الكثير من الرأسماليين كان عليهم اتخاذ قرارات الدفاع عن مصالحهم بشكل فردي. ورغم أن هذا غير متصور في بنية رأسمالية معقدة ومنظمة، كالموجودة في الولايات المتحدة، يجب تخيل حدوث ذلك تبعاً لكون القطاع المالي ليس بنوكاً ومؤسسات مالية فقط، بل هو مجال مفتوح لجميع

قد أثرت في دعم قطاع التكنولوجيا.

حصل الديمقراطيون على دعم استثنائي من الشركات المصنعة للإلكترونيات، ربما بفضل الإعانات المقدمة من قانون CHIPS وقانون خفض التضخم، إضافة إلى التوجه الدولي الأكثر وضوحاً للحزب. فقد تلقت هاريس 19,7 مليون دولار من التبرعات من هذا القطاع، وهو ما يعادل خمسة أضعاف ما جمعه ترامب. ومع ذلك، يبدو أن إعانات بايند لقطاع الطاقة المتجددة والمركبات الكهربائية لم تحقق سوى دعم مالي طفيف للحزب. تلقت هاريس 6,9 مليون دولار فقط من قطاع الطاقة المتجددة والمركبات الكهربائية، ومعظمها من المستثمرين الجريئين في القطاع، مقارنة بـ 2,4 مليون دولار لترامب.

غابت عن قاعدة المانحين لهاريس قطاعات النفط والغاز، التي قُدمت 20,4 مليون دولار لترامب، والتبغ الذي قدم 8,6 مليون دولار، وإدارة النفايات التي قدمت 8,2 مليون دولار. وعلى الجانب الآخر، غابت عن قاعدة ترامب قطاعات التعليم والإعلام. ومن اللافت للنظر أن هاريس تلقت أكثر من ضعف التبرعات من صناعة الدفاع مقارنة بترامب. أما النخبة المالية فكانت منقسمة، لكنها، وبشكل يثير الاهتمام، مالت نحو الجمهوريين: جمع ترامب 234,9 مليون دولار من القطاع مقارنة بـ 117 مليون دولار جمعتها هاريس.

في الواقع، هناك من يعتبر بأن لوبي الأعمال الأمريكي يتسم بما يمكن اعتباره نقصاً في العقلانية على مستوى الطبقة بأكملها. بين خيارى زيادة الضرائب على الشركات والإنفاق العام أو فترة رئاسية ثانية لترامب، اعتبرت معظم الجهات المانحة الكبرى في قطاعات المالية والطاقة والزراعة والنقل الخيار الأول تهديداً أكبر للنظام الذي يهيمنون عليه. من جهة أخرى، اختلفت التكنولوجيا المتقدمة وصناعة الإنترنت مع أقلية «ولكنها ملحوظة» من قطاع المالية مع هذا الرأي، لكنها فشلت في شن حملة ناجحة.

كانت التدخلات السياسية غير المتناسقة لطبقة الرأسماليين الأمريكيين خلال رئاستي ترامب وبايند الأولى تجسيدا لعجزهم طويل الأمد

ترامب أم لا ترامب؟

في ظل غياب منظمة وطنية قوية لتنسيق العمل السياسي بين الرأسماليين، أصبحت الانقسامات داخل الانتعاشات السياسية لرأس المال الأمريكي اليوم تتركز في الغالب على الخطوط القطاعية، حيث تتخذ التدخلات السياسية عادة لدعم المصالح الضيقة للقطاع. في المجمع، جمع «ترامب» خلال هذه الدورة الانتخابية 1,1 مليار دولار، منها 69% من المساهمات الكبيرة. أما «هاريس» فقد جمعت 1,7 مليار دولار، جاء 58% منها من المساهمات الكبيرة.

كانت القاعدة الأساسية لحملة ترامب الانتخابية هذه الدورة، كما هو الحال دائماً، تتمثل في الصناعات التقليدية، مثل التصنيع والطاقة والخدمات اللوجستية. فقد قدمت الشركات الزراعية - التي تستفيد من الأجور المنخفضة والتنظيمات المتساهلة فيما يخص المبيدات والأسمدة - ما يقارب 18 مليون دولار لترامب، مقارنة بـ 4 ملايين دولار فقط لهاريس. يبدو أن التعرّف الجرمي الشاملة بنسبة 20% التي اقترحها ترامب لم تردع قطاع الزراعة عن التبرع له. ففي عام 2020، قَدّم المانحون من هذا القطاع 16 مليون دولار لترامب. أما قطاع النقل فقد تبرّع بما يقرب من 97 مليون دولار لترامب، وهو ما يعادل 18 ضعفاً لما تبرّع به لهاريس. وبالمثل، قَدّم قطاع الطاقة ما يقارب 6 أضعاف الدعم المالي لترامب (31,1 مليون دولار) مقارنة بـ هاريس (5,3 مليون دولار).

تميل قاعدة المانحين للحزب الديمقراطي إلى القطاعات غير الإنتاجية، وبشكل رئيسي التمويل والتكنولوجيا. من قطاع التكنولوجيا، جمع ترامب فقط ما يعادل سبع المبلغ الذي جمعه هاريس، وكان معظمه من الشركات المصنّعة للإلكترونيات. حتى تشرين الأول، كان المانحون في صناعة الإنترنت قد خصصوا 82% من مساهماتهم السياسية للديمقراطيين، بينما كانت نسبة 72% من التبرعات في صناعة البرمجيات موجهة لدعم الديمقراطيين. يبدو أن المخاوف بشأن تداعيات رئاسة ترامب على التجارة بين الولايات المتحدة والصين

التراجع الداخلي
للولايات المتحدة
والصدوع في
صفوف رأسمالييها
سيمنح منافسيها
الدوليين فرصة
لتعزيز نفوذهم على
حسابها

آلام التطور اللولبي الصاعد والجوهر الثوري للأزمة



يحمل أهمية بالغة، ويجب إعادة التأكيد عليه وكشفه في كل لحظة. وبشكل سريع، فمن أمثلة الجديد حجم التراجع الغربي عالمياً وما حصل من ترتيب للمسرحة الدولي نقيص الإمبريالية في آسيا وأفريقيا وغيرها. والأهم هو مدى تأثير المركز الغربي في مسار الأحداث الحالي واللاحق. أي يجب حساب مدى التأثير الإقليمي المرتفع، وهذا -بغض النظر عن مدى تلائمه مع «المطلوب» من عدمه- دليل على تراجع دور الغرب في الحدث.

ولكن ما يهمننا بشكل خاص، هو أن المستوى الأرقى الجديد للأزمة يكشف عن التناقضات المطلوبة حلاً ضمن «القوى الصاعدة» نفسها من أجل سد فراغ العالم القديم. ومنها رفع وزن دور الشعب السوري اليوم وبسبب من الجارية. فالحدث السوري اليوم وبسبب من «الحاجة» لاستقرار الذي يهيم أغلب الفاعلين الإقليميين والدوليين يفتح الباب على هذا الجديد المتناقض ولا شك مع تركة العالم القديم الاعتباري ككل، وتبعات ذلك على مستوى التنظيم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي. وهذا لا يحصل دون صعوبات ومهام جبارة حكماً، ولكنه في نهاية التحليل تعبير عن تقدم لا عن تكرار سلبي. وكلما انكشفت حدود أدوات القوى الصاعدة في مواجهة العالم القديم، التي لا يمكن حصرها بالعسكري ولا حتى الاقتصادي دون المسرحة بأسس الإنتاج البضاعي ومعها كامل البنية الفوقية السياسية، كلما انكشف ذلك، فإن مسار التاريخ يسير بشكل تطوري تقدمي. ومنطقنا هي مسرحة لدروس العالم الجديد، يجب على الدول الصاعدة وتحديداً روسيا والصين الاستفادة منها.

التوازن الدولي يمكن الاستفادة منه في معرفتنا ولكن له حدوده التي يجب توسيعها. وأي «تفاؤل» يجب ألا يكون خارج الجهد الفاعل، جهداً، لبناء العالم الجديد. هذا أكثر النتائج ثورية من الأزمة الحالية.

العقل «الساكن» المتلقي إلى عقل فاعل، لأنها الطريقة الممكنة الوحيدة لخلق يقين ما وأمل ما نحو المستقبل. إن التحول في العقل عملية عالمية تظهر في منطقتنا ولا شك بقوة، وكحاجة ملحة ومعها التربية السياسية ككل، من موقع منتظر المستقبل إلى موقع صانع، فحتى التوازن الدولي سيصل، لا بل قد وصل في مستويات كثيرة، إلى حدوده، ويجب معها تجاوز تناقضاته وأولها القطع مع عمليات الرأسمالية ومجتمعها.

عن الدورة اللولبية الصاعدة

من الأفكار التي تظهر اليوم أيضاً، والتي هي من صلب النظرة المادية التاريخية العلمية عن العالم، وضد التطور الخطي الميكانيكي، أن التطور له مسار لولبي «حلزوني» صاعد. فالقديم يظهر ولكن بمستوى أرقى من التطور. ولهذا يبدو للبعض بأن التاريخ يكرر نفسه، منتجاً إحباطاً عاماً بأنه لا شيء يتغير. وفي الحدث السوري مثلاً نسمع كثيراً مقولات من قبيل «سورية اليوم هي كما كانت في بداية الأزمة»، أو «الغرب انتصر»، أو «القوى الصاعدة انهزمت». هذا التوصيف وإذا أخذ بمعزل عن فكرة وصول تناقضات العالم القديم إلى حدودها التاريخية، وضمناً البنى في منطقتنا، وحتى الدول الصاعدة نفسها، وما فيها من تركة العالم القديم، وإذا أخذ بمعزل عن فكرة أن اشتداد الأزمة يقدم ويظهر الجوهر الثوري للمرحلة، وإذا أخذ بمعزل عما حصل خلال أكثر من 13 عاماً على مستوى الفرز في المنطقة والعالم والأصطفات الجديدة، عندها فقط يظهر خط الهزيمة. ولكن على الرغم من أن التاريخ لم يسر في تطور خطي «انتصاري» صاعد، فإن التاريخ لا يكرر نفسه. والجديد كما القديم يحضر في الظواهر الحاصلة، دليلاً على تقدم وارتقاء إلى مستوى أعلى، بمعزل عن الشكل التكراري الذي يظهر فيه. والبحث عن الجديد في «الانتكاسة» الظاهرة

في التعامل مع قلق المرحلة ولا يقينها، ومع غياب التطور الخطي الصاعد للتاريخ وما يخلقه من شعور بالهزيمة والإحباط والانتكاسة، من المفيد والضروري تكرار، لا بل توسيع حيز، الكلام عن الجديد في هوية المرحلة على مستوى ولادة عقل وإنسان جديد متناسب مع مهامها، يقطع بشكل مؤلم مع عقل الاغتراب المستهلك لواقعها والمنتظر لمسارات التطور «الخارجية»، المنتج لدوره الاجتماعي-السياسي الساكن.

د. محمد المعوش

عن جديد المرحلة مجدداً

في مناسبات سابقة جرت الإشارة إلى أن المرحلة بسبب طبيعتها النوعية وما تحمله من جديد تحمل ظواهر جديدة «بالنسبة لعقل الليبرالية»، هي تضخيم لظواهر قديمة مرفوعة إلى مستوى أرقى بما لا يقاس مع أي مرحلة سابقة. ولأن المرحلة في كونها نتاج لنظام الهيمنة الهجين الذي تشكل كنتاج للتوازن الناشئ عن الحرب العالمية الثانية، فهناك دور كبير للوعي فيها، خصوصاً في اشتراك أوسع القوى الاجتماعية في عملية الهيمنة من موقع القبول بتلك الهيمنة. فالوعي حاضر ضمن عملية الهيمنة عليه. ومن وظائف عملية الهيمنة الهجينة، جرى تعطيل العقل هذا، وتعطيل ممارسته الاجتماعية الفاعلة «كقاعدة مادية لأي عقل فاعل». وإضافة إلى المساحة الواسعة للوعي، تعبر المرحلة الحالية عن وصول المجتمع الطبقي ونسخته الرأسمالية، إلى حدودها التاريخية، على المستوى الاقتصادي والإنتاجي «الاقتصاد البضاعي عالمياً» ومعها المستوى الفوقي من سياسة وعقل وقيم وأخلاقيات وأفكار، أي أزمة البنية السياسية-الاجتماعية «وضمناً أزمة الدول في وصولها إلى حدود تاريخية وانتهاء صلاحيتها وضمناً دولنا في المنطقة» وأزمة كل النظرة إلى العالم.

تفاعل الجديد وآلام وتحديات الفعالية المطلوبة

في تفاعل اتساع دور الوعي مع أزمة التنظيم

السياسي-الاجتماعي وأزمة النظرة إلى العالم، تولد ظواهر يجب التقاطها من أجل البناء عليها، نحو نظرة جديدة يجب تقديمها في تناسب مع المهام التاريخية المطروحة عالمياً. ولكن قبل الكلام عن تلك الظواهر المتجددة، فإن المرحلة الراهنة وبسبب من وصول طبيعتها إلى حد ما التاريخي، تقطع مع آلاف السنوات من عمل التاريخ البشري، فهي تستجلب وتستحضر أرقى أشكال الفكر وأكثره تجريداً، وتحديداً الفلسفة والسياسة. ولهذا فإن المرحلة هي كما أشرنا سابقاً مرحلة مثقلة بالفلسفة والسياسة بالضرورة.

ولأنها كذلك فهي تستدعي التناقضات بين نظرتين فلسفتين إلى العالم، المادية والمثالية، وبشكل خاص المادية في أرقى تمثيل لها - المادية التاريخية. وواحدة من الأفكار ضمن مصطلح تطور المجتمع ككل. ومن الأفكار أيضاً أن أحد جوانب اغتراب الإنسان في المجتمع الطبقي في نسخته الأخيرة الرأسمالية ناتج عن كون العمليات السياسية-الاقتصادية تجري خارجة وضده، دون اشتراكه فيها. ومن هنا فإن ولادة الإنسان الجديد هي القطع مع تلك الألفالية كشرط لعودة الإنسان إلى ذاته في مرحلة ولادة عمليات اقتصادية-سياسية جديدة، تعبر عن الصناعة الجماعية للتاريخ، بعد تعطل العمليات الاقتصادية-السياسية التي تنتمي إلى العالم الطبقي وتناقضاته. ومن هنا ينبع ليس حجم المهام ومدى المسؤولية الملقاة على الشعب فقط، بل وحجم الألم الناتج عن ضرورات التحول في

التحول في العقل
كعملية عالمية
يظهر في منطقتنا
من موقع منتظر
المستقبل إلى
موقع صانع

اللجوء إلى الآخر

أرخت الأيام القليلة الماضية بظلالها على السوريين، وجعلتهم فريسة شعورين يتناوبان الطريق على جدران القلوب، واستدعاء التفكير والمبادرة إلى العمل. قلق وأمل، قلق مزمن مبعثه عقود من الرضوخ لسلطتي القمع والفساد وسنوات من حرب استنزفت القوى وأنهكت النفوس. وأمل ببناء سورية جديدة قوية وعادلة تمنح وجودهم معنى جديداً وتعيد بناء ما انكسر في نفوسهم.

إيمان الأحمد

لم يخف أحد مشاعر الفرح بسقوط سلطة فرقتهم وأذلّتهم، ولا مشاعر الترقب والحذر من الاتي، مخاوف محقة من انتزاع نكهة فرح حقيقية يعيشونها لأول مرة منذ عقود. أسئلة كثيرة تطل برأسها وتفرّض نفسها على الجميع، ومع ذلك ثمة شعور جمعي يعبر عنه الوصف الذي قدمه غسان كنفاني ذات مرة: «لا تصدق أن الإنسان ينمو، لا، إنه يولد فجأة: كلمة ما في لحظة، تشق صدره على نبض جديد، مشهد واحد يطوح به من سقوف الطفولة إلى وعر الطريق».

بعد سنوات من تعطيل وتشويه الحياة السياسية في البلاد، سواء بتسطيحها وتمييعها، ومصادرة الحريات السياسية فيها أو إفراغها من محتواها وتفكيكها وإعادة إنتاجها بما يؤدي إلى منع تطورها وتعطيلها في النهاية. وقد أدى ذلك بطبيعة الحال إلى تحجيم التراكم المعرفي الكافي والضروري لتحقيق دوره الوظيفي في إحداث التغيير، يستعيد السوريون أنفاسهم ويحاولون الخروج من مستنقع الأزمة التي تعصف بهم

وبالبلاد.

أثبت عقلاء سورية وشرفاؤها جدارتهم في الأيام القليلة الماضية، بعد أن غيبت تأثيرهم قوى الصراع المسلح، من خلال المبادرات الشعبية التي انتشرت على نطاق واسع، قام بها جمهور موزع في مناطق ومواقع اجتماعية مختلفة ومتنوعة، تجاوز فيها الاصطافات المشوهة التي فرضتها السلطة عليهم سابقاً. فقد نظم الناس أنفسهم وشكلوا



لم تكف القوى الاجتماعية بالتعبير اللفظية بل انطلقت مجموعات وفعاليات متعددة للقيام بأعمال ملموسة على الأرض، ورغم بعض الممارسات الفردية المغايرة لما جرى ذكره، إلا أنه ليس سوى دليل واضح، على محاولة الوعي السياسي السوري التحرر من حالة الانكفاء التي مر بها، والتخلص من اللغو الذي ساد على مدى عقود وحجب فعاليتهم. ينصب الرهان الآن على إعادة الاعتبار للعمل السياسي، وتجميع السوريين وتحويلهم إلى قوة فاعلة لمواجهة الاستحقاقات التي تفرض نفسها عليهم.

في الأحياء لجأناً لحماية بعضهم وحماية ممتلكاتهم بغض النظر عن انتماءاتهم وتأمين الاحتياجات الضرورية والحفاظ على الدوائر والمؤسسات العامة والخاصة من العبث لأنها ملك للمجتمع، وأصدرت الفعاليات الاجتماعية في الأرياف والمدن بيانات تحض الناس على الهدوء وتقبل الآخر وعدم الانجرار خلف الشائعات... إلخ، تحت شعار الحفاظ على سورية وتوحيد جهود الناس في هذا الإطار. كما صدرت بيانات أخرى تستنكر العدوان الصهيوني مؤخراً على الأراضي السورية وتدعو إلى تحريرها.

أخبار ثقافية

كانوا وكنا



دار الأوبرا في حمص في ثلاثينيات القرن الماضي الذي بني عام 1925



«تعفن الدماغ» مصطلح عام 2024

فرضت حالة قضاء الناس ساعات طويلة في تصفح مقاطع فيديو قصيرة على مواقع التواصل الاجتماعي قد تصنف بأنها «تافهة»، على القائمين على قاموس أوكسفورد إلى اختيار مصطلح «تعفن الدماغ» ليكون مصطلح عام 2024. لتشير إلى التدهور العقلي أو الفكري الناتج عن الاستهلاك المفرط لمحتوى الإنترنت «التافه»، وحصل هذا المصطلح على 37 ألف صوت من مجتمع الجامعة على مستوى العالم. واعتمد خبراء اللغة هذا المصطلح لوصف التأثيرات السلبية الناتجة عن التعرض المفرط لهذا النوع من المحتوى «التافه»، وخاصة على وسائل التواصل الاجتماعي، على العقل البشري. وقد سجل المصطلح زيادة في استخدامه بنسبة 230% بين عامي 2023 و2024. وقال كاسبر جراثوول، من جامعة أوكسفورد: «تتحدث كلمة «تعفن الدماغ» عن أحد المخاطر المتصورة للحياة الافتراضية، وكيف نستخدم وقت فراغنا»، مضيفاً «يبدو الأمر وكأنه فصل جديد شرعي في المحادثة الثقافية حول الإنسانية والتكنولوجيا. ليس من المستغرب أن يحتضن العديد من الناخبين هذا المصطلح، ويؤيدونه باعتباره اختيارنا هذا العام...».



«شيرين اصحي»

كان اقتحام قوات الاحتلال حرم المستشفى الفرنسي في القدس المحتلة، ومهاجمة مشيحي جثمان شيرين أبو عاقلة، ومحاولة إسقاط النعش ومنع رفع العلم الفلسطيني، المشهد الذي دفع الباحثة والكاتبة اللبنانية، غيداء ماجد، إلى جمع كتاب «شيرين اصحي» الصادر عن مكتبة «فيلوسوفيا» مؤخراً، يوثق سيرة الصحافية الشهيدة، ويجمع أرشيفاً من تصريحاتها وتغطياتها وشهادات عدة عنها وعن استشهادها. تكتب ماجد في مقدمة كتابها: «شئ تفكيري من هول ما رأيت... كان إيذاناً لي للتفكير بعمل ما، رداً على أولئك الذين أرعبهم جثمان في تابوت، واستفرتهم أعلام ذات ألوان أربعة».

يسلط الكتاب الضوء على الجانب الإنساني من شيرين أبو عاقلة، علاقتها ببنيات أخيها، وعلاقتها بصديقاتها وزميلاتها، وأسلوب تعاملها معهن، وطريقتها المثلى في التعاطي مع التقارير الصحافية، تؤكد شيرين: «ابحث عن الإنسان، هو من سيسرد القصة، هو من سيروي للعالم قصة فلسطين». يقدم الكتاب سيرة شيرين أبو عاقلة بأسلوب يعتمد على البحث وجمع الشهادات والتقارير، شهادات أدلى بها أشخاص في مقابلات ومنشورات وتقارير سابقة، بالإضافة إلى تقارير ومنشورات شيرين أبو عاقلة نفسها...

متلازمة القهر «الطفاعة والغزاة»



مواقع الجيش السوري وقدراته العسكرية وأسلحته، الجيش السوري بناء السوريين بجهودهم وعرقهم هو للسوريين ولحماية أراضيهم ودولتهم من الغزاة، وليس «جيش النظام» كما تروج الماكينة الإعلامية الغربية والصهيونية وتوابعها في المنطقة. يعرف السوريون أكثر من غيرهم من هو عدوهم الحقيقي، سواء الكيان الصهيوني والقوى التي تقف خلفه خارجياً، ومن يسهل لهؤلاء عملية النهب ويشاركونهم بها في الداخل. ويعرفون أيضاً حجم الأكاذيب المتدفقة عليهم وعنهم، ويقدرّون أيضاً حجم المسؤولية الواقعة على أكتافهم اليوم أكثر من أي وقت مضى ويدركون أهمية مراجعة وتصويب الأخطاء السابقة، من أجل التحرر وتحقيق نصر فعلي يتلزم فيه الاستحقاق الوطني، بما يعنيه من استعادة وحدة وسيادة واستقلال دولتهم، وحقهم في تقرير مصيرهم، مع الاستحقاقات الداخلية من تحقيق العدالة الاجتماعية، والمساواة، والمواطنة والكرامة للجميع، وبناء نموذج اقتصادي جديد يضمن لهم العيش الكريم للخروج من الأزمات المتراكمة والوضع القلق الذي تمر به البلاد، وتحقيق منعة مستدامة وشاملة: سياسياً وعسكرياً واقتصادياً واجتماعياً.

احتفال السوريين بسقوط النظام.

«الإعلام الإسرائيلي» يتجول في دمشق تحت عنوان «I24NEWS تدخل قلب دمشق وتحدث مع السكان»، نشرت قناة i24news «الإسرائيلية»، تحقيقاً مصوراً خطراً في مضمونه ومضمون الرسائل التي يحملها من قلب العاصمة دمشق. عرض التحقيق الذي لم يحمل توقيع أي صحافي بل ذيل بـ«لوغو» المحطة وتصدر الصفحة الأولى للقناة باللغة الإنكليزية ما وصفه بأنه «فرحة السوريين بسقوط نظام الأسد». مضيفاً: «نتحدث مع السوريين في قلب دمشق بعد سقوط بشار الأسد هذا الأسبوع». وأفردت القناة «الإسرائيلية» التي تملك مكاتب في الإمارات وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية، صفحاتها للتركيز على طرح السلام بين سورية والكيان الصهيوني وعرضت مقابلات لشخصيات سياسية ورجال دين أجمعوا على «عدم استبعاد السلام مع إسرائيل بعد الانقلاب» حسب تعبيرها. ثمة سؤال يطرح نفسه كيف تمكن إعلام الاحتلال من دخول البلاد ليضع ثقله في تلميع صورته والترويج لسرديته بينما جيشه يتوغل في الأراضي السورية ويحتل مدناً وقرى ويقصف ويدمر

ثمة من يحاول استغلال ردود الفعل الطبيعية للسوريين على سياسات سلطة أمعنت بالتضييق عليهم وسرقت مواردهم وشوهت الكثير من جوانب حياتهم وأذلتهم لعقود طويلة. ثمة من يحاول أن يهدم المفاهيم والبنية الوطنية التي بنيت عليها الهوية والذات السورية، متناسياً أن الوعي الوطني للشعوب لا يتشكل بفعل الأنظمة السياسية التي تحكمه بل هو حصيلة لتجاربه المتراكمة تاريخياً.

■ إيمان الذباب

بالتوسع كجزء من «إسرائيل الكبرى» مهما كانت حججه المعلنة لهذا الاستهداف. لكن كالعادة، قام الإعلام بمختلف تنوعاته بنقل أخبار العدوان بما يناسب أجندات مموليه. «إسرائيل تحضر سورية الجديدة»، هكذا استخدمت وسائل الإعلام الألمانية، التي تعدّ من الداعمين الأساسيين للكيان المحتل في تسويق سرديته وتلميع صورته بوضوح، خاصة بعد «طوفان الأقصى»، هذا العنوان لتصف فيه الأحداث في سورية، فقد وجدت القناة المتأسرلة «دويتشه فيله» (DW) الألمانية الناطقة بالعربية، عبر تغطيتها، فرصة لتعزيز حضورها عربياً بعدما خف وهجها بسبب انحيازها للإبادة الصهيونية في غزة. وبينما تجاهلت قنوات عربية ودولية أخبار العدوان على سورية، تطرقت إليه قنوات أخرى مثل «العربية الحدث» بشكل عابر. وركزت «الجزيرة» القطرية على مشاهد

يعرف السوريون وبحكم تجاربهم عبر التاريخ متلازمة القهر المتمثلة بكلمتين: «الطفاعة والغزاة»، ومدى ارتباطهما. فلطالما كان الطغيان بوابة الغزاة للعبور إلى الداخل واستباحته. وهنا تكمن أهمية المعادلة النقيضة لهذه المتلازمة حيث تعطي أي ضربة للطفاعة وسياساتهم سبباً وجيهاً لتحصين الداخل أكثر ضد الغزاة ومن ثم الانتصار عليهم.

فوضى الإعلام

ليس ثمة شك بالأهداف الحقيقية للعدوان الصهيوني على الأراضي السورية وحملات القصف الضخمة التي قام بها خلال أيام قليلة مستغلاً الفرصة لتدمير قدرات سورية العسكرية المتراكمة منذ استقلالها، واحتلال المزيد من أراضيها تحقيقاً للحلم الصهيوني

يعرف السوريون
وبحكم تجاربهم
عبر التاريخ متلازمة
القهر المتمثلة
بكلمتين «الطفاعة
والغزاة»، ومدى
ارتباطهما

قاسيون

2025

قيمة الاشتراك
السنوي للأفراد

600000



حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

اطلاق حملة الاشتراكات السنوية